

**الجمهورية اللبنانية
المجلس الاقتصادي والاجتماعي**



**أزمة الإقتصادية والاجتماعية
إطار للمعالجة**

تشرين الأول ٢٠٠٠



الجمهورية اللبنانية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الأزمة الاقتصادية والاجتماعية
إطار للمعالجة

(ورقة العمل كما أقرتها الهيئة العامة بتاريخ ١٩ تشرين الأول ٢٠٠٠)

منشورات ٢٠٠٠

فهرس

٩	مقدمة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي
١٣	بنية المجلس الاقتصادي والاجتماعي
١٥	- الهيئة العامة
١٧	- هيئة المكتب
١٨	- لجان المجلس
٢٥	I - تشخيص الأزمة الاقتصادية والاجتماعية
٢٦	١-١-١ - على الصعيد الاقتصادي
٢٦	١-١-٢ - العولة والقدرة التنافسية للاقتصاد اللبناني
٢٩	١-٢-١ - الانفتاح الاقتصادي والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية
٣٢	١-٣-١ - دور الدولة الاقتصادية : مفارقة صعبة
٣٦	١-٤-١ - التمويل : أثر الاستبعاد
٣٩	١-٥-١ - البنية التحتية الأساسية : البرنامج الوطني لإعادة الإعمار
٤٣	١-٦-١ - التقنية والأبحاث : طاقات محدودة
٤٥	١-٧-١ - الادارة والانضباط الإداري : كلفة عالية وفعالية محدودة
٤٦	١-٨-١ - العمالة والموارد البشرية : لا ترابط بين الإعداد والأسواق
٤٨	١-٩-١ - المؤسسات المدنية : نواقص قانونية وتنظيمية

٨٧	IV - المجلس الاقتصادي والاجتماعي :
٨٧	١ - توضيح الرؤية وتدعيم المؤسسات
٨٨	٢ - تهيئة القرارات الاقتصادية والاجتماعية
٨٩	٣ - دور المؤسسة الجامعة
٨٩	٤ - شمولية الرؤية
٩٠	٥ - تكملة الخطط والتصورات
٩٠	٦ - مشاركة التجمعات المهنية والاجتماعية
٩٣	V - المجلس الاقتصادي والاجتماعي : برنامج العمل
٩٧	١- ورشة القطاع العام
٩٨	١-١- مجال العمل : تحسين الانضباط المالي
٩٩	١-٢- مجال العمل : خفض النفقات
١٠٠	١-٣- مجال العمل : إصلاح النظام الضريبي
١٠٢	١-٤- مجال العمل : تفعيل المؤسسات الاقتصادية العامة
١٠٤	٢- تفعيل الاداء السياسي والاداري
١٠٥	٢-١- مجال العمل : إصلاح وتأهيل الإدارة
١٠٧	٢-٢- مجال العمل : تحديث القوانين
١٠٩	٣- السلم الاجتماعي
١١١	٣-١- مجال العمل : قانون وتنظيم العمل
١١٣	٣-٢- مجال العمل : الأعباء شبكات الأمان الاجتماعية
١١٥	٣-٣- مجال العمل : مساعدة الفئات المهمشة
١١٦	٣-٤- مجال العمل : سياسة صحية
١١٨	٣-٥- مجال العمل : الإسكان
١٢٠	٤- تطوير الموارد البشرية
١٢١	٤-١- مجال العمل : التربية والتعليم
١٢٣	٤-٢- مجال العمل : التأهيل والثقافة

٤٩	٢- على الصعيد الاجتماعي
٤٩	٢-١- تدهور المداخيل والأجور
٥١	٢-٢- ازدياد حجم الفجوة الاجتماعية
٥٢	٢-٣- الخدمات الاجتماعية
٨٥	٢-٤- التدهور البيئي
٦٠	٣- الخلاصة
٦٠	٣-١- الصعوبات ونقاط الضعف
٦١	٣-٢- نقاط القوة
٦٣	II - خطط الإصلاح المالي والاقتصادي
٦٤	١- برنامج عمل التصحيح المالي
٧٠	٢- الخطة الخماسية للانماء
٧٣	٢-١- الخصائص الرئيسية للبرامج القطاعية
٧٦	٢-٢- برنامج النقاط الثلاث
٧٩	٢-٣- رفع مستوى الأداء للخدمات العامة وللقطاعات الاجتماعية
٨١	III - عوائق تطبيق خطط التصحيح المالي والائتماني
٨١	١- التجاذبات السياسية والتدخلات في تحديد الأولويات
٨٢	٢- غياب المؤسسة الجامعة
٨٣	٣- الوقع أو الصدمة الايجابية المفقودة
٨٤	٤- خطط منقوصة
٨٤	٥- عامل الوقت
٨٥	٦- ضعف مشاركة التجمعات المهنية والاجتماعية
٨٦	٧- حالة ضاغطة
٨٦	٨- نواقص إدارية وتنفيذية

١٢٥	٥- المحافظة على البيئة
١٢٦	٥-١- مجال العمل : البيئة العامة
١٢٨	٥-٢- مجال العمل : التخطيط والتنظيم المدني
١٣٠	٦- تفعيل دور المؤسسات الخاصة
١٣١	٦-١- مجال العمل : سياسة السوق المفتوحة وتشجيع الصادرات
١٣٣	٦-٢- مجال العمل : تصحيح النظام الضرائبي وتقوية شفافية المؤسسات
١٣٥	٦-٣- مجال العمل : ورشة المواصفات والجودة
١٣٧	٦-٤- مجال العمل : الأسواق المالية
١٣٩	٧- المعلومات والمعلوماتية
١٤١	٧-١- مجال العمل : المعلومات والنشر
١٤٣	٧-٢- مجال العمل : المعلوماتية والأبحاث
١٤٥	VI - اللجان المتخصصة وحلقات العمل
١٤٧	الخاتمة

مقدمة

مع إنجاز المراسيم التنظيمية وإصدار الموازنة ،
وعلى طريق استكمال آلية العمل بإجراءات إدارية وميدانية ضرورية لتفعيل
الانطلاقة المتكاملة ،

ومع دقة الوضع الاقتصادي-الاجتماعي ،
وعشية قيام الحكومة العتيدة التي يجمع اللبنانيون على أن أولوية عملها هي
الإنقاذ الاقتصادي والاجتماعي .

وبعد العودة الى العديد من الدراسات والإقتراحات والمناقشات التي سجلتها
الهيئات الإقتصادية والإجتماعية والإتحادات والنقابات والجمعيات مراكز
الدراسات والخبراء وكذلك الراسميون ،

بادرنا الى وضع خلاصة تشكل ورقة عمل تسهم في رسم قناعات جماعية
للنهوض الإقتصادي والاجتماعي .

ما هو بين أيديكم كما يقول العنوان ، هو تصور إطار للمعالجة .

فإذا كان رسم السياسة الإقتصادية-الإجتماعية من مهمات مجلس الوزراء ،

وإذا كان وضع التشريعات والمراقبة من صلاحيات مجلس النواب ،

وإذا كان دورنا لا يتعدى الإطار الإستشاري كما هو ملحوظ في قانون إنشاء المجلس ، فإننا نقدم «بمشروع رؤية» ، كان طموحنا أن يأتي أوسع وأعمق على الرغم من إمكانات المجلس الحالية ، التي لا تزال متواضعة حيث لا يزال هو في المرحلة الأولى من الانطلاق . ولكن حسبنا أن نبادر .

تتضمن هذه الدراسة :

أولاً : تشخيص الأزمة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية لاسيما لجهة حقيقتين هما : تراجع النمو وتردي الأوضاع الاجتماعية .

وقد جرى تقييم الوقائع والمعطيات بهدف إيجابي هو : كيفية تجاوز الأزمة وبناء الإنطلاقة الجديدة .

ثانياً : تلمّس السبل لبلورة الخيارات الكبرى للإصلاح المالي والضريبي والإداري وغيرها مما ورد ذكره ، الى جانب تطوير الموارد البشرية ، من خلال التربية والتأهيل والثقافة وشؤون الشباب والبيئة ، وذلك من ضمن البحث عن تدابير اجتماعية كإعادة صياغة قانون العمل ، وتحديد الأعباء وشبكات الأمان الاجتماعية ، واستنفار كل الفئات المهمشة لتفعيل دورها داخل قوى الإنتاج ، إضافة الى ركائز المساندة الاجتماعية أي الصحة والإسكان إنتهاءً الى اقتراح سياسة اجتماعية شاملة .

نعلم أن أعباء الداخل ثقيلة ، وأن تحديات العولمة تستلزم الإستعداد لها ، ولكن نعلم أيضاً أن هذين الأمرين يشكلان حافزاً لتابعة التأهل في إطار المنافسة العالمية .

من هنا يتطلّب النجاح في أي إصلاح إقتصادي-إجتماعي :

أولاً : وفاقاً سياسياً وطنياً جامعاً حول برنامج الإنقاذ .

ثانياً : تفاهماً بين الدولة وكل الهيئات الاقتصادية وأصحاب العمل ، وقوى الإنتاج والقطاعات الاجتماعية حول مضمون هذا البرنامج .

ثالثاً : التزام الجميع إلزاماً كاملاً ودقيقاً تنفيذ هذا البرنامج بشكل متدرج

ومتيح لتفاعل النمو .

إن الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص هي الضمانة ، في هذه المرحلة الحرجة ، لتحقيق النهوض الشامل .

وفي هذا الإطار تأتي الخصخصة جزءاً من كل ، وليس هدفاً قائماً بذاته ، فالخصخصة عاجزة وحدها عن حل الأزمة المالية والاقتصادية .

تركّز هذه الورقة في قسم منها على تصوير واقع قائم ، وتنطلق من ذلك في تصوّر المعالجات الضرورية والممكنة .

يبقى أن نقرّ ، بأن لبنان هو على مفترق تحولات إقليمية وعالمية ، تؤثر في اقتصاده الوطني ، وتجعل السعي لاستعادة اقتصاد الستينات غير ذي جدوى وغير واقعي .

إن اقتصادنا الوطني يحتاج الى أكثر من عملية ترميم ، وعلى جهودنا أن تهدف الى ما هو أعمق من وقف الانهيار .

إن إعادة بناء اقتصادنا الوطني مرتبطة الى حدّ كبير ببلورة الحيوية التي تجيب على السؤال - التحديّ : «أي دور إقتصادي للبنان مع مطلع القرن الحادي والعشرين» .

هذه هي مسؤولية الجميع ،

وكما نجح الأسلاف في اجترار الإستقرار والإزدهار في القرن العشرين ، على أجيالنا الشابة أن ترسي دعائم النجاح اللبناني الجديد في العصر الجديد .

وإننا لقادرون ، بتضامننا جميعاً ، على أن نسلم أبناءنا وطناً يعتزون بمنجزاته .

روجه نسناس

رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

بنية المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

الهيئة العامة

يؤلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي على الوجه التالي (*):

أولاً: عن أصحاب العمل :

- | | | |
|---------------------------|----------------------|---------------|
| - القطاع الصناعي | جاك صراف - | حسن علم الدين |
| - القطاع التجاري | روجيه خياط - | منير زكا |
| - القطاع الزراعي | ابراهيم ترشيبي - | وضاح فخري |
| - القطاع المصرفي | هشام البساط - | مكرم صادر |
| - القطاع السياحي | امين خياط - | غازي بحصلي |
| - قطاع النقل | عبد الامير نجده | |
| - قطاع المقاولين | جورج معوض | |
| - قطاع التأمين | ابراهيم ماتوسيان | |
| - القطاع الاستشفائي الخاص | الدكتور فوزي عضيبي | |
| - القطاع التربوي الخاص | الدكتور كريست موقدية | |

ثانياً : عن المهن الحرة :

- | | | |
|------------------------------|-----------------------|-------------------|
| - عن المحامين | سمير ابي اللمع - | عبد الحميد رعد |
| - عن المهندسين | سمير ضومط - | بشير ذوق |
| - عن الأطباء | الدكتور انطوان غصين - | الدكتور محمد فتال |
| - عن اصحاب الصحف | عبد الكريم الخليل | |
| - عن المحررين | جان شامي | |
| - عن الصيادلة | الدكتورة ليلي خوري | |
| - عن اطباء الاسنان | الدكتور أنطوان الخوري | |
| - عن خبراء المحاسبة المجازين | موفق اليافي | |

ثالثاً : عن النقابات :

عن العمال :

- الاتحاد العمالي العام :
الياس ابورزق - جورج أبو حيدر - بشارة شعيا -

هيئة المكتب (*)

رئيس	روجيه نسناس
نائب الرئيس	سعد الدين حميدي صقر
أمين السر بالتكليف	عبد الكريم الخليل
	سمير ضومط
	سمير أبي اللمع
	نواف سلام
	حسن منيمه
	ليندا مطر
	جورج أبو حيدر

- طانيوس اندراوس - توفيق ابو خليل - ياسر نعمه -
- بسام طليس - محمد حرقوص - سعد الدين صقر -
- الاتحاد العام للنقابات الزراعية ونقابة الزراعيين حسن عباس
- عن الاتحاد الوطني للفلاحين محي الدين جمال
- عن نقابات العمال الزراعية المنضوية في الاتحاد العمالي العام محمد كساب
- عن الاساتذة الجامعيين وليد خوري - د. حسن منيمه
- عن الحرفيين غالب المير - محمد ابراهيم البيطار
- عن المعلمين وداد شختورة - احمد سنجدار
- عن اتحاد الكتاب عصام العريضي
- عن اتحاد الناشرين سميرة عاصي
- عن مالكي الابنية جورج رياحية
- عن المستأجرين الياس الهبر

رابعاً : عن الجمعيات التعاونية :

منير فرغل - جورج الياس الهراوي

خامساً : عن المؤسسات الاجتماعية :

- عن المؤسسات الاجتماعية غير الحكومية

الاب ايلي ماضي - غسان صياح - محمد بركات

- عن الاتحادات النسائية : ليندا مطر - ليا عسيان

سادساً : عن أصحاب الفكر والكفاءة والاختصاص في الحقول

الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والقانونية والثقافية والبيئة والفنية :

حنا مقصود - غسان شلوق - الدكتور كمال بخعازي

روجيه نسناس - نورا بيرقدريان - نواف كساره

محمود زيدان - نواف سلام - محمود حمود - حيدر وهبي

سابعاً : عن اللبنانيين المغتربين :

جورج غصين - فاروق أبو جوده - جوزف كستوك

واصف فتال - علي سعادة - عدنان سليم الحلبي

١ - لجنة القضايا الاقتصادية العامة

الرئيس : روجيه خياط
المقرر : د . غسان شلوق
أعضاء : عبد الكريم الخليل
حسن علم الدين
عبد الامير نجدة
محمود زيدان
موفق اليافي
ياسر نعمة
محي الدين جمال
امين خياط
ممثل عن القطاع المصرفي

٢ - لجنة القضايا الاجتماعية العامة

الرئيس : د . انطوان خوري
المقرر : غسان صياح
أعضاء : الياس الهبر
انطوان غصين
جورج رباحية
حنا مقصود
فوزي عضيبي
كمال بخعازي
ليلي خوري
محمد نبيل فتال
منير فرغل

٣ - لجنة التنمية البشرية وحقوق الانسان

الرئيس : د . نواف كباره
المقرر : د . احمد سنجقدار
أعضاء : حسن منيمه
ليندا مطر
سميرة عاصي
كريست موقدية
لميا عسيان
محمد بركات
نورا بيرقدريان
وداد شختورة
وليد خوري

٤ - النشاطات القضايا الانتاجية

الرئيس : جاك صراف
المقرر : توفيق أبو خليل
أعضاء : ابراهيم ماتوسيان
الياس بورزق
جورج غصين
غازي بحصلي
غالب عبد الله المير
منير زكا
مكرم صادر
جورج معوض
وضاح فخري

٥- لجنة العلوم والتكنولوجيا

الرئيس : بشير ذوق
المقرر : عدنان الحلبي
أعضاء : سمير ضومط
نواف سلام
الاب ايلي ماضي
جورج الياس الهراوي
حيدر وهبي
طانيوس اندراوس
غسان شلوق
غالب المير
مكرم صادر

٦ - لجنة البيئة والسياحة

الرئيس : امين خياط
المقرر : بشارة شعيا
أعضاء : جان شامي
عصام العريضي
علي سعاده
فاروق ابوجوده
محمد واصف فتال
بشير ذوق
عدنان حلبي
ابراهيم ترشيشي
عبد الامير نجدة

٧ - لجنة قضايا المناطق وشؤون الزراعة

الرئيس : محي الدين الجمال
المقرر : محمد حرقوص
أعضاء : جورج ابو حيدر
ابراهيم ترشيشي
حسن عباس
عبد الحميد رعد
محمد كساب
وضاح فخري
غسان صياح
روجيه خياط
بسام طليس

٨- لجنة العمل والمهن والحرف

الرئيس : بسام طليس
المقرر : منير زكا
أعضاء : سمير ابي اللمع
محمد ابراهيم البيطار
محمد نبيل فتال
عبد الحميد رعد
حسن علم الدين
كمال بخعازي
محمد حرقوص
د. فوزي عضيبي
طانيوس اندراوس

الأزمة الاقتصادية والاجتماعية
إطار للمعالجة

تشرين الأول ٢٠٠٠

تشخيص الأزمة الاقتصادية والاجتماعية

إن الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها لبنان ذات أوجه عدة .
فبعضها ذو طابع بنيوي ، وبعضها الآخر ظرفي ، وثمة علاقة سببية بين الفئتين .
فالعلل البنيوية تتفاقم بفعل تردي العوامل الظرفية ، وهذه الأخيرة تنوء من
جهتها تحت ثقل الاختلالات البنيوية الكبرى التي يواجهها الاقتصاد الوطني .
ان الاقتصاد اللبناني يعاني ضعفاً أكيداً في الانتاجية والقدرة التنافسية .
ويعود هذا الضعف الى اختلالات متراكمة انعكست على البنية الداخلية
للوحدات الإنتاجية وتعززت بفعل السياسة الاقتصادية والاجتماعية الرسمية ،
غير الواضحة المعالم .

لا يكتفي المحللون بتقدير تزايد الانتاج أو المخصّصات من عوامل الانتاج
لمحاولة تقييم أداء المؤسسات والاقتصادات الوطنية . فنسب نمو الناتج المحلي
الاجمالي لم تعد تفسر وحدها ظواهر النجاح أو الفشل الاقتصادي
والاجتماعي ، اذ ثمة عوامل اخرى ، سياسية واقتصادية واجتماعية وتنظيمية ،
ينبغي ان تؤخذ في الاعتبار .

من هذه العوامل مثلاً الديمقراطية والحريات والأخلاقيات المهنية والشفافية
والعدالة الاجتماعية ، كفاءة الإعداد والتدريب والانفتاح الخارجي وتوزيع الثروة

والدخل والتقدم التكنولوجي .

إن معيار التنمية الاقتصادية في بيئة اقتصادية معولة ، لم يعد أحادي المسلك او مقتصر على تسجيل معدلات نمو مرتفعة . والامثلة التي خلّفتها الأزمات الآسيوية في السنوات الأخيرة تكشف حدود نماذج النمو الأحسن إداءً . فلا شيء ثابت نهائياً في شأن النمو الاقتصادي ، وليس ثمة بلد بمنأى عن انقلاب الاتجاه السائد .

إن التشخيص الذي سنعرضه حول الحالة الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن يخرج عن إطار هذه النظرة الكلية .

١- على الصعيد الاقتصادي

أسهمت عوامل عدة خلال الأعوام المنصرمة في تعميق الأزمة الاقتصادية التي يواجهها لبنان . ومن هذه العوامل ما هو داخلي ناجم عن تركة الحرب وعن ملابسات سياسات ما بعد الحرب ، ومنها ما هو خارجي ناجم عما طرأ على المحيطين الاقليمي والدولي من تحولات وتغيرات ، لم يتمكن لبنان من التعامل معها بالسرعة المطلوبة .

١-١- العولة والقدرة التنافسية للاقتصاد اللبناني

بين الانفصال عن الأسواق الدولية إبان سنوات المحنة الطويلة ، وتردّي بيئة الأعمال الداخلية ، وبين تأثير اختلالات المالية العامة ، وتكاليف سياسة إعادة الإعمار ، لم يتمكن الاقتصاد اللبناني من التكيف مع التغيرات الحاصلة في الأسواق العالمية . وهذا ما أفقد العملاء اللبنانيين جزءاً كبيراً من قدرتهم التنافسية في قطاعات الانتاج المختلفة خصوصاً مع اشتداد المنافسة الاقليمية وتحول دور الاقتصاد اللبناني .

عند تفحص المشاكل التي يواجهها الاقتصاد اللبناني ، قد يرى المحللون أن هذه الصعوبات ليست مقتصرة على لبنان ، وقد تكون أكبر في كثير من البلدان

وحتى الصناعية منها . ومع ذلك ، فإن هذه الدول استطاعت التأقلم معها ، وهي تصنّف في عداد الدول الأفضل أداءً في العالم .

في الواقع ، شهد المفهوم الاقتصادي الجديد ، تطوراً كبيراً في غضون السنوات الأخيرة ، ولم يعد مرتبطاً بميزة فريدة أو خاصية تتمتع بها دولة ما . فكل بلد ، مهما كان فقيراً ، يمكن أن يستفيد من مزايا إنتاجية بالنسبة الى الدول الأخرى . وقد انتقل الاقتصاديون من مفهوم "الميزة التفاضلية" التقليدي الى مفهوم "الميزة التنافسية" للتعبير عن هذا الواقع الجديد .

فالقدرة التنافسية ، تتوقف على عوامل عدة ، من ضمنها بنية تكاليف الانتاج ومدى توفر الموارد الطبيعية ، فضلاً عن مستوى تقنيات الإنتاج ، والسياسة الاقتصادية الرسمية ، ومدى الانفتاح على المبادلات ، وتوزيع الثروات والعدالة الاجتماعية والقدرة على استخدام الموارد بأفضل الطرق .

إن النجاح في بيئة معولة يتوقف على عوامل عدة : تبادلية وغير تبادلية . ولا شك في أن القدرة التنافسية على مستوى الأسعار مهمة وضرورية للنجاح ، لكنها غير كافية .

فالمنافسة على الصعيد الدولي تفرض على المنتجين وعلى العملاء الاقتصاديين مواكبة التقدم والتجاوب مع المتغيرات الحاصلة في الأسواق العالمية إن لجهة تطور أذواق المستهلكين وتنوع متطلباتهم ، أم لجهة تأمين الجودة للمنتجات والتقيد بأفضل طرق الانتاج ، وفي توزيع الأرباح العادلة .

إن الدورات الحياتية للمنتجات تتقلص ، وتقنيات الانتاج الجديدة تعيد التقسيم الدولي للعمل ، مع الميل الى خفض عدد العاملين ، مقابل تحسين إعدادهم وتدريبهم ، وتحسين مستوى اجورهم الفعلي . صحيح ان الحاجة قد تبرز في مرحلة معينة للتركيز على تطوير الأنشطة التي تتطلب كثافة في الطلب على اليد العاملة ، بما يؤمن فرص العمل لجمهور واسع من الناس ، ولكن لا ينبغي التعامل مع هذه الحاجة بصفتها ابدية ودائمة . فالعامل الاساسي في المنافسة على الصعيد الكوني لم يعد يتمثل في مدى رخص اليد العاملة ، بل

بات يقوم على عمالة اغلى مصحوبة بانتاجية اكثر فاكثر ارتفاعاً .

ان التحاق لبنان بركب العولمة ليس سهلاً ، لاسيما بعدما فقد الكثير من مزاياه التفاضلية التي تمتع بها قبل الحرب ، ليس فقط بسبب التدمير الذي لحق ببنائه التحتية الرئيسية ، وانما بسبب النمو الذي حصل في البلدان العربية المجاورة التي كان لبنان مصدراً رئيسياً للعديد من السلع والخدمات التي تستهلكها (خصوصاً الخدمات السياحية والمالية) . لكن لبنان لا زال يتمتع بالعديد من المزايا التنافسية التي يمكن للبلد الاستفادة منها بغية استعادة نهوضه الاقتصادي .

فلبنان يمتلك ، اضافة الى الموقع الجغرافي والمناخ المحفزين ، شبكة واسعة من عناصر القوة الكافية ، التي حالت الظروف السياسية والمؤسسية والادارية والتنظيمية المتوارثة ، دون اتاحة الفرصة لتجسيدها على ارض الواقع . انه يمتلك بالتحديد موارد بشرية مقيمة ومغتربة ، حائزة على مستوى تعليم واعداد جيد نسبياً وطاقات لديها خبرات مهنية ذات شأن .

كما يمتلك ، عبر ابنائه المقيمين وغير المقيمين ، مخزوناً من الادخارات ، يزيد نصيب الفرد منه عما هو عليه في معظم البلدان المجاورة . ولكن المشكلة ان عراقيل بنوية ، عائدة الى نسق تركيبة الاقتصاد الوطني ذي المرتكزات الريعية اساساً ، والى قصور اداء الجسم السياسي ، قد اعترضت خلق البيئة الانمائية المؤاتية لترجمة هذا المخزون من الادخارات الى استثمارات وتوظيفات ذات طابع منتج تنتشر على مروحة واسعة ومتنوعة ومتشابكة من الانشطة والاعمال .

كذلك فان لبنان يمتلك ، بالرغم من اجواء الاحباط الاقتصادي ، طاقات فعلية كامنة في العديد من قطاعات الانتاج وفروعه : في السياحة اساساً وان كانت بنية التكاليف والاسعار غير مشجعة حتى الآن ؛ في بعض فروع الخدمات التي لا يزال لبنان يحتل مواقع مهمة في اسواق صادراتها (الاعلان ، الاعلام ، المكننة والبرمجة ، بعض مؤسسات التعليم العالي . . .) ؛ في عدد من الصناعات ، لاسيما تلك المنفتحة على التصدير والتطور التكنولوجي

و في القطاع الزراعي أيضاً ، يمتلك لبنان بعض اوراق القوة الكامنة . فهذا البلد يتمتع بتوفر الأراضي الزراعية التي تبلغ مساحتها نحو ٣٧٦,٥ ألف هكتار ، أي نحو ٣٦ في المئة من اجمالي مساحته . وتتركز بمعظمها في البقاع والجنوب (نحو ٦٥ في المئة) .

١-٢- الانفتاح الاقتصادي والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية

تعتمد مؤشرات الانفتاح الاقتصادي في بلد ما على درجة حرية المبادلات وعلى انضمامه أولاً الى المنظمات الدولية والاقليمية للتبادل الحرّ ، واندماجه في الدورات الاقتصادية الدولية . كما تؤخذ في الاعتبار أيضاً حصته من تدفق الاستثمارات الأجنبية وقدرة استقطابه لها .

وتسجل ظاهرات متناقضة في الحالة اللبنانية على هذا الصعيد . فمن جهة ، أقرّ لبنان زيادة كبيرة جداً على تعرفاته الجمركية وقام بتقوية الرقابة على العمليات التجارية الدولية . ومن جهة أخرى ، وقّع على اتفاقات إلغاء تدريجي للرسوم الجمركية مع بلدان عربية عدة ، لاسيما سوريا والاردن ومصر . وهو ينوي أيضاً توقيع اتفاق تبادل حرّ مع الاتحاد الأوروبي .

في الواقع ، تزال السياسة اللبنانية في هذا المجال غير حاسمة ، باعتبار أن السلطات العامة اللبنانية تتمنى تطوير اتفاقات حرية التبادل ، لكنها ، في الوقت نفسه ، تتردد في إلغاء التعريفات الجمركية التي تشكل عائداتها مصدر التمويل الأساسي للقطاع العام ، لابل انها بدأت تستخدم هذه التعريفات لحماية الانتاج الوطني .

لدى انتهاء الحرب ، وبسبب فقدان الرقابة الرسمية على جميع الحدود البحرية والبرية والجوية ، كانت الرسوم الجمركية شبه معدومة . وقد أعيدت تدريجياً ، وارتفعت من ٨ في المئة فقط من اجمالي قيمة المستوردات عام ١٩٩٢ ، حتى فاقت ٢٣ في المئة عام ١٩٩٩ وهي نسبة عالية جداً بالمقاييس العالمية .

كما تشكل الرسوم الجمركية مصدراً هاماً لواردات الدولة حيث ارتفعت نسبتها من اجمالي الواردات من ٢٨ في المئة عام ١٩٩٢ ، لتبلغ ٤٧ في المئة عام ١٩٩٨ ، ومن ثم تراجعت عام ١٩٩٩ الى ٤٣ في المئة ، نظراً للانخفاض الذي طرأ على حجم الاستيراد والذي بلغت نسبته ١٢ في المئة .

تطورات الوزن النسبي للواردات الجمركية (ملايين الدولارات)

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	
6,206	7,058	7,457	7,559	7,267	5,990	4,821	4,202	المستوردات
3,228	2,938	2,457	2,276	1,900	1,361	1,084	619	إيرادات الموازنة
1,404	1,395	1,141	1,051	827	480	387	176	الواردات الجمركية
23%	20%	15%	14%	11%	8%	8%	4%	نسبة الواردات الجمركية إجمالي المستوردات
43%	47%	46%	46%	44%	35%	36%	28%	نسبة الواردات الجمركية إيرادات الموازنة

المصدر : المديرية العامة للجمارك وبيانات وزارة المالية .

ولا تلقى هذه الزيادة في الوزن النسبي للرسوم الجمركية استحسان الشركاء التجاريين الأجانب كما لا تنسجم مع موجبات زيادة انتاجية العمل في البلد ، سواء في القطاع التجاري ام في القطاع الصناعي . فزيادة معدلات الحماية تحدّ من القدرة على المنافسة ، خصوصاً أنه لا يجري استرداد هذه الرسوم الجمركية ، حتى في حال إعادة التصدير . فضلاً عن الى ذلك أثر هذه الرسوم على استهلاك الأسر وارتفاع الأسعار .

هذه الحماية المتزايدة تتعارض مع المنحى التقليدي للاقتصاد اللبناني في ظلّ التطورات الدولية والإقليمية المستجدة ، حيث يلاحظ الاتجاه نحو رفع الحواجز الجمركية تدريجياً والانخراط في اتفاقات التبادل التجاري الحرّ . وقد بدأ لبنان أولى خطواته نحو الغاء الرسوم الجمركية عبر التحضير لتطبيق ضريبة القيمة المضافة التي يفترض أن تحل محل الرسوم الجمركية .

إن لبنان ، الذي غاب طويلاً عن المبادلات الدولية ، يجد صعوبة كبيرة في العودة إليها . قبل ١٩٧٥ ، كان لبنان يتمتع بدرجة عالية من الانفتاح الخارجي ، فيما الاتجاه الدولي كان ميّالاً الى الحماية . وكان الانتاج اللبناني موجّهاً نحو الأسواق الإقليمية ، حيث كان له حضور ناشط جداً . ونذكر مثلاً أن المؤسسات الخاصة اللبنانية كانت تؤمّن ١٥٪ من الواردات السعودية ، وكان لبنان يحتلّ المركز الثالث في عداد الدول الموردة الى المملكة السعودية . أما اليوم ، فقد انعكس الاتجاه تماماً ، وباتت الشركات السعودية مصدّرة صافية الى السوق اللبنانية .

كذلك كانت نسبة تغطية الواردات بالصادرات تتجاوز عام ١٩٧٤ نسبة الثلثين ، في حين أنها الآن أقل من ١٢٪ . أمّا الاستثمارات الخارجية المباشرة ، فهي لا تزال خجولة ، خاصة أن الأزمة السياسية الممتدة بين عام ١٩٧٥ وعام ١٩٩٠ أسفرت عن رحيل الشركات الدولية الكبرى المتمركزة في لبنان وسرّعت لبننة المؤسسات . الأمر الذي أفقد بيروت دورها الإقليمي لصالح عواصم عربية وإقليمية أخرى . وإذا كانت عودة الهدوء سمحت بعودة بعض المؤسسات الأجنبية ، لكن التدفقات ما تزال هامشية ومحصورة في بعض القطاعات المصرفية منها والسياحية والعقارية ، أو في بعض المجموعات الدولية التي حصلت على عقود مهمة في إطار إعمار البلاد . وبسبب هذا الغياب استطاعت مصر وقبرص وتركيا وسوريا ان تتقاسم جزءاً كبيراً من دور لبنان السياحي كما اخذت الامارات جزءاً من دوره كمركز تجاري .

و بالمقارنة مع دول ناشئة أخرى ، وعلى الأخص مع البلدان العربية منها كالمغرب وتونس أو مصر ، لا تزال الاستثمارات الخارجية في لبنان محدودة ، وتكاد تقتصر على حركة الأموال الساخنة .

ورغم الصعوبات التي تعيق استعادة لبنان لدور فاعل على الصعيد الدولي والاقليمي ، فإن هذا البلد لا يزال يتمتع بمزايا تفاضلية أكيدة تعود كما سبقت الاشارة الى تقليد عريق من الانفتاح على الأسواق الخارجية ، والى وجود نشاط

اغترابي ذي اتصالات فعّالة جداً على صعيد الأعمال في أنحاء كثيرة من العالم .

ولكن ، لا يمكن الافادة من هذه المزايا دون سياسة انفتاحية صريحة ، ملتزمة بإزاء الاستثمارات الأجنبية لجهة تخفيف الحواجز والمعاملات الجمركية ، وبذل جهد كبير على مستوى تحديث القوانين واحترام أصول التعاقد ، إضافة الى بعض الحوافز .

و على الرغم من الهدر وتفاهم الدين ، استعاد لبنان منذ ١٩٩٢ قدرأ من المصدقية في الأسواق الدولية ، بعدما كان فقدتها إبان أزمته السياسية الطويلة . فالمؤسسات الرسمية الكبرى لضمان القروض تغطّي خطر لبنان الذي وفي بمعظم التزاماته الخارجية ، رغم الأوقات العصيبة التي مرّت بها البلاد .

وهنا ، تجدر الإشارة الى أن مؤسسات التصنيف الدولية الكبرى حقّضت تصنيف "الخطر السيادي" للبنان ، في غضون الأشهر الأخيرة ، وذلك بسبب تردّي وضع ماليته العامة والتباطؤ الواضح في معدلات النمو الاقتصادي ، إضافة الى تأخر عملية الإصلاح الاداري .

١-٣- دور الدولة الإقتصادي : مفارقة صعبة

ليس المقصود بدور الدولة الاحاطة بحجم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي فقط ، بل المقصود بوجه خاص هو تقييم أثر التدخلات الحكومية على النشاط الاقتصادي ، وذلك من خلال التنظيم القانوني ، والسياسة المالية والنقدية .

هنا أيضاً ، يسير لبنان في اتجاه معاكس للمنحى الدولي . ففي الخمسينات والستينات ، كانت معظم البلدان ، لا سيما في هذه المنطقة ، تتأقلم بتأثير النظريات الكاينزنية والاشتراكية ، وتدفع الحكومات الى التدخل المباشر في الاقتصاد لتصحيح آليات السوق ، أو تحت ضغط

الاعتبارات الاجتماعية والسياسية .

وبالعكس ، كان لبنان يتّبع سياسة الحد الأدنى من التدخل الحكومي ، ويحرص على أن يتصف العمل الاقتصادي الرسمي بحياد شبه تام . فالموازنات العامة كانت متوازنة ، فيما كانت المؤسسات العامة القليلة التي تتعاطى الخدمات تحقق فوائض في استثمارها .

مع تفجر الحرب ، شهد لبنان أولى عجوزاته العامة ، التي راحت تتراكم فيما بعد بصورة خطيرة . وجاءت بعض اوجه سياسة الإعمار لتزيد من حجم التدخلات العامة ، فأخذت النفقات تتضخّم ، ومعها الدين العام الذي يناهز اليوم ٢٣ مليار دولار .

والأرقام بليغة في هذا الصدد : ففي شهر حزيران ٢٠٠٠ باتت خدمة الدين تتجاوز نسبة .مئة في المئة (١٠٠٪) من الإيرادات ، والعجز ناهز ٤٣ في المئة من النفقات ، ويمثّل أكثر من ١٥ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي ، فيما يزيد الدين العام عن ١٤٧ في المئة من هذا الناتج .

لقد بُذلت جهود للحدّ من هذا الانزلاق بدءاً من عام ١٩٩٨ ، غير أن السياسة التصحيحية المتبعة ما تزال خجولة ومحصورة في إعادة هيكلة الدين من الليرة اللبنانية الى العملات الأجنبية ، وفي اقفال بعض أبواب الهدر أو ضغط بعض النفقات غير المثمرة ، إضافة الى زيادة نسبية في الرسوم لم تنعكس زيادة مماثلة في العائدات بسبب الآثار السلبية التي تخلّفها وتخلّفها على الاستهلاك .

قد تكون هذه التدابير ضرورية طبعاً لكنها غير كافية على الاطلاق لقلب المعادلة . وثمة حديث عن حلول أكثر جرأة ، لا سيما مشروع الخصخصة ، الذي اقره المجلس النيابي مؤخراً ولكن تطبيقه لا يزال مؤجلاً بسبب اعتبارات اجرائية اكثر منها اجتماعية واقتصادية او سياسية .

المؤشرات الاقتصادية والمالية المتاحة

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	
24,754	24,509	23,034	20,417	17,775	14,992	13,122	9,499	الناتج المحلي القائم الإسمي (مليار ل. ل.)
								الموازنة العامة (مليار ل. ل.)
4,866	4,430	3,752	3,533	3,033	2,241	1,855	1,138	العائدات
8,452	7,816	9,161	7,225	5,856	5,204	3,017	2,181	النفقات
3,624	3,214	3,440	2,693	1,862	1,525	784	459	منها خدمة الدين
3,586	3,386	5,409	3,692	2,823	2,963	1,162	1,043	العجز
42%	43%	59%	51%	48%	57%	39%	48%	نسبة العجز من النفقات
14%	14%	24%	18%	16%	19%	9%	11%	نسبة العجز من الناتج المحلي القائم
								الدين العام (مليار ل. ل.)
25,490	21,236	19,787	17,229	11,997	9,348	5,804	4,178	الدين العام الداخلي
8,316	6,299	3,718	2,961	2,082	1,271	560	473	الدين العام الخارجي
33,806	27,535	23,505	20,190	14,079	10,619	6,364	4,651	الدين العام القائم
137%	112%	102%	99%	79%	71%	48%	49%	نسبة الدين العام القائم / الناتج المحلي القائم

المصدر : بيانات وزارة المالية و مركز الدراسات في بنك عودة لتقديرات الناتج المحلي .

لقد ترافق عجز المالية العامة في السنوات الأخيرة مع إدارة غير فاعلة ، كما إنه إقترن بمزيد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، وذلك على مستويات عدة ، لا سيما :

- برنامج استثماري طموح نسبياً لإعادة تأهيل البنى التحتية العامة ، وقد توخى أن يكون أيضاً محفزاً للانعاش الاقتصادي الداخلي ، ولكن بعد مضي ثماني سنوات على انطلاقة ، لا تزال ردة فعل القطاع الخاص عليه "باردة" الى حد معين .

- سياسة توسع "كمي" في التقديرات الاجتماعية ، مع سياسة استخدام كثيف في القطاع العام . بالإضافة الى تغطية واسعة للنفقات الصحية والتعليمية وبرنامج طموح للتعويض عن أضرار الحرب ، .

- دعم جديد لبعض النشاطات الاقتصادية المعتبرة "وطنية" : دعم مباشر

(استرداد مصرف لبنان لشركة طيران الشرق الأوسط ، شراء إنتاج التبغ والشمندر السكري أو القمح بأسعار تشجيعية) أو غير مباشر (حماية جمركية للمنتجات الزراعية ، فرض كوتا من الانتاج الوطني ، خلق رسم نوعي على بعض المستوردات . . .) .

- يضاف الى هذا الدعم الاستمرار في تغطية عجوزات الاستثمار التقليدية في عدد من مرافق الخدمات العامة التي تؤمنها الدولة ، لا سيما الماء ، والكهرباء ، ومصافي النفط ، والنقل المشترك ، إلخ . . .

- سياسة صارمة في الدفاع عن العملة الوطنية .

وإذا كانت ثمة ملاحظات اضافية لا بدّ من إبدائها حول هذه الدينامية التدخلية ، فتوقف عند الآتي :

- إنها تشكل خروجاً تاماً عن تقليد "ترك حرية التصرف" الذي اتسم به الاقتصاد اللبناني تاريخياً ، وعن التوجّه الليبرالي الحالي الموصى به على الصعيد الدولي .

- إن تدخل الدولة لا يقتصر على جوانبه الكمية ، بل يشمل الرغبة في استدراك الوقت الضائع . فالدولة بعد سنوات من الغياب التام ، تعود بقوة ، مع محاولة استعادة السيطرة المفقودة . الا أن المبالغة في هذا المجال ، تضرّ كثيراً بالعملاء الاقتصاديين في بعض الاحيان ، خصوصاً أن موظفي القطاع العام المكلفين بالتطبيق غير مهيئين بشكل جيد ، وهم قليلو الفعالية والاعداد والتجهيز ، إضافة الى كونهم غير محفزين على صعيد المداخليل .

- إن الكلفة الاقتصادية والاجتماعية لهذا النسق من التدخلات ، تميل الى الازدياد ، عندما ينظر اليها من زاوية الآليات والاجراءات العلمية التي ترعاها . فالواقع أن نسبة الضريبة المفروضة على أرباح المؤسسات الخاصة لا تلقي استهجاناً ، إلا إذا كانت قاعدة التكلفة الضريبي متغيرة جداً ، وتطبيقها منقراً وغامضاً ومتعباً . فسوء الإدارة وبطء المعاملات أو الالتباس القانوني

تشكل كلها عائقاً أكيداً أمام الاستثمار والانتاجية .

- إن الاقتطاعات الإلزامية المقدرة حالياً بنحو ١٤ إلى ١٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، توصف غالباً بأنها مقبولة نسبياً ، مقارنة مع بلدان أخرى ، لا سيما المتقدمة منها . غير أن هذه المقولة ليست دقيقة لسببين :

أ- إن مستوى الخدمات التي تقدمها المؤسسات العامة اللبنانية أدنى بكثير من تلك التي تؤمنها الدول المتقدمة .

ب- ان الزيادة التي طرأت على حجم هذه الاقتطاعات في غضون السنوات الأخيرة ، والتي غلب عليها الطابع غير المباشر ، لا تتناسب مع تطور مداخيل المواطنين . فالإيرادات العامة ارتفعت وسطياً بمعدل ٢٠٪ سنوياً في حين أن معدل النمو يكاد لا يبلغ ٢ في المئة .

٤-١ - التمويل : أثر الاستبعاد

يشكل التمويل إحدى المشاكل الأساسية التي تواجه الاقتصاد اللبناني ، نظراً لارتفاع الفوائد واستئثار القطاع العام ، بقسط كبير من التسليفات المصرفية ، وأثر ذلك على أنماط ادخار واستهلاك الأسر وعلى قدرة مؤسسات الوساطة المالية على توجيه الادخار نحو الاستثمارات المنتجة .

إن سياسة الاستدانة التي تتبعها الدولة اللبنانية ليست مسألة ثانوية بالنسبة الى اختلالات أكثر جوهرية في ما يخص البلاد بأسرها . فالمشكلة الأساسية لا تنحصر في العجز بالذات ، ولا في كيفية تسديده ، إنما أيضاً في الحيز المتزايد الذي يشغله هذا العنصر في الاقتصاد اللبناني ، على حساب القطاع الخاص .

إن إحدى نتائج سياسة الاستدانة العامة هذه ، مرتبطة بنضوب السيولة الداخلية اللازمة لتمويل النشاطات الاقتصادية الخاصة : فالتسليفات الممنوحة للدولة تمتص حوالي ٩٠٪ من الوفورات بالليرة اللبنانية .

وتظهر إصدارات سندات الخزينة الأخيرة بالدولار أن شهية السلطات العامة لم تعد تقتصر على الادخار بالليرة اللبنانية ، بل أن الوفورات بالعملات

الأجنبية باتت تسهم هي أيضاً في تأمين الحاجات التمويلية المتزايدة للدولة ، على غرار ما حصل مؤخراً من مساهمات محلية مباشرة وغير مباشرة في إصدارات القروض بالعملات الأجنبية لصالح الدولة اللبنانية .

هكذا اذن بعد تأثير "المفعول الاستبعادي" بالليرة اللبنانية (المنافسة المباشرة من الدولة للقطاع الخاص في سوق الليرة اللبنانية) ، تدخل الدولة اللبنانية في منافسة مباشرة مع المؤسسات المنتجة على تسليفات المصارف بالعملات الأجنبية .

ازدادت حصة الدولة تدريجياً من إجمالي التسليفات المصرفية في السنوات الماضية ووصلت حصة القطاع العام من هذه التسليفات الى ٥١٪ عام ١٩٩٩ مقابل ٤٩٪ للقطاع الخاص من مستهلكين ومنتجين . زفي عام ١٩٩٢ لم تكن حصة القطاع العام تتجاوز الـ ٣٩٪ . ومن الواضح أن ازدياد حصة الدولة من مجمل التسليفات المصرفية يؤثر على حساب القطاع الخاص ، خصوصاً وهو مرتبط بارتفاع حاد للفوائد المصرفية يحد بدوره من آفاق الاستثمارات الخاصة .

توزع الديون المتوجبة للمصارف على القطاعين العام والخاص (مليار ليرة)

	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992
ديون على القطاع العام	21,841	17,942	13,234	12,060	7,949	6,909	4,013	3,098
ديون على القطاع الخاص	20,995	18,682	15,451	12,687	10,320	7,800	5,897	4,804

المصدر : نشرات مصرف لبنان

ثمة أثر سلبي آخر لسياسة الاستدانة هذه متعلق بالكلفة المناسبة (opportunity cost) حيث أن معدلات الفوائد المدفوعة على سندات الخزينة توهن عزيمة المستثمرين في القطاع الخاص ، الذين يفضلون الاكتتاب بإصدارات سندات الخزينة الحكومية كونها أربح بكثير من فرص الاستثمارات المتاحة .

وقد شهدت هذه الفوائد ارتفاعات ملحوظة لغاية عام ١٩٩٦ ، ثم عادت بعدها الى الانخفاض . بيد ان هذا الانخفاض لا يعدو كونه اسمياً ، بالنظر الى

بيدة للاستدانة الداخليّة حتى عام ١٩٩٢ كانت تتعلّق
بعملة الوطنيّة ، الذي كان يؤدي في الوقت نفسه الى
الداخلي ، لكنها كانت تواجه بتضخم مدمر معيشيا
ياسيا واقتصاديا .

الماليّة العامّة ، لكنه الحق ضرراً بالغاً بمعظم القطاعات
في البلاد . أما اليوم فإن السلطات السياسيّة والنقدية تبني
على أساس استقرار العملة الوطنيّة ، لا بل تحسّنها ، وليس
تبعثها . من جهة ثانية أدت سياسة الاستدانة العامّة المفرطة
المصرفيّة ، التي زادت من ٦,٦ مليارات دولار عام ١٩٩٢
ليار دولار في الوقت الحاضر ، أي بمعدّل سنوي يقارب
١٠٪ ، قد يُعتبر هذا النمو إيجابياً لكننا نلاحظ في الواقع أنه
سياسة حكوميّة سخية في إعادة التوزيع التي تغذي بدورها

ت الفائدة المدفوعة على الودائع هو بحدود ١٠٪ ، ما يعني
طني أن يستخرج أكثر من ٥,٣ مليارات دولار ، أي حوالي
١٠٪ ، للحفاظ على هذه الودائع التي تستعمل بخاصة لتمويل
للأسر . وتجد المؤسسات الخاصة صعوبات جمّة في التوجّه
محلي لتمويل استثماراتها وعملياتها الجارية .

هذه نحو القطاع العام ، ومعدّلات الفوائد الفعليّة مرتفعة
أكثر . إضافة الى ذلك أن الوفورات الماليّة قصيرة الأجل ،
الليبيانيّة تكفي باعتمادات "دوارة" ، يبقى تجديدها التلقائي
من كونه ياهظ الكلفة .

تحتية الأساسيّة : البرنامج الوطني لإعادة الأعمار

بنية تحتية أساسيّة جيدة عنصراً حاسماً في تحسين إنتاجيّة
القطاعات الإنتاجية والاستثمارات الأجنبيّة .

إن وضع البنية التحتية الأساسية قد تردى كثيراً إبان سنوات المحنة الطويلة . وإعادة الإعمار لم تكن عملية سهلة . فكان لا بد من انتظار عام ١٩٩٣ حتى نشهد انطلاقة حقيقية لخطة إعمارية طموحة . ومع ذلك ، اعتبرت هذه الخطة طموحة وغير متلائمة دوماً مع وقائع الاقتصاد اللبناني .

وكان لا بد للحكومة أن تلجأ الى الاستدانة الخارجية لتمويل المشاريع الاعمارية التي أطلقتها غداة انتهاء الحرب ، حيث وضعت برامج اعمارية هدفها إعادة تأهيل شبكات البنى التحتية وتحقيق قدر أكبر من التوازن المناطقي والقطاعي . وقد بدأت هذه الخطط مع اعداد البرنامج الوطني العاجل للاعمار (NERP) الذي تم الشروع في تطبيقه عام ١٩٩٣ . وجرى توسيع هذا البرنامج لاحقاً ودمجه ضمن خطة تمتد على ١٣ سنة بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٧ ، هي "الخطة ٢٠٠٠ للاعمار والائتماء" .

وقد خضعت هذه الخطة لتعديلات متتالية واستقرت في أواسط التسعينات على أرقام تصل الى ١٧,٨ مليار دولار بالأسعار الثابتة للعام ١٩٩٥ ، على أن يقوم القطاع الخاص باستثمارات توازي ضعفي هذا المبلغ ، بما يفضي الى معدل نمو سنوي ، في حدود ٩ في المئة .

وقد تم توزيع مخصصات هذه الخطة بحسب القطاعات المختلفة وفقاً للآتي :

توزيع الانفاق الاعماري حسب القطاعات

بنود الانفاق	الاحجام (مليار دولار)	النسبة %
البنى التحتية (كهرباء مواصلات ...)	6.6	37%
البنى التحتية الاجتماعية (تعليم عام ، تعليم مهني ، تعليم عالي اسكان ، مهجرين)	4.5	25%
الخدمات الاقتصادية الاجتماعية (المياه ، النفايات الصلبة ، البيئة النقل العام ...)	3.9	22%
القطاعات المنتجة (الزراعة ، الصناعة ، الري ، المناطق الحرة)	1.4	8%
التجهيزات الحكومية (البلاني ، قوى الامن ، الادارة ...)	1.4	8%
اجمالي	17.8	100%

المصدر : مجلس الائتماء والاعمار ، "الخطة ٢٠٠٠ لاعادة الاعمار والائتماء" ، ١٩٩٥ ،

و توقعت هذه الخطة أن يصار الى تمويل الانفاق الاعماري البالغ ١٧,٨ مليار دولار أميركي - اضافة الى نحو ٨,٨٠ مليارات دولار لتغطية عجز الموازنة خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة - عبر مصادر عدة موزعة كالتالي :

توزيع الانفاق الاعماري بحسب مصادر التمويل

المصدر	١٩٩٥ - ٢٠٠٠		٢٠٠١ - ٢٠٠٧		١٩٩٥ - ٢٠٠٧	
	مليار د.أ.	%	مليار د.أ.	%	مليار د.أ.	%
هبات خارجية	٠,٣	٢	-	-	٠,٣	١
قروض خارجية	٨,٢	٦١	٣	١٧	١١,٢	٣٦
قروض داخلية	٤,٧	٣٥	٢,٥	١٤	٧,٢	٢٣
فائض الموازنة	٠,٢	٢	١٢,١	٦٩	١٢,٣	٤٠
اجمالي	١٣,٤	١٠٠	١٧,٦	١٠٠	٣١	١٠٠

المصدر : مجلس الائتماء والاعمار ، "الخطة ٢٠٠٠ لاعادة الاعمار والائتماء" ،

١٩٩٥

ويبين الجدول أعلاه أن الخطة الاعمارية قد ارتكزت على بعض فرضيات متفائلة كتتحقيق فائض في الموازنة يمول حوالي ٢ في المئة من المرحلة الأولى من الخطة الاعمارية ، في حين أن هذه الفترة شهدت عجزاً متزايداً في الموازنة السنوية .

كما توقعت الخطة أيضاً أن ينفق نحو ١٣,٦ مليار دولار على الاعمار خلال المرحلة الأولى ، في حين تبين تقارير مجلس الائتماء والاعمار أن مجمل الانفاق الاعماري في الفترة الممتدة بين ١٩٩٢ و أيار ١٩٩٨ ، هو في حدود ٤,٩ مليارات دولار أي حوالي ٣٦ في المئة من اجمالي الانفاق المقدر لهذه الفترة . وقد تضمن هذا الانفاق نحو ٢,١٥ مليار دولار ممولة بواسطة قروض خارجية ، أي نحو ٤٣,٨ في المئة من الانفاق .

من ناحية أخرى ، بلغت قيمة القروض الخارجية المعقودة من قبل مجلس الائتماء والاعمار حتى نهاية حزيران ١٩٩٨ حوالي ٤,٢ مليارات دولار (منها

حوالي ٥٣,٠ مليار دولار على شكل هبات) ، مما يعني أن ما تم سحبه فعلاً من هذه القروض هو فقط في حدود النصف .

ويستدل من أرقام الخطة أن الدين العام كان يفترض أن يصل الى ٨٥ في المئة من الناتج المحلي عام ٢٠٠٢ ليتراجع بعد ذلك الى نحو ٤٤ في المئة في نهاية الخطة ، أي عام ٢٠٠٧ ، مع توقع توازن الحساب الجاري عام ١٩٩٩ وتوازن الحساب الاجمالي عام ٢٠٠٤ . وافترض في كل ذلك استمرار ثبات النقد وتراجع التضخم ، اضافة الى تراجع معدلات الفائدة على الليرة من ١٥ في المئة الى ٩ في المئة بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٩ .

ان التقدم المحقق في مجال اعادة تأهيل وتطوير البنى التحتية يجب أن لا يحجب النظر عن أمور اساسية تستدعي اعادة تقييم هادئة وواقعية لبرامج الاعمار وتوجهاتها الرئيسية :

- اقتصار المشروع الاعماري على برامج للاستثمارات الحكومية ، وعدم تضمينه لتصورات خاصة ومحددة تتعلق بتطور القطاعات الاقتصادية المختلفة وسوق العمل ، الأمر الذي حد من قدرة هذه القطاعات على التفاعل مع تنفيذ ذلك المشروع .

- مشاريع اعمارية طموحة كما تدل على ذلك أرقام النفقات اعمارية المخططة وكما يدل عليه أيضاً بطء السحوبات على القروض الموقعة

- عدم الوقوف عند الحجم الحقيقي للموارد المتاحة في البلد بما تتضمنه من موارد مالية وبشرية ومن قدرات للقطاع العام ، ومدى قابليتها لاستيعاب مشروع اعماري بهذه الضخامة لاسباب سياسية وادارية .

- وجود بعض النقص في مراعاة الأولويات (القطاعية والمناطقية) التي تعدل مراتبها أكثر من مرة في البرامج اعمارية المتعاقبة .

- عدم اتخاذ تدابير للربط بين القطاع الخاص و الخطة اعمارية .

- تركيز معظم الإنفاق الاعماري في شبكات البنى التحتية ، مع الاشارة الى أن

هذا التركيز ، على أهميته ، لم يترافق على الدوام مع استثمار مماثل من حيث أولويته ، في اعداد و تطوير الموارد البشرية والبرامج وطرق العمل والإصلاحات الإدارية والمؤسسية المطلوبة .

- عدم انخراط جزء كبير من الإنفاق الاعماري بالرغم مما انطوى عليه من إنجازات لجهة تأهيل واستحداث شبكات البنى التحتية- داخل الدورة الاقتصادية في اتجاه تعزيز انطلاقة القطاعات الاقتصادية المختلفة . وقد جاء ذلك كنتيجة لتسرب جزء كبير من الإنفاق الاعماري خارج البلد إما لاستيراد معدات وتجهيزات أو لدفع تكاليف خبرات مستوردة بما في ذلك أرباح الشركات الأجنبية المعنية بتنفيذ المشاريع أو الاشراف عليها ، أو لتسديد أجور وتكاليف الخبرات والعمالة غير اللبنانية . وقد برز الإنفاق الاعماري تبعاً لذلك كعامل "خارجي" بالنسبة للدورة الاقتصادية .

- تركيز الجزء الأكبر من الإنفاق الاعماري في إطار العاصمة والضواحي ، بالرغم مما خططت له السياسات الحكومية المتبعة لجهة تحقيق الإنماء المتوازن ، ذلك أن التنفيذ الفعلي لهذا الإنفاق لم يتحقق بشكل مناسب ومتزامن بحسب المناطق اللبنانية المختلفة .

١-٦- التقنية والأبحاث :طاقات محدودة

لم تعد ثمة حاجة الى إثبات أهمية "البحث والتطوير" في الاقتصادات الحديثة . فإنتاجية اقتصاد ما رهن الى حد كبير بالحصة التي تخصص للبحث والتطوير من مجمل الثروة الوطنية .

ليس المقصود فقط إحصاء عدد براءات الاختراع المسجلة أو التجديدات المدخلة الى قطاع معين ، إنما أيضاً تقييم المكانة التي يحتلها الباحثون في اقتصاد ما وبخاصة على مستوى آلية اتخاذ القرار والأهمية المعطاة لبرامج تدريب اليد العاملة وإعادة تأهيلها .

في الولايات المتحدة ، يمثل هذا الباب نحو ٥,١٪ من الناتج المحلي

الإجمالي . وهو يتجاوز عتبة الـ ٢٪ في اليابان وألمانيا . وإضافة الى ذلك ، تخصص الشركات العملاقة ، في المتوسط ، ما يزيد عن ٦٪ من نفقاتها للبحث والتطوير . ويعكس هذا الاهتمام المتزايد تحول البحث العلمي الى عامل اساسي من عوامل الانتاج ، مكمل للعوامل الاخرى واحياناً بديل لها ، وتعطى هذه الإستثمارات الحوافز ضريبية عالية .

وعلى غرار معظم البلدان النامية ، لا يولي لبنان ومؤسساته سوى أهمية ضئيلة للبحث والتدريب . وليس المقصود هو تنمية الطاقات التقنيّة الرفيعة فحسب ، بل كذلك وضع برامج على نطاق واسع تتيح للمؤسسات اللبنانيّة تحسين إنتاجها ومردودها .

ثمة طاقة موجودة في هذا المجال ، لكنها قليلة الاستثمار ، وتفتقر الى أيّ إطار تنظيمي . في الواقع ، لاقتناء تقنيات تطبيقية جديدة ، تكتفي المؤسسات الخاصة اللبنانيّة بالتقنيّة المقدّمة من مزودها بالتجهيزات أو بتدريب ميداني سريع اثناء العمل .

إن مراكز الإعداد التقليديّة ، كالمدارس والجامعات بوجه خاص ، غير ملتزمة بأي برنامج للتدريب أو الأبحاث العلميّة مع المؤسسات المنتجة ، باستثناء كليات العلوم الطبيّة ، المتصلة بمستشفيات جامعيّة .

في بعض الميادين الخدميّة ، أظهرت المؤسسات الخاصة اللبنانيّة أنها تتمتع بدرجة عالية من الروح الإبداعية ، لا سيما بشأن تكييف برامج أو منتجات خاصة للبلدان العربيّة . كما اظهرت امكان استعانة شركاء أجنبي بها لمهمات كهذه ، والأمثلة متعدّدة على ذلك أن في قطاع الاعلان ، أو الاتصالات ، أو المعلوماتيّة ، أو الأزياء أو الخدمات السياحيّة أو الهندسيّة الماليّة . .

إن هذه الأعمال لا تزال فرديّة وهي لا تندرج في إطار برامج بحث فاعلة . ولم تنشأ حتى الآن أية بنية عامة أو جماعيّة لانهج مهمات كهذه . هناك بعض المؤسسات القائمة ، على غرار المجلس الوطني للبحوث العلميّة أو المعهد الصناعي اللبناني . لكنها تفتقر الى الميزانيات اللازمة ، ومواردها البشرية

متواضعة جداً ، وكذلك نظام الحوافز .

١-٧- الادارة والانضباط الإداري : كلفة عالية وفعالية محدودة

ان الطاقات الإداريّة للمؤسسات العامة والخاصة تؤثر بشكل مباشر على نجاح أو فشل هذه المؤسسات في الأسواق الداخلية والدولية .

خلال سنوات المحنة الطويلة تكبّد لبنان خسائر جسيمة في هذا المجال ، حيث سُجلت بين ١٩٧٥ و ١٩٩٠ موجات عدة من هجرة رجال الأعمال والكوادر العليا . وهي موجات طاولت اللبنانيين كما الأجانب المقيمين في لبنان ، بما فيها الفلسطينيين والأرمن والسوريين والعراقيين ، ورعايا الدول الغربية . . فكان أن أدّى رحيل هؤلاء الى تسريع لبننة المؤسسات في معظم الميادين ، ان لم يكن في جميعها .

إن موجات العودة المعاكسة منذ عام ١٩٩١ لم تؤمن التوازن مجدداً ، وما زالت المؤسسات اللبنانيّة تعاني نقصاً خطيراً على مستوى إدارتها وقد تفاقم أثر هذا النقص مع المنافسة الشديدة الناجمة عن عولمة الأسواق ، والتي تفرض إدارة حديثة ، صارمة وخاضعة لمراقبة جيدة .

إن إدارة كهذه لا تتفق دائماً مع صغر حجم المؤسسات اللبنانيّة وطابعها العائلي . في الواقع ، إذا كان صغر الحجم والادارة العائلية يمنحان المؤسسات مرونة كبيرة في زمن الأزمات ، إلا أنهما يشكلان بالمقابل عقبة كبرى بالنسبة الى تحديث مؤسسات في بيئة دوليّة متّسمة بالتنافس والانفتاح الشاملين .

على صعيد القطاع العام ، تمنع الإدارة العامة - كما سبقت الإشارة- في حالتها السيئة ، حيث تعم النواقص في البنيان الإداري عموماً . وهي تطال الإدارة اللبنانيّة مجملها ، أي مرافق عامة ومؤسسات حكوميّة على السواء . قبل عام ١٩٧٥ ، كانت بعض المؤسسات تسجّل نتائج استثمار إيجابية ، وتؤمن خدمة مقبولة وعلى تحسّن مستمر . لكن الاتجاه انعكس تماماً مع اندلاع الأزمة اللبنانيّة ، ولم يؤدّ استتباب الأمن الى إعادة التوازن .

ثمة عوامل عدة تفسّر سوء الادارة هذا ، منها تسييس القرارات الإدارية ، عادات سيئة متخذة إبان سنوات المحنة الطويلة ، انعدام الحوافز لدى الموظفين ، قلة الكوادر المؤهلة ، غياب الرؤية الشاملة للمرفق العام ، ضعف التجهيز ، غياب المساءلة والمحاسبة والمكاشفة ، هشاشة اجهزة الرقابة . . . إلخ .

إن تسييس القرارات الإدارية لا يقتصر على تعيين المديرين ، بل يحصل أيضاً في جميع مراحل الاستخدام والسياق الاداري والانتاجي . فالتعرفات وتوزيع الموارد واستعمالاتها تتحدد بقرار أو بتدخل سياسي . وغالباً ما تجري حركة "مقاصة" و"تبادل" مخالفات بين الاطراف المسيطرة في هذا المجال .

ويشار الى ان سوء إدارة المشاريع العامة كان موضع انتقادات قاسية من قبل بعض الهيئات المانحة ، التي جُمدت قروضها بسبب عدم كفاية ضمانات حسن التنفيذ .

وللتخفيف من هذه الاشكالات ، لُزمت الدولة بعض المشاريع العامة بطريقة البناء/ التشغيل/ التحويل (بي .أو .تي) حيث يؤمن الملتزم تنفيذ المشروع وإدارته . وقد اعتبرت هذه الصيغة مرضية نسبياً ، في انتظار خصخصة أكثر تطوراً .

و بسبب سوء عمليات التلزيم ، والتي اثيرت في الأشهر الماضية ، قد تمسّ صدقية السلطات العامة وتخفّف من حماسة المستثمرين المحتملين ، الذين تغريهم المساهمة في عمليات الخصخصة المرتقبة . كذلك فان ضعف ادوات الاشراف والرقابة على صيغ التلزيم هذه ، تشكل عقبة جدية امام وضع تلتزيمات جيدة وبالتالي تأمين نجاح التوسع في تنفيذ سياسة الخصخصة .

١-٨- العمالة والموارد البشرية : لا ترابط بين الإعداد والأسواق

إن الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها المؤسسات الخاصة ، تنعكس سلباً على العمالة ، وثمة علاقة سببية قائمة بين العمالة وإعدادها من جهة ، وبين النمو الاقتصادي من جهة أخرى . فالبطالة تتفاقم بفعل ضعف الإعداد

والأزمات ، ولا يمكن تخطي الصعوبات بما في ذلك ضعف الانتاجية وانتشار البطالة إلا عبر يد عاملة مؤهلة وجيدة الإعداد .

وتُعتبر نسب البطالة المعلنة في لبنان ضئيلة نسبياً وتبلغ أقل من ٩٪ حسب تحقيقات عدة (١٩٩٧) . ولكن ، إذا أخذنا في الاعتبار العمالة الناقصة أو البطالة المقنعة والأشغال الموسمية ، ترتفع هذه النسبة الى أكثر من ٢٠ في المئة .

وما يزيد القلق في هذا المضمار أن التوقعات المستقبلية تشير الى أن هذه البطالة سترتفع خصوصاً وأن عدد العاملين في القطاعين العام والخاص يُعتبر مرتفعاً نسبياً في اطار مناخ التأزم الذي يسود الاقتصاد اللبناني منذ ١٩٩٦ . ومن المتوقع أيضاً أن تؤدي برامج إعادة هيكلة المؤسسات الى تخفيض اضافي في عدد العاملين .

وبالمقارنة مع بقية بلدان المنطقة ، تُعتبر اليد العاملة اللبنانية غالية نسبياً وغير مدربة بما فيه الكفاية لمواجهة المنافسة الدولية . فمتوسط كلفة العامل في الصناعة المصرية هو ٣٧٠٠ دولار سنوياً ، في حين أنه يقارب ٧٠٠٠ دولار في لبنان ، بحسب ما اظهرته مؤخراً نتائج الاستقصاء الميداني الوطني الذي نفذته وزارة الصناعة ، خصوصاً في ظل ازدياد أعباء نظام الرعاية الاجتماعية الإلزامية ، الذي هو مكلف للغاية بالنسبة الى حجم ونوع الخدمات التي يوفرها ، من جهة ، والذي لا يغطي الأجراء كلياً ، من جهة ثانية .

وباستثناء بعض القطاعات ، تُعتبر اليد العاملة بصورة عامة قليلة التخصص ، وهي لا تستفيد تقريباً من أي برنامج للتدريب أو التأهيل المهني ، فالتدريب المهني يتم ميدانياً من قبل موردي التجهيزات أو بالتوارث الحرفي ، بحسب ما اشرنا اليه اعلاه .

ويُعتبر التعليم العام الأساسي مرضياً نسبياً لكنه ينطوي على ثغرات كبيرة ، خصوصاً على صعيد توفير اللغة الأجنبية وتحضير الطلاب لمستويات التعليم العالي والتوجيه المهني . وتُعتبر مؤشرات الرسوب والتأخر والتسرب مرتفعة نسبياً ، ولا تتعدى نسبة اللبنانيين الذين يتهون دراستهم الثانوية ، نسبة ٢٥٪ ،

في حين أن أكثر من ٩٠٪ من الكوريين يحملون شهادة البكالوريا. ويُعتبر الإعداد المكتسب في الجامعات ذا طابع أكاديمي غالب وهو شديد التفاوت لجهة نوعيته واختصاصاته بحسب الجامعات المختلفة. أما إعداد المدارس التقنية فقلماً يتلاءم مع الحاجات الفعلية لسوق العمل.

وتبقى أكلاف التعليم مرتفعة نسبياً، وهي تمتص ما بين ١٠٪ و ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٥ إلى ٨٪ في البلدان المتقدمة. ويلاحظ أن الاستثمارات المخصصة للتدريب المهني أثناء العمل هامشية في حين أن القسم الأساسي من التدريب يُكتسب قبل الدخول إلى سوق العمل.

ويعزل عن الإعداد التقني أو الأكاديمي، تعاني اليد العاملة من قلة الانضباط والروح الاحترافية. فالصدمات السياسية والاقتصادية أحدثت تغييرات عميقة في نمط عيش اللبنانيين، على الصعيدين الفردي والجماعي. ذلك أن التقلبات السياسية والاقتصادية أبقت على النزعة الفردية ومبدأ "كل إنسان لنفسه"، الراسخين أصلاً في عادات اللبنانيين. وقد تعمم التراخي على جميع القطاعات وجميع شرائح المجتمع، بحيث بات الانضباط والحماس للعمل "عملة نادرة".

١-٩- المؤسسات المدنية: نواقص قانونية وتنظيمية

بات احترام القوانين والأنظمة، ودرجة تجذّر مشاعر العدالة في المجتمع وحماية الملكية الخاصة، من أهم المؤشرات لتقييم الأداء الاقتصادي والاجتماعي للدول والمؤسسات. ويرى العديد من المحللين أن نجاح سنغافورة مثلاً عائد بصورة أساسية إلى هذا الالتزام بحسن تطبيق القانون والتشدد بتنفيذه. وهناك ثمة إصلاحات اقتصادية عدة فشلت لعدم وجود صدقية قانونية.

إن المستثمرين بحاجة إلى قواعد واضحة، ثابتة وسهلة التطبيق. وللأسف، لا يتيح لبنان جواً كهذا. لا شك في أن انجازات كبيرة تحققت خلال السنوات الأخيرة، والوضع الحالي أفضل بكثير مما كان سائداً قبل ١٩٩٠. لكن ذلك، لا يكفي لطمأنة المستثمرين المحليين والأجانب.

فلبنان بلد ليبرالي، ذو خبرة طويلة مؤاتية للاستثمار، لكن عواقب الحرب التي شهدتها البلاد، وتقلبات موجات النهوض والانكماش، لم تسمح له بإعادة النظر في البناء القانوني والتنظيمي، لجهة تجديده، وتحديث سير المعاملات وتوضيحها.

إن عملية الإصلاح في هذا المجال ضرورية خصوصاً أن بلدان المنطقة اتخذت تدابير تحريرية وحسنت نظامها القانوني في السنوات الأخيرة. مع العلم ان لا تزال التقاليد اللبنانية أكثر صدقية، لكن الفوارق تميل نحو التقلص.

من تنظيم عالم الأعمال إلى توضيح المعاملات، مروراً بثبات القوانين وضمان العدالة والحقوق، تبدو الجهود غير كافية. ولا ينبغي أن تنحصر الورشة القانونية في النصوص، بل أن تتجاوز ذلك إلى الرغبة في خلق مناخ مؤات للاستثمار.

٢- على الصعيد الاجتماعي

لقد كان للأزمة الاقتصادية التي شهدتها لبنان أثرها البالغ على الأوضاع الاجتماعية للسكان. فبعد الطفرة المسجلة بين ١٩٩٣ و ١٩٩٦، عادت معدلات النمو إلى التراجع وانعكست سلبي على مستويات المداخيل والأجور، وتفاقم في معدلات البطالة.

٢-١- تدهور المداخيل والأجور

تعرضت مداخيل الأسر خلال السنوات السابقة لتدن ملحوظ، عبرت عنه الاختلالات التي سجلت في موازنة الأسرة بحيث أن عددا كبيرا من الأسر اللبنانية أصبحت عاجزة عن الحفاظ على مستوى معيشتها. وقد قدر الدخل الواسطي الشهري للأسرة -من مداخيل عملها بما فيها الأجور وغير الأجور- في لبنان نحو ١,٥٤ مليون ليرة لبنانية عام ١٩٩٧، في حين بلغ مستوى الانفاق الواسطي للأسرة نحو ١,٦٦٥، أي بعجز واسطي قدره ٨ في المئة من إجمالي الانفاق. وتزداد حدة هذه الاختلالات لدى فئات الدخل المتدني

١٩٩٧ . أما في عام ١٩٩٧ فقد ارتفعت نسبة الأجراء الى نحو
٣٠,٢ في المئة .

عدم الفجوة الاجتماعية

تصادية والمالية والنقدية المتبعة لم تساعد على تضيق حجم
القطاعي أو على صعيد الطبقات الاجتماعية . ويمكن لحظ
في المتفاهم عبر العديد من المؤشرات التي تطال توزيع الدخل
، وتوزيع الأيداعات وتوزيع القروض .

توزيع المداخيل أظهرت الاحصاءات المتاحة لعام ١٩٩٧ ، أن
من الأسر ذات الدخل المتدني تملك نحو ٥,٢٥ في المئة من
أن ٣ في المئة من الأسر ذات الدخل الأعلى تملك ١٥,٧

سياسة الضريبية التقليدية في تكبير عدم المساواة في توزيع
لذات السياسة بصورة رئيسية على الضرائب والرسوم غير
جميع الناس بصورة متوازنة بغض النظر عن مستويات
الإشارة الى أن الرسوم غير المباشرة تطبق بصورة رئيسية على

توافق الأسرة الى ان الأسر ذات المداخيل الدنيا هي أكثر انفاقاً
م ، الملايس ، . .) في حين أن الأسر ذات المداخيل المرتفعة
الى الخدمات (الصحة ، التعليم ، . .) . وبذلك فان الأسر
ط الضرائب غير المباشرة أكثر مما تتحمله الأسر الميسورة . لقد
الالية بادخال بعض التعديلات على هذه السياسة الضريبية
تظهر الأعلى المدى الطويل ، خصوصاً اذا استطاعت في
سرية على القيمة المضافة المفترض ادخالها بدءاً من العام
ذلك ، أسهمت سياسة الاستدانة التي استخدمتها حكومات

ما بعد الحرب في إعادة توزيع المداخل لصالح الفئات الميسورة التي استفادت من الفوائد المستحقة على سندات الخزينة ، والمعفاة من الضريبة ، في حين كان يجري تمويل العجز عن طريق المكلفين عموماً ، وبخاصة من قبل دافعي الضرائب غير المباشرة ومعظمهم من الطبقات الفقيرة .

الأمر الذي يشير أيضاً الى تفاقم ظاهرة عدم المساواة في توزيع الدخل ما يمكن استنتاجه من توزيع الودائع المصرفية حيث أن نحو ٥ في المئة من الحسابات استأثرت بنحو ٤٠ في المئة من اجمالي الودائع ، عام ١٩٩٨

ملون ل. ل.	عدد الحسابات	النسبة من الإجمالي	الودائع (مليار ل. ل.)	النسبة من الإجمالي
أقل من ٥ ملايين	827,334	61.5%	911	2.0%
١٠-٥	141,522	10.5%	1043	2.3%
٥٠-١٠	251,290	18.7%	5897	13.0%
٢٥٠-٥٠	100,183	7.4%	10771	23.7%
٧٥٠-٢٥٠	18,654	1.4%	7851	17.3%
١٠٠٠-٧٥٠	4,248	0.3%	4512	9.9%
٤٠٠٠-١٥٠٠	2,269	0.2%	5292	11.7%
١٥٠٠-٤٠٠٠	425	0.0%	2148	4.7%
أكثر من ١٥٠٠	409	0.0%	6978	15.4%
اجمالي	1,346,334	100.0%	45,403	100.0%

المصدر : نشرات مصرف لبنان

ومن الظواهر التي تدل أيضاً على ازدياد الخلل الاجتماعي ، ظاهرة توزيع التسليفات المصرفية على زبائن المصارف حيث استقطب ١ في المئة من المقترضين نحو ٥٠ في المئة من اجمالي التسهيلات المتاحة عام ١٩٩٨ ، في حين أن ٤٩ في المئة من المقترضين اقتصر استفادتهم على ٢ في المئة من هذه التسهيلات .

٢-٣- الخدمات الاجتماعية

لقد حقق لبنان تقدماً ملحوظاً على صعيد المؤشرات الاجتماعية ، لا سيما في مجالي الصحة والتعليم . غير أن ما تحقق من إنجازات في هذا السياق كان

ذا كلفة عالية جداً ، حيث قدر ما ينفقه المجتمع اللبناني على قطاعي الصحة والتعليم بأكثر من ٢٠ في المئة من الناتج المحلي ، وهي احدى أعلى النسب في العالم . ويشكل انفاق الأسر على هذه الخدمات النسبة الأكبر من اجمالي الانفاق ، مقارنة مع ما ينفقه القطاع العام .

أ) الأوضاع الصحية

أحرز لبنان تقدماً ملحوظاً في مجال المؤشرات الصحية خلال التسعينات ولا سيما فيما يتعلق بالصحة الانجابية وصحة الطفل . ويقدر معدل وفيات الأطفال في لبنان بنحو ٢٨ لكل ١٠٠٠ ولادة حية وهي نسبة مقبولة مقارنة بما هو محقق في الدول المجاورة .

غير أن هذه النسب تشهد تفاوتاً مناطقياً ملحوظاً حيث ترتفع في شمال لبنان الى ٥١ ، وفي البقاع الى ٣٥ ، ٩ ، في حين تتدنى الى ٩ ، ١٥ في بيروت . ان هذا التفاوت المناطقي مرده اليأس الصحي الوقائية لا تشمل بشكل متوازن كافة المناطق اللبنانية ، ولا تزال المناطق الطرفية البعيدة تعاني اهمالاً واضحاً في هذا المجال .

ويعاني النظام الصحي في لبنان صعوبات عدة أدت الى تضخم حجم الفاتورة الصحية ، ومن هذه الصعوبات :

- تعددية الجهات التي تعنى بالنظام الصحي - خاصة لجهة التمويل - اذ يتولى الشأن الصحي في لبنان كل من وزارة الصحة العامة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتعاونية موظفي الدولة وصناديق التعاقد والجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام وأمن الدولة ، الى جانب التأمين الخاص . ان تعددية اطراف هذا النظام قد رتبت أعباءً ادارية ضخمة لا طاقة للموازنة العامة على تحملها في ظل الاوضاع المالية الراهنة المتردية .

وتتولى وزارة الصحة تقديم الخدمات الصحية ، لا سيما الاستشفائية منها ، للذين لا تشملهم أي تغطية صحية أخرى ، ولكن معايير الاستفادة من خدمات

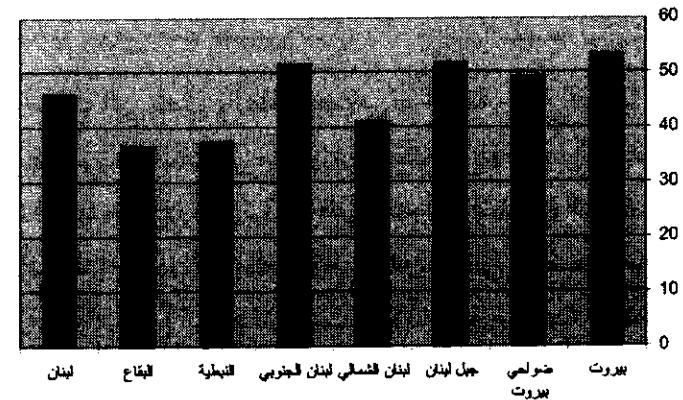
هذه الوزارة ليست محددة بصورة واضحة تعطي الأولوية للفئات الأشد عوزاً .

توزع الأعباء المحققة في بعض المؤسسات الضامنة الرسمية (مليون ل. ل.)

اجمالي	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	تعاونية موظفي الدولة	الجيش	قوى الامن الداخلي	وزارة الصحة	
72,707	40,000	1,934	13,275	1,898	15,600	الاجور وملحقاتها
103,540	47,541	16,413	13,200	5,236	21,150	الادوية
471,722	149,867	26,687	54,643	32,225	208,300	الاستشفاء
33,776				350	33,426	مصاريف اخرى
681,745	237,408	45,034	81,118	39,709	278,476	اجمالي

المصدر : وزارة الصحة العامة National Health Accounts ٢٠٠٠ .

- على الرغم من تعددية الجهات الممولة للصحة في لبنان فان عدد المضمونين لا يزال محدوداً جداً ، حيث لا تزيد نسبة المشمولين بتغطية صحية عن ٤٦ في المئة من المقيمين بما فيه التأمين الخاص ، مع تفاوتات مناطقية ملحوظة حيث تنخفض نسبة التغطية في محافظتي البقاع والنبطية الى ٤ ، ٣٦ في المئة و٢ ، ٣٧ في المئة على التوالي . وتجدر الاشارة الى أن هذه المحافظات تضم الأقضية الأكثر فقراً ، وتتميز باعتمادها بشكل أساسي على العمالة الزراعية .



- ان تضخم دور القطاع الخاص في توفير الخدمات الصحية يحتم على وزارة الصحة أن تعزز دورها الرقابي والتنظيمي ، لا سيما لجهة مراقبة نوعية الخدمة

الصحية المقدمة ومستوى الأسعار . ويبدو اتجاه الوزارة راهناً نحو منح المستشفيات الحكومية استقلالاً ادارياً ذاتياً من الأمور التي قد تحسن أداء هذه المستشفيات وتخفف من الأعباء الادارية الملقاة على عاتق الموازنة .

(ب) الأوضاع التعليمية

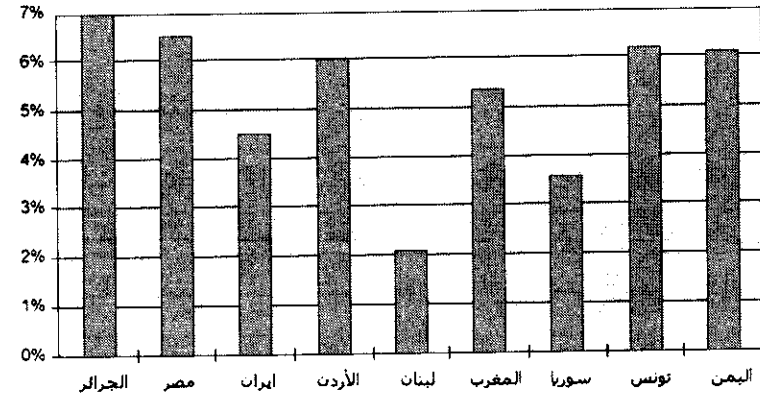
استطاع لبنان -على الاقل من الناحية الكمية- أن يحقق انجازات مقبولة على صعيد المؤشرات التربوية ، مقارنة بما كان الوضع عليه قبل الحرب ، لا سيما بالنسبة لارتفاع نسب الالتساب وانخفاض نسب التسرب والرسوب والتأخر .

وقد أسهمت عوامل عدة في تحقيق هذا التحسن لا سيما التغير في البنية العمرية للسكان اضافة الى تنامي ظاهرة التمدين الذي اتسم بتدفق العائلات من المناطق الطرفية والريفية الى المدن .

ولكن على الرغم من التحسن النسبي في المؤشرات التربوية المختلفة فان قطاع التعليم بقي يعاني مشاكل عميقة تكمن أساساً في التكاليف المرتفعة التي يتكبدها المجتمع لتأمين خدمات التعليم .

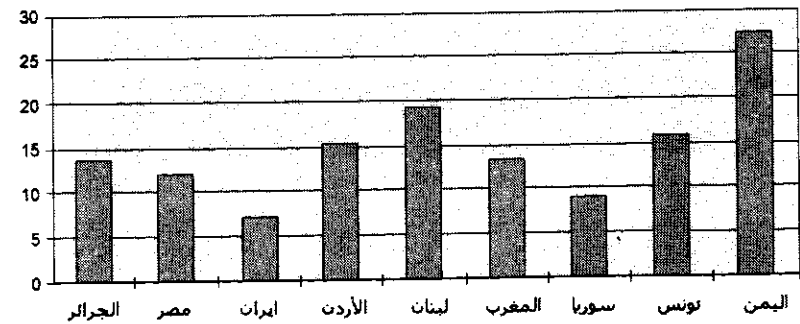
وتقدر هذه التكاليف بنحو ١٠ في المئة من الناتج المحلي ويتولى القطاع الخاص تأمين القسم الاكبر منها في حين تصل مساهمة الانفاق الرسمي الى نحو ٤ ، ٢ في المئة من هذا الناتج (عام ١٩٩٨) . وتعد هذه النسبة التي ينفقها القطاع العام الأدنى بالمقارنة مع دول المنطقة . ويشمل هذا الانفاق الرسمي اضافة الى الانفاق على المدارس الرسمية ، دعم المدارس الخاصة المجانية وتمويلها غير مباشر لنفقات تعليم اولاد معظم موظفي القطاع العام في المدارس الخاصة .

انفاق القطاع العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلي القائم في بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



والملفت ان الدولة ، وان كانت الاقل انفاقاً على التعليم كنسبة من الناتج المحلي ، الا ان ما تنفقه على التلميذ الواحد وسطياً يعتبر عالياً نسبياً . فهو يكاد يتجاوز ما ينفق وسطياً على التلميذ الواحد في التعليم الخاص . وتختصر هذه المشكلة بشكل جلي جوهر الجانب الاقتصادي من التعليم الرسمي في لبنان . وإذا كانت نسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي في لبنان تقدر بحوالي ١٠٪ ، فهي تتراوح بين ٤٪ و ٦٪ في الدول المجاورة .

معدل الانفاق على التلميذ الواحد في المرحلة الابتدائية كنسبة من حصة الفرد في الناتج القائم في بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (منتصف التسعينات)



وفي ظل ما تعانيه مالية الدولة من عجز مالي وعدم كفاية الميزانية المخصصة للتعليم الرسمي ، ناهيك عن تشتت جزء من الانفاق الرسمي على التعليم الخاص والتعليم الخاص المجاني ، برزت مشكلة عدم قدرة بعض الفئات الاشد فقراً على الالتحاق بالتعليم الرسمي ، بالرغم من ان هذه الفئات كان يفترض اعطاؤها الاولوية في الاستفادة من هذا التعليم . من هنا جاء اقرار قانون الزامية التعليم المجاني بالنسبة للفئات العمرية الدنيا عام ١٩٩٨ ليحاول حل هذه المشكلة . ولكن لم يتم تطبيقه حتى الآن ، اضافة الى عجز الدولة عن تفعيل الأجهزة البشرية والمادية للمدرسة الرسمية .

(ج) شبكات الأمان الاجتماعي في لبنان

تشكل مسألة شبكات الأمان الاجتماعي في لبنان وتنظيمها وإدارتها وتمويلها ، مادة أساسية للمناقشات العامة . وتتصل هذه المناقشات بتطور الضمان الاجتماعي وأنظمة التغطية الاجتماعية ، كما تتصل بسياسات اعادة الاعمار والخيارات الاقتصادية الليبرالية المتبعة .

وقد نتج عن محصلة هذه التطورات نظام اجتماعي هجين ومتقلب ، يتقاسم فيه القطاعان الخاص والعام أدواراً غير محددة ، إن لم يكن متضاربة في بعض الأحيان ، مع ميل لنوع من تقسيم العمل بين القطاعين ، يقوم القطاع العام بموجبه بتمويل خدمات ينتجها القطاع الخاص نفسه .

وترتكز شبكات الأمان في لبنان على الأسس التالية :

- مشاركة القطاعين العام والخاص في تمويل هذه الشبكات حيث تتسم غالباً تدخلات القطاع العام بانتاجية ضعيفة ، وبهدر للموارد ، تحد من وقعها ومن فاعليتها الاجتماعية .

- تمويل يعتمد على مصادر متعددة منها : الاعتمادات في الموازنة العامة ، أعباء الضمان الاجتماعي ، التحويلات ما بين المرضى ، الاقتطاعات من مداخيل الأسر ، والمساعدات الاجتماعية الرعائية .

أما على صعيد الضمان ، فهناك تغطيات ناتجة عن طريق التضامن والتكافل ، مثل الضمان الاجتماعي للعاملين الاجراء ، لدى القطاع الخاص ، أو تعاونيات الدولة الراعية لموظفيها ، الى جانب تغطيات التأمين الخاص المعتمدة مباشرة من الأسر أو من أرباب العمل .

تتميز شبكات الأمان بالخصائص التالية :

- تعدد الأنظمة ، مما يدفع على التشتت والهدر ، وعدم القدرة على تحقيق وفورات الحجم .

- نسبة تغطية منخفضة لا تظال إلا العاملين الأجراء .

- خدمات لا تغطي إلا قسما من الحاجات الاجتماعية ، وتستثني بعض العوارض الأساسية (حوادث العمل ، الإعاقات الدائمة ، البطالة) .

- أعباء التغطية الاجتماعية تقع بمعظمها على أرباب العمل أو الدولة .

- إدارة مكلفة وضعيفة الانتاجية لفروع الضمان الاجتماعي .

- نظام نهاية الخدمة مرهق لأرباب العمل ، وغير مطمئن للمستفيدين .

تحتاج شبكات الأمان في لبنان الى عملية إعادة تأهيل تعتمد على التضامن الاجتماعي القوي الذي يسمح بتفادي أخطار التهميش ، وبتقليص الفوارق الاجتماعية .

٢-٤- التدهور البيئي

غالباً ما كانت الخسائر البيئية تُنسى في احتساب الأضرار الناتجة عن الحرب اللبنانية ، مع أن البيئة تبقى من أهم مزايا البلاد .

إن التمدن العشوائي للبلاد ، وتكاثر مخالفات قوانين التنظيم المدني ، والتعدّيات على الأملاك والمساحات العامة ، وتلوث المياه وتردي المنظر الطبيعي تشكل كلفة أكيدة بالنسبة الى الاقتصاد اللبناني .

فالمناطق الحرجية تشهد انحساراً متزايداً ، وقد انخفضت حصتها من مساحة

البلاد الاجمالية من ١١٪ قبل الحرب الى ٦٪ حالياً . ولا شك في أن العمليات الحربية أضرت كثيراً بهذه الثروة الوطنية ، لكن الأضرار نجمت بخاصة عن التوسع المدني الفوضوي الكبير الذي سرّعه التهجير السكاني وغياب أية رقابة عامة .

فالتلوث في لبنان اتخذ جميع الاشكال من تلوث المياه الى الازعاجات الصوتية ، مروراً بالاعتداءات على الأثار وتشويه الطبيعة والتضاريس واختناقات السير ، وتوسيع الهواء ، وعدم إدارة النفايات الصلبة والسائلة والتلوث الصناعي وحتى "استيراد" نفايات صناعية تلويثية من الخارج ، ناهيك عن الاكتظاظ السكاني المدني .

وما نتج عن ذلك من ضغط استثنائي على شبكات المرافق العامة التي تشكو في الاصل من نقص في الصيانة .

ويجدر التذكير بأن الخبراء الغربيين يرون أن إعادة التوازن البيئي في بلدان الكتلة الشرقية هي الكلفة الأساسية لاندماج هذه البلدان في العالم الحديث . ونميل الى تأكيد الملاحظة ذاتها ، وبقوة أكثر بخصوص لبنان ، لا سيما وأن تنوع الطبيعة اللبنانية وجمالها يشكّلان ، الى جانب طاقاته الإنسانية ، وفي ظل غياب المقدرات الأخرى ، أهم ثرواته الفصلية والكامنة .

٣- الخلاصة

٣-١- الصعوبات ونقاط الضعف

- استمرار التراجع في الأوضاع السياسية العامة ، المتأثرة بشكل وثيق ببيئة اقليمية غير مستقرة .
- ترسبات الأزمة الاقتصادية التي لم تتم معالجتها بشكل جذري بعد .
- ترسبات سياسات الخروج من الحرب واكلاف البرنامج الإعماري .
- محاولة الدولة الجاهدة للعب دور فاعل على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ، عبر امكانيات مالية قليلة ، وتحت وطأة ديون كثيرة .
- سياسة تحويلات اجتماعية واقتصادية مقيّدة للبنى ومكلفة للخزينة .
- إدارة حكومية تعاني من عدم التوازن بين خدماتها المتدنية نوعاً ومستوى ، وبين تعرفاتها المرتفعة والعجزات التشغيلية الكبيرة .
- إدارة حكومية تعاني من فائض في اعداد الموظفين ومن سوء توزيعهم ومن نقص في تخصصهم وتدريبهم .
- اطار عمل قانوني وإداري يفتقد الحداثة والفعالية .
- سياسة ضريبية متقلبة وغير عادلة تثقل في بعض جوانبها كاهل المؤسسات الخاصة المنتجة .
- سياسة مالية ونقدية مبنية على سد العجز العام ودعم العملة الوطنية .
- اتجاه معاكس للنمط العالمي في السياسة الجمركية المرتفعة ، لا بهدف حماية الصناعة الوطنية وإنما حرصاً على العائدات الجمركية ، مما يلحق ضرراً بالقطاعات الانتاجية .
- صيغة عائلية تقليدية في ادارة كثير من المؤسسات ، حتى المتوسطة والكبيرة ، تفتقر احيانا الى الشفافية والقدرة على مواكبة تطورات الاقتصاد الدولي .

- مؤسسات خاصة تفتقر الى حسن التجهيز والتنظيم الاداري والارشاد الاعلامي ، مما يرفع من كلفة انتاجها ويحد من ايجاد أسواق لمنتجاتها .
- يد عاملة تفتقر الى التدريب والاعداد اللازم لمواكبة التطور التقني والتجاري العالمي ، وتعاني من الانعكاسات السلبية للسياسة الاجتماعية المتقلبة والمكلفة على أصحاب العمل .
- سوق مالية بدائية ومقيّدة بمتطلبات سياسة نقدية مكلفة . فأسعار الصرف ومعدلات الفوائد تحدّد عملياً من قبل السلطات النقدية وبفوائد مغرية على الودائع المصرفية .
- هجرة متزايدة للموارد البشرية الشابة والمؤهلة خاصة تحت وطأة البطالة وتقلص فرص العمل الداخلية .
- تكثيف التمرکز الاقتصادي والاجتماعي في العاصمة وضواحيها وافتقار المناطق النائية الى ديناميكية انمائية مما يزيد من معدلات الهجرة الريفية .
- نقص في البنية التحتية التعليمية العامة مع تحول التلامذة من التعليم الخاص المرهق لموازنة الاسر الى التعليم الرسمي .
- هشاشة شبكات الامان الاجتماعي وافتقار اعداد كبيرة من اللبنانيين لاية تغطية صحية .
- سياسة اسكانية خجولة وخاصة بالنسبة للاسر ذوي الدخل المحدود .

٣-٢- نقاط القوة

- إن ما ورد آنفاً من ذكر لنواقص هامة وجذرية في بنية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وفي السياسات المتبعة ، لا ينفي وجود طاقات كامنة ومؤهلات قادرة على تخفيف وطأة العقبات ، التي تؤخر لبنان عن استعادة بعض القدرات التنافسية وعن بناء بعض الميزات التفاضلية ، نذكر منها :
- علاقات واسعة ومتينة لأصحاب الأعمال اللبنانيين على الصعيدين الإقليمي والخارجي .

- طاقات لبنانية بشرية ، داخل لبنان وخارجه ، ذات مؤهلات علمية وتقنية عالية ، يتبوأ عدد غير قليل منها مراكز هامة في مؤسسات وشركات عربية ودولية .

- جالية اغترابية مؤهلة لزيادة مساهمتها وفعاليتها في انعاش الحياة الاقتصادية .

- طابع الانفتاح والتعدد في الثقافة اللبنانية ، التي تسهل التطور في عدة قطاعات تقليدية وجديدة مثل : المعلوماتية ، الخدمات المالية ، الإعلان ، المنتجات الفنية والنشر .

- اقتصاد مرن نجح أكثر من مرة في مواجهة صعوبات كبيرة وفي امتصاص نتائج أزمات متنوعة .

- معدل دخل فردي مرتفع نسبياً عند المقارنة بالمعدلات المماثلة في بعض الدول العربية المجاورة .

- رؤوس أموال عائدة لمقيمين ولغير مقيمين ، جاهزة للتوظيف في مشاريع استثمارية وإنتاجية في حال تأمين المناخ الاستثماري الداخلي اللازم .

- قدرة على اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية ، وخاصة العربية ، مرشحة للإزدياد بعد الانسحاب الاسرائيلي ، خاصة اذا تواكبت بإصلاح سياسي وتحديث قانوني وتبسيط اداري .

- نظام للحريات العامة وللمؤسسات الديمقراطية يبقى موضع تطلع ، خاصة اذا نجح في معالجة الترسبات الناتجة عن سنوات الحرب وتداعياتها .

- حجم ديمغرافي وجغرافي اقتصادي سهل التعامل معه نسبياً ، بالرغم من قيود وسلبيات عدم الاستفادة من "اقتصاد الحجم" .

- تضامن عائلي واجتماعي يساعد على التخفيف من كلفة الاعباء الاجتماعية ويحد من تهميش الافراد والاسر .

- وجود طاقات بشرية وبنى تحتية فائضة يمكن تحسين انتاجيتها عن طريق عقلنة ادارتها وتفعيلها .

- II -

خطط الاصلاح المالي والاقتصادي

بعد أزمة سياسية واقتصادية طويلة تبعتها فورة إعمارية مكلفة يبدو الإقتصاد اللبناني اليوم منهوك القوى ، واستنفذ أو رهن قسماً كبيراً من موارده . لقد وفرت حركة الإعمار للبنان البنى التحتية العامة ، وتوزيعات اجتماعية أساسية ساعدت على حلّ بعض الصعوبات مثل إعادة عدد كبير من المهجرين وكبح التضخم والحفاظ على استقرار العملة الوطنية . لكن هذه السياسة كان لها جوانب سلبية منها :

- ارتفاع كبير في حجم الدين العام

- تراجع الاستثمار في القطاع الخاص نتيجة ارتفاع أسعار الفوائد .

- شبكات أمان مكلفة وهشة .

- زيادة حجم القطاعات الريعية المحفزة للاستثمار .

- نمو عقلية الربح السريع وتسريع وتيرة الاستهلاك على حساب الادخار .

- تضخم في الانفاق العام وارتفاع عدد الموظفين في هذا القطاع .

- تراجع النمو وانحسار المداخيل .

ومنذ أكثر من سنة تحاول الحكومة اتخاذ خطوات متعدّدة لمواجهة هذه السلبيات ، وقد وضعت خطة خماسية للاصلاح المالي تهدف الى ترشيد

وتصحيح المالية العامة الى جانب عناوين أخرى للإصلاح الاقتصادي تتناول الإدارة والمؤسسات والقطاعات الانتاجية والخدمات من مالية وغير مالية وسبل تفعيل هذه القطاعات بحيث تؤدي الى توسيع حجم الاقتصاد وزيادة الإيرادات في إطار تنشيط مختلف القطاعات .

و الى جانب هذه الخطة الخماسية للإصلاح المالي التي تهدف أيضاً الى تعزيز الاقتصاد الكلي واستقراره ، وضعت الحكومة مؤخراً خطة خماسية جديدة للانماء متممة للأولى تسعى الى دعم أسس النمو على مستوى الاقتصاد الجزئي وتحسين مستويات المعيشة في كل أنحاء لبنان .

١- برنامج عمل التصحيح المالي

يرتكز برنامج التصحيح المالي الحكومي للسنوات الخمس ١٩٩٩-٢٠٠٣ على مجموعتين من الإجراءات : الأولى ضريبية ، والثانية مالية .

تتمثل الإجراءات الضريبية في حزمة متكاملة ومترابطة من القرارات والورش الضريبية ، تهدف في مجملها الى زيادة الإيرادات العامة بشكل مستديم ، وتتلائم مع التطور الطبيعي لحجم الانفاق العام . ومن المفترض ، أن يرتفع تدريجياً معدل تغطية الإيرادات للنفقات وأن ينخفض معدل العجز الى الناتج المحلي الإجمالي مقابل ارتفاع الإيرادات الضريبية بالنسبة الى مجموع الإيرادات الحكومية والى الناتج المحلي أيضاً .

وقد أولت الإجراءات الضريبية المقترحة اهتماماً خاصاً لجوانب عدالة التوزيع والمقتضيات الاقتصادية ومقتضيات المالية العامة . ويتوزع اجتماعياً العبء الإضافي المطلوب بمقدار ٤٠٪ على ذوي المداخل المحدودة والمتدنية ، وهي تشكل ٧٠٪ من الأسر ، وبمقدار ٦٠٪ تقريباً على الفئات الاجتماعية المقتدرة وذات المداخل المرتفعة .

و تمت المفاضلة الاقتصادية على حساب الاستهلاك ولمصلحة الإيداع والاستثمار بهدف اطلاق النمو الاقتصادي . أما لناحية المالية العامة للدولة ، فقد روعيت ضرورة توازن الإيرادات مع النفقات .

على الصعيد العملي اقترحت الخطة تعزيز جباية الفواتير والمتأخرات للمؤسسات العامة وخاصة مؤسسة كهرباء لبنان واستصدار ٤ قوانين متعلقة بالرسم المهني والربح العقاري والرسم على الاستهلاك وأشغال الأملاك العامة .

أما الركيزة الثانية لعملية التصحيح المالي فتتمثل في مجموعة من الاجراءات المالية تطاول إدارة المديونية والمالية العامة ، وذلك أساساً ، من خلال إعادة هيكلة قطاع الخدمات العامة .

وتتضمن إعادة الهيكلة هذه تحويل قروض المؤسسات العامة القصيرة الأجل والمرتفعة الكلفة والمحرة بالليرة اللبنانية الى قروض طويلة الأجل متدنية الكلفة وبالعملات الأجنبية .

كما تتضمن اقتراضاً فورياً دون كفالة الدولة ، تقوم به المؤسسات العامة للتجهيزات ، ويجري تسديده من مداخيلها بالعملات الأجنبية . وتخفض كلفة هذا الاقتراض بربطه بعمليات التخصيص عندما تقررها الدولة . وقد لحظ ضمن النموذج المالي إصدار سندات تخصيص بقيمة مليار دولار قابلة للتحويل الى أسهم في الشركات المنوي تخصيصها .

وعلى رغم أن الخطة الخماسية للإصلاح المالي لا تعتبر خطة اقتصادية متكاملة ، فقد تطرقت الى ضرورة رسم رؤية مستقبلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحديد الإصلاح المالي . وتنطلق الخطة من عنوانين رئيسيين : إصلاح عمل الوظائف الاقتصادية العامة ، ورسم التوجهات القطاعية الرئيسية .

في عنوان إصلاح عمل الوظائف الادارية ترى الخطة أن يتحدد دور الدولة في ثلاثة مضامين :

- تهيئة المناخ الملائم للقطاع الخاص لارساء نمو إقتصادي مستديم ومتوازن

- توفير شروط تعاقد اجتماعي متكافئ

- تأدية الوظائف العامة (الأمن ، العدل ، البيئة ، التربية والصحة . . .) بما

فيها الإدارية بكفاءة ونتاجية عالية . وتحت هذا العنوان ، تدرج إعادة النظر في هيكلية الخدمة العامة وفقاً لمبادئ محددة ، في مقدمها رساء أصول المساءلة

والمحاسبة والغاء الازدواجية وتشابك الصلاحيات ، هذا بعد ملاحظة وصول عدد أجراء القطاع العام الى حوالي ١٧٠ الف شخص .

- يقترح برنامج الاصلاح المالي إطلاق برنامج واسع من التأهيل المهني والفني للقطاع العام ، على أن تجري بعد المناقلات ، وإعادة التوزيع مع الاستعانة بعدد القوي العسكرية والمدعويين لخدمة العلم في عدد من الأنشطة كتشغيل شبكة النقل العام وأجراء مسح المؤسسات والأسر .

ويمكن اختصار أهم العناوين على الشكل التالي :

السكان والعمل : وتحت هذا العنوان تدرج الخطة قضايا الهجرة ومفاصل التعليم والعمالة والسكان . وتشير الى نية الحكومة تركيز الجهود على محاربة الهجرة عموماً . وترى أن أحد أسباب تدني نسبة العمل النسائي هو الدوام المدرسي ، وتقترح إجراءات لتخطي هذا الحاجز ، منها توزيع الحصص الدراسية على نهار مدرسي أطول . وإعادة النظر بنظام العطل المدرسية ، ودوام العمل والعطل الرسمية دفعا للإنتاجية .

وتتناول الخطة واقع حال أنظمة الضمان الاجتماعي ، وتقترح كحل ممكن مجموعة إصلاحات ، بتعزيز الرقابة المحاسبية ، وصياغة سياسة استثمارية تتوافق مع مهمة الضمان (انشاء مساكن شعبية - حضانات . . .) ومعاودة مراجعة جدية لدور الضمان ، وتوسيع قاعدة المشتركين ، وإعادة النظر باقتطاعات الضمان .

في مجال التعليم تقترح الخطة تدابير يمكن اطلاقها فوراً منها خفض التدريجي لعدد الاساتذة مع وقف التوظيف وعدم تجديد العقود ، وإعادة النظر بقرار الحد من انتشار المدارس الخاصة المجانية ، بانتظار تحسن وضع التعليم الرسمي ، وتحسين إدارة هذا التعليم ، واتخاذ تدابير بخفض كلفته من ٣,٩٪ حالياً الى ٤,٦٪ .

الاتفاق على الصحة تقدّر الخطة هذا الاتفاق بـ ١٠٪ من الناتج المحلي ، وهي نسبة عالية ، يغطي الضمان الاجتماعي ٩٪ من مجمل الفاتورة الصحية ، مقابل ٢١٪ تغطيتها وزارة الصحة . وتنوي الحكومة اتباع خطة واضحة ومحددة

لتوضيح دور القطاع العام في التمويل ، من بنودها إعادة النظر في خطط الاستثمار العام في المستشفيات الحكومية ، وتقليص تعامل الوزارة مع المستشفيات التي لا تتوافر فيها شروط السلامة الصحية ، والتعامل مع المستشفيات على أساس عقود سنوية ، ووضع استراتيجية لخفض سعر الدواء .

على صعيد السكن ترى الخطة ضرورة الاستقرار التشريعي لتطوير سوق الايجارات ، وضرورة إعادة النظر بغايات الاحتياطي الالزامي للمصارف في إطار البحث عن آليات للقروض السكنية .

وفي المجال الوطني والبيئة ، تتناول الخطة مسائل تركيز السكان والتفاوت بين المناطق والتعدي على البيئة ، وتشدّد على وضع خطة انماء وإعادة دمج للمناطق المحتلة ، منذ الآن ، في الاقتصاد الوطني .

وترى الخطة ضرورة رسم سياسة مرفئية من ضمن تصور عام لاستخدام المجال الوطني ، تتصل بالخطط التوجيهي الوطني والاقليمي . وكذلك ضرورة إعادة النظر في برنامج توسيع مطار بيروت .

وتقترح الخطة مجموعة اجراءات لتعزيز النقل المشترك كخيار لا بدّ للدولة من ان تعهده ، وكخيار ليكون بديلاً من السيارة الخصوصية .

على صعيد مسألة الطاقة ترى الخطة النظر بإيجابية الى إمكان إعادة تشغيل خط النفط العراقي من كركوك الى البداوي وبانياس ، وضرورة دراسة إعادة تجهيز وتشغيل مصفاة البداوي جدياً . وتعتبر الخطة أن اصلاح أوضاع مؤسسة كهرباء لبنان لا يمرّ إلا من خلال إعادة النظر في هيكلتها الإدارية والمالية .

بالنسبة للمياه ترى الخطة وجوب إدخال مسؤوليات إدارة المياه المتبدلة والري ضمن مسؤوليات مصالح المياه الاقليمية .

وتوصي الخطة بالنسبة للاتصالات بعدد من الاجراءات ، منها إعادة تنظيم الإطار القانوني والإداري للوزارة من خلال خلق شركة عامة لهاتف لبنان تملكها الدولة ، وذلك كخطوة وشرط مسبق لأي عملية تخصيص محتملة ، مع احتفاظ الوزارة بدورها التنظيمي .

وترى الخطة أنه بات مطلوباً ارساء قواعد جديدة للتعاون الاقتصادي بين لبنان ومحيطه ، في إطار توسيع السوق وتطوير التعاون الاقتصادي مع سوريا وتوظيف امكانية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي بما يخدم مصالح لبنان الاقتصادية الأساسية .

وتركز الخطة على موضوع تنمية الميزات التفاضلية الطبيعية والبشرية وانعكاساتها القطاعية ، وترى أن لبنان ما زال يتمتع ببعض هذه الميزات في القطاع الزراعي ، وتعرض مقترحات بوشر في تنفيذ بعضها لتنشيط القطاع .

و على الصعيد الصناعي ، تعتبر الخطة أن بعض الصناعات التي عرفها لبنان في السبعينيات لم تعد صالحة اليوم ، وأن الانتاج الصناعي يستمر من دون رؤية شاملة ، فالسلطات الجمركية المكلفة بموضوع الحماية ، تنقصها الكفاءة التقنية والخبرة المطلوبة ، وأتت الحماية الممنوحة مرتفعة فيما لو قيسست بالمعدل الفعلي للحماية .

وتورد الخطة مجموعة قطاعات يمكن للصناعة اللبنانية وللخدمات ذات الطابع الصناعي أن تطور نشاطها فيها ، ومنها صناعات الإقتصاد الجديد (إتصالات ومعلوماتية) ، وصناعة المعدات الألكترونية وتجميعها ، صناعة برامج المعلوماتية ، التصنيع التسويقي في مجالات الألبسة والتجهيز المنزلي والمفروشات ، الصناعات الاعلامية ، الصناعات الغذائية .

وتشدد الخطة على تركيز السياسة الحكومية لمصلحة الصناعة بدءاً بالعمل على ترابط القطاعات لتدعيم النمو الصناعي ، كتحسين تقنيات الري كمدخل لتحسين الصناعة الغذائية ، الأمر الذي ينتج عنه قيام تصنيع لمعدات الري وتجميعها وتركيبها وصيانتها من قبل مؤسسات محلية .

وكنموذج آخر ، ترى أن تأسيس نظام فعّال للنقل المشترك يفتح المجال واسعاً أمام صناعة تجميع الحافلات ومعدات تنظيم السير ومواقف الركاب .

وتعتبر الخطة أن الخلل في ميزان الحساب الجاري للبنان يستدعي اشكالا متنوعة من الحماية لمواكبة إعادة تحويل الصناعة وتطويرها ، باعتماد تعرفه

جمركية على استيراد المواد المصنعة وتخفيض الرسوم أو الغائها على المواد نصف المصنعة ، والمعدات التي تحتاج إليها القطاعات المعنية ، على أن تكون هذه الحماية محدودة ومرتبطة بشروط مواكبة وبضوابط محددة كي لا تتحوّل الى حق مكتسب يؤسس لحلول سهلة .

وتؤكد الخطة على إعادة الاعتبار للتعليم المهني ، وسعي الحكومة مع البلديات والتجمعات المهنية الى تنشيط الانتاج الصناعي في الريف .

- وحول علاقة السوق اللبنانية بسوريا ، ترى الخطة أن للبلدين مصلحة في تطوير قطب مشترك للنشاط الاقتصادي تجتمع فيه ميزات كل منهما ، نظراً لضيق السوق اللبنانية ، وتقترح إنشاء مثل هذه المنطقة في مثلث الهرمل - القاع - حمص ، على أن تتمتع بنظام قانوني ومالي خاص ، مع إعفاء كامل للرسوم الجمركية وحرية تنقل البشر والبضائع عبر الحدود . وبذلك يستفيد لبنان من اليد العاملة والمواد الخام والسوق السورية ، بينما تستفيد سوريا من الرساميل والكفاءات التقنية والتسويقية اللبنانية .

- على صعيد تقنية آليات التمويل وأدواته ، ترى الخطة أن حجم بورصة بيروت ما زال محدوداً ، وأن استمرار الوضع القائم "مصدر خطر على نجاح عمليات التخصيص وعلى الوضعية المالية للمؤسسات عموماً .

ويجري التأكيد على إقامة فصل واضح بين لجنة البورصة وعمل الهيئة العليا للأسواق المالية . وإيلاء مهام محددة لكل منهما ، مع رفع القيود التنظيمية التي تحد من عدد الشركات المدرجة ، وفرض احترام شروط الشفافية .

- وتحدث الخطة عن توازن سليم وطبيعي للادخار والاستثمار وميزان الحساب الجاري ، وذلك بالتعاون الوثيق بين القطاع المصرفي وسائر القطاعات المنتجة ومصرف لبنان ، ليصبح النقد والائتمان في خدمة الاقتصاد بدلاً من أن يبقى الاقتصاد والائتمان رهينة النقد وسوء إدارة المالية العامة .

- وتدرج الخطة في هذا الاطار مجموعة من الاجراءات بعضها فوري وبعضها الآخر سوف يتدرج تطبيقه تباعاً بالتنسيق مع مصرف لبنان ، وصولاً الى تطبيق ضيق مروحة الفوائد في السوق اللبنانية .

- وتذكر الخطة بالنسبة للرسوم على السندات وعلى الحسابات الجارية المدينة أن الحكومة تدرس عدداً من الاجراءات منها تبسيط نظام الرسوم على السندات التجارية والاجراءات المتعلقة بها بفرض رسم نسبي من قبل المصارف عند الحسم ، مع الغاء الطوابع ، وتوحيد شكل السندات ونزع صفتها المالية لتوفير امكانية معالجتها الآلية .

وتقترح الخطة أن تضع السلطة النقدية معايير قطاعية للتسليف ، بمعزل عن الضمانات ، وتفعيل دور مصارف التمويل المتوسط والطويل الأجل ، وترشيد الاستثمار الائتماني .

وتطرقت خطة التصحيح المالي الى تفعيل القطاع السياحي ولكن بعبارات موجزة لا تعكس أهمية هذا القطاع في تقوية الثروة الوطنية الى جانب القطاعات الخدمائية الأخرى مثل التجارة والتأمين والثقافة . . . ويفسر ذلك على أن خطة التصحيح المالي لا يمكنها التركيز على جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، رغم اخذها بالاعتبار هذه الجوانب لوضع سياسة تصحيح مالي تتوافق مع واقع التطورات الاقتصادية .

٢- الخطة الخماسية للانماء

الى جانب خطة الاصلاح المالي وضع مجلس الانماء والاعمار الخطة الائتمائية الخماسية ٢٠٠٠-٢٠٠٤ بهدف متابعة برنامج الاعمار ودفع عملية الانماء واكمال برنامج التصحيح ، ومراعاة الشأن الاجتماعي بمعناه الواسع وتطبيق مبدأ الانماء المتوازن بالتركيز على المناطق المحررة وتنمية القطاعات الانتاجية ، لاسيما الصناعة والزراعة والتقيد بضرورة استكمال المشاريع التي بوشر بتنفيذها سابقاً .

وفي حين تسعى الخطة الخماسية للاصلاح المالي الى تعزيز الاقتصاد الكلي واستقراره ، تهدف الخطة الائتمائية الخماسية الى بناء ودعم أسس النمو على مستوى الاقتصاد الجزئي والى دعم وتحسين مستويات المعيشة في كل أنحاء لبنان .

وتعتبر الخطة الخماسية أول خطوة باتجاه وضع خطة عمل ترمي الى تحسين

الظروف التنافسية للشركات اللبنانية وتحديد رؤية واضحة لتطوير الاقتصاد اللبناني في المستقبل .

كما أنها أول خطوة باتجاه تحديد أولويات المشاريع الحكومية وصولاً الى توفير المرافق والخدمات الاجتماعية العامة بشكل مناسب وضمن مستويات الانفاق التي تحددها الدولة . إضافة الى بناء أرضية تنافسية صلبة تمكن الشركات اللبنانية واللبنانيين من المنافسة على صعيد الاقتصاد العالمي .

وترمي الخطة الخماسية الى تحقيق ثلاثة أهداف ، نلخصها تباعاً كما يلي :

(١) تعزيز النمو الاقتصادي والقدرة على المنافسة

(٢) تحسين الأحوال المعيشية في مختلف المناطق اللبنانية

(٣) مراجعة الخطة ذاتها للانماء بشكل مستمر

- إن الهدف الرئيسي الأول هو أساسي لدعم النمو المستديم للاقتصاد اللبناني من خلال بناء القدرة التنافسية للسلع والخدمات التي ينتجها القطاع الخاص . لذلك ، فإن قدرة المؤسسات اللبنانية على التحول الى مؤسسات راسخة القدم وسط أجواء من المنافسة الدولية ، هي مفتاح المستقبل بالنسبة للبنان .

- الهدف الرئيسي الثاني يتمثل بتحديد أولويات المشاريع الحكومية ، بحيث تكفل توفير الحد الأدنى من المرافق والخدمات الاجتماعية العامة في كافة المناطق اللبنانية ، وفقاً للمقاييس والمستويات المعتمدة دولياً ، إضافة الى بناء أرضية امتن وأصلب لقطاعات الانتاج في لبنان . وثمة واقع يشعر به السواد الأعظم من اللبنانيين هو أنهم ما زالوا يفتقرون ، بدرجة كبيرة ، الى الخدمات الأساسية والبنى التحتية العامة . زد على ذلك ، أن قطاعات مثل الطرق والنقل ، والتعليم المهني والاتصالات السلكية واللاسلكية المتطورة لها أهميتها الخاصة في بناء الأرضية التنافسية على الصعيد الوطني .

إن المجالات الرئيسية للانفاق العام المقترح يتضمن البنى التحتية المادية ، والخدمات الاجتماعية الأساسية ، والتعليم ، والصحة العامة ، والبيئة ، والزراعة والري ، والسياحة وغيرها .

وتتضمن خطة التنمية الخماسية مشاريع تحظى بالأولوية في مجال توفير الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة. إذ أنها تهدف الى رفع المستوى الحالي المتدني لهذه الخدمات ، للوصول على الأقل الى الحد الأدنى المقبول عالمياً ، ويجاد أرضية تنافسية للمؤسسات اللبنانية أكثر قوة وصلابة .

ومن أجل تقدير القصور السائد في الأوضاع الحالية لعمل الخدمات ، فقد اعتمدت الخطة الانمائية الخماسية المقاييس الدولية المعتمدة كأهداف مرجوة لعمل هذه الخدمات في بلدان مماثلة للبنان ، من حيث البنية الاجتماعية - الاقتصادية (التطور المدني ، المساواة في الدخل) والنتائج المحلي الاجمالي للفرد ومستوى التنمية البشرية وفقاً لمؤشر الأمم المتحدة .

- الهدف الرئيسي الثالث هو المراجعة المستمرة للمشاريع التي تتضمنها الخطة . لا شك في إن مدى نجاح هذه الخطة رهن بإجراء مراجعة منتظمة لبنودها خلال مرحلة التنفيذ ، وذلك من أجل ضمان الفعالية الكافية والابتعاد عن الشطط .

وتشير الخطة الى أن المشاريع الواردة فيها بحاجة الى المزيد من المراجعة وإعادة النظر ، إذ أن الكثير منها يفتقر الى دراسات الجدوى المناسبة . ومن المتوقع أنه بالإمكان إنجاز العديد من المشاريع بكلفة أقل مما هو وارد في الخطة . وخلال العام ٢٠٠٠ ، يمكن لمجلس الانماء والاعمار مراجعة المشاريع الرئيسية التي هي قيد التنفيذ لمعرفة المراحل التي وصل إليها التنفيذ ، إضافة الى إمكانية إعادة النظر في نطاقها وإعادة التفاوض بشأنها وفق الأهداف المحددة ، علاوة على ذلك ، وخلال الأشهر الستة التي تلي التصديق على الخطة ، يتعين على مجلس الانماء والاعمار أن يجري بالتعاون مع الادارات المعنية المزيد من الدراسات حول المشروعات المقترحة من أجل توضيح نطاقها بدقة وتدقيق كلفتها . ففي العديد من الحالات ، مضى وقت طويل منذ أن كانت المشاريع المقررة الرئيسية قيد التصور والتحضير .

إن إعادة النظر هذه هي ضرورية خاصة في قطاعات التعليم المهني والزراعة ، وذلك بعد وضع استراتيجية للنمو القطاعي . و الهدف من ذلك هو تحقيق المزيد من التخفيض في الانفاق العام المطلوب من خلال الخطة الخماسية للانماء .

ومن المؤمل أن يؤدي ذلك الى حلقة فاصلة عبر الخطة الخماسية للاصلاح المالي ، وبالتالي الى تخفيض أسعار الفائدة وزيادة الاستثمار من جانب القطاع الخاص .

ومن النقاط الرئيسية لهذه المراجعة ما يلي :

- إعادة النظر في الدراسات ودراسات الجدوى الخاصة بالمشاريع الكبرى .
- مراجعة دراسات الكلفة للمشاريع المتوسطة والكبيرة الحجم من أجل تحديد كلفتها بصورة أدق .
- إجراء تقييم هندسي للمشاريع من أجل تحديد الحجم الأنسب والكلفة الأفضل .
- مراجعة الحلول المقترحة للمشاريع الكبرى وإعادة النظر في الغرض منها وهدفها ، من أجل تحديد مدى جدواها وصلاحيتها .
- العمل ، في ضوء الدراسات أعلاه ، على إعادة النظر في الأولويات الواردة في الخطة الخماسية للانماء .
- إن الفترة المقدرة لاجراء هذه الدراسات هي حوالي ستة أشهر ، وبعدها يصبح بالإمكان إعادة تقييم سبل التمويل والتفاوض على القروض الخارجية .

٢-١- الخصائص الرئيسية للبرامج القطاعية

إن البرنامج الاجتماعي والعام للخطة الخماسية يرمي الى تحسين الظروف المعيشية في كافة المناطق اللبنانية من خلال خطة عمل ذات شقين :

هناك من جهة مجموعة من المشاريع المقترحة التي تعمل على تعزيز التنمية الاجتماعية في لبنان ، وهي تشمل الانفاق على قضايا التعليم والثقافة والجوانب الاجتماعية والصحة . ومن جهة أخرى ، أن البرنامج المقترح للبنية الانشائية سيؤدي الى رفع مستوى الأداء للخدمات العامة في كافة المناطق اللبنانية ليصل بها الى الحد الأدنى بالمقاييس الدولية .

أما النتائج النهائية الرئيسية الخاصة بكل قطاع فستكون على النحو الآتي :

التعليم الرسمي والرياضة : وضع تخطيط للقطاع يستهدف الانفاق حسب الحاجات الفعلية ، ورفع الكفاءة التعليمية ، وإعادة تأهيل المعلمين ، وتوسيع المدارس وبناء مدارس جديدة ، وتزويدها بالتجهيزات والمعدات اللازمة ، وتشغيل وصيانة المدارس المبنية حديثاً ، وبناء مرافق رياضية بمواصفات دولية في المناطق التي تشكو من النقص .

الثقافة والتعليم العالي : استكمال بناء الجامعة اللبنانية وتطويرها ، ووضع استراتيجية وطنية للثقافة والفنون ودعم حماية الآثار والتراث الثقافي وانشاء المعاهد العليا للموسيقى (كونسرفتوار) ، والمتاحف وغيرها من البنى التحتية الثقافية وتعزيز المكتبة الوطنية .

التعليم المهني والتقني : وضع استراتيجية لهذا القطاع مبنية على اساس دراسة القطاعات المنتجة الرئيسية في لبنان ، وتطبيق النظام المزدوج وانشاء المدارس النموذجية ، وانشاء مدارس جديدة على اساس التخطيط القطاعي وتوفير التجهيزات للمدارس الحالية والجديدة .

الصحة العامة : تنفيذ برنامج تدريب الممرضات ، وخدمات الطوارئ الاساسية وتحسين نوعية الرعاية الصحية وتجهيز المستشفيات الحالية في المناطق الطرفية ، وتجهيز المراكز الصحية الحالية وتأهيل وانشاء مراكز صحية جديدة وتعزيز الاوضاع الادارية والسياسات الصحية .

البيئة ومكافحة التلوث : الحفاظ على الصحة العامة ، وحماية الموارد الطبيعية ، اضافة الى مشاريع المياه المتبدلة والنفايات الصلبة .

الطرق والطرق السريعة : صيانة شبكة الطرق المصنفة وغير المصنفة ، وتأهيل الطرق التي هي بحالة غير مقبولة او سيئة ، وشق الطرق المطلوبة لرفع مستوى الخدمات العامة ، والتخلص من ازدحام السير عبر تحسين حال الطرق القائمة او انشاء طرق جديدة ، وتحسين حال الطرق والطرق السريعة الدولية الهامة ، وتأمين الوصول الى المناطق النائية وتحسين الربط بين شبكات الطرق المصنفة والعمل بأنظمة إدارة السير في المدن .

النقل : وضع استراتيجية وطنية للنقل العام ، وصيانة مرافق النقل الحالية ،

وتوفير المعدات اللازمة لتشغيل مرافق النقل الحالية تشغيلاً جيداً ، وزيادة كفاءة وسائل النقل العام .

الكهرباء : إزالة العوائق والمحاذير التي تقف في وجه نقل وتوزيع الكهرباء ، وإزالة اختناقات التوزيع التي تؤدي الى تفاوت في تزويد المناطق بالتيار ، وإعادة النظر في هيكلية هذا القطاع وتحسين ربحية مؤسسة كهرباء لبنان وأدائها ، وتحسين الادارة الفنية للشبكات ، ودعم وتطوير موارد الطاقة المتجددة التي لا تؤدي الى تلوث البيئة .

الاتصالات السلكية واللاسلكية : توفير المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية التي تمهد الطريق الى الخصخصة وتنفيذها ، وإزالة التفاوت الحاد بين المناطق في توفير الخطوط الهاتفية الثابتة .

المياه : صيانة الاصول الحالية والمستقبلية ، تأهيل وتوسيع شبكات المياه وانشاء شبكات جديدة لتوفير الحد الأدنى من الامدادات (١٥٠ ليتر للفرد الواحد) ، تأمين موارد إضافية من خلال بناء سدود وبحيرات تكفل توفير الحد الأدنى من الامدادات .

المياه المتبدلة : انشاء شبكات مجاري في المنطقة الساحلية للحؤول دون تلوث الشاطئ ، وانشاء شبكات مجاري في مناطق الداخل لحماية الموارد المائية الرئيسية .

النفايات الصلبة : التخلص من النفايات الصلبة بالطرق الصحية السليمة ، وتوفير معدات جمع النفايات الصلبة وطمرها ، والمعالجة البيئية للمكبات ، والتخلص من نفايات المستشفيات ، وبناء المسالخ .

الزراعة : وضع خطط وسياسات للقطاع ، التكيف مع اتجاهات السوق ، تطوير الدراسات والبحوث ، مراقبة النوعية ووضع القوانين الخاصة بها ، خدمات التوسع الزراعي والتعليم الزراعي ، الحصول على الرساميل ، تقوية المؤسسة الزراعية ، رفع مستوى التصنيع والتكامل الزراعيين ، دعم المناطق الريفية التي تشكو من اوضاع اجتماعية صعبة ، الحفاظ على الموارد الطبيعية ، وتحسين البنى التحتية الزراعية .

الري : اقامة مشاريع للري في المناطق الريفية مقبولة من الناحية الفنية ومجدية من الناحية الاجتماعية ، تعزيز المصلحة الوطنية لنهر الليطاني ، تنفيذ برنامج مشاريع الري المعد من قبل وزارة الموارد المائية والكهربائية بعد انجاز دراسات الجدوى .

السياحة : اتخاذ مبادرات لتقوية عقود السياحة ووضع دراسات حول الفرص المتاحة أمام عقود السياحة اللبناني لاحتلال المركز المناسب الذي يوصله الى الزبائن ، واتخاذ مبادرات لتشجيع السياحة ، وتمكين أصحاب الفنادق وغيرهم من العاملين في هذا القطاع من الحصول على الرساميل ، وتحسين أوضاع المواقع السياحية الأساسية ، ووضع دراسات جدوى حول افتتاح مواقع جديدة .

وترى الخطة أن النمو الاقتصادي يستدعي تعزيز القدرة على المنافسة في مختلف القطاعات ، إذ أن عنصراً أساسياً من عناصر الخطة الخمسية للامناء القائمة على تحقيق هدفى النمو الاقتصادي ، وتحسين مستويات المعيشة ، هو تعزيز القدرة المنافسة عبر إزالة العوائق والمحاذير الادارية وإعراى الحكومة عن نيتها وعزمها على مساعدة القطاع الخاص وتعزيز الأرضية التنافسية ، ومعرفة الفرص الراجعة . . .

٢-٢- برنامج النقاط الثلاث

وتقترح الخطة في هذا الاطار برنامجاً من ٣ نقاط :

١- التصدي للمسائل الملحة وإزالة العراقيل الادارية التي تقف عائقاً أمام التجارة والاستثمار الأجنبي الفعال . إذ أن لبنان بحاجة ماسة الى إصلاح إداري شامل ، ورفع مستوى كفاءة العاملين في القطاع العام .

وهناك خطوات بسيطة نسبياً تستدعي تحركاً عاجلاً من الحكومة ولا سيما على صعيدين يمكن أن يتركبا نتائج إيجابية وسريعة ومباشرة في ثلاثة أشهر ، وهما :

أ) تسهيل الاجراءات الادارية التي يعاني منها التجار ، والغاء رسم التصدير الحالي (٥٠ الف ليرة) بشرط تخفيض الرسم الذي يتقاضاه وكيل الشحن بنسبة

٥٠ في المئة ليصبح ٧٥ دولاراً .والغاء شرط حصول المستورد على مصادقة السفارة اللبنانية في بلد المنشأ . وإلغاء الشرط الذي يقضى بأن يبرز المستورد النسخة الأصلية من شهادة المنشأ وغيرها من المستندات المطلوبة ، إذ يمكن الاكتفاء بالنسخ المرسله بواسطة الفاكس ، لإجراء عملية التخليص الجمركي كما هو الحال في دبي ، بشرط تقديم المستندات الأصلية خلال ٣٠ يوماً .

ب) إزالة المعوقات الإدارية التي تقف في وجه الاستثمار الأجنبي الحقيقي ، بحيث يجب تسريع العمل في المكتب الموحد لتابعة التراخيص ، وتجهيز مراكز التخليص الجمركي الحدودية بالأجهزة الإلكترونية ، وتسهيل إجراءات الحصول على حق الاستيراد الموقت للمواد الخام ، إذ أن أكثر من ٩٠ في المئة من الصناعيين المؤهلين للحصول على هذا الحق ، يحجمون بسبب العوائق والمحاذير الادارية التي تؤدي الى استنزاف سنة كاملة وبكلفة ٣ آلاف دولار . . . وكذلك يجب الحد من عدد الممرات التي يطلب الى المصدر إجراء معاملات تثبت أنه يعيد تصدير المواد الخام بموجب قانون الاستيراد الموقت . ويجب أيضاً فتح فرع للمكتب الموحد لتابعة التراخيص في المرفأ يضم مندوبين عن الوزارات المعنية ، والنظر في إمكانية السماح للشاحنات التي تنقل المواد المصدرة بالدخول الى المرفأ لساعات أطول . . . والتخفيف من الاجراءات المضنية للحصول على سمات الدخول . . . وتسهيل الاجراءات المطبقة لتقديم لائحة يومية بأسماء النزلاء في الفنادق . . . واتخاذ إجراء رمزي بإلغاء استعمال الطابع البريدي في جميع المعاملات الرسمية .

٢- تعزيز أرضية القدرة على المنافسة : وهناك أمران رئيسيان يلقيان بظلهما على هذا المسار :

أ) دور الحكومة لجهة تأثير سياساتها في كل عنصر من عناصر الكلفة التي تحدّ القدرة على المنافسة .

ب) التحدي المزدوج المتمثل بتعزيز الكفاءة التشغيلية والقضايا الاستراتيجية وخصوصاً التسويقية .

وفي هذا الاطار ، ليست الحكومة بحد ذاتها عنصراً مكوناً للتنافسية ، ولكنها

تستطيع التأثير على كل عنصر فاعل بمفرده من خلال قوانين العمل والسياسات الضريبية وحوافز الاستثمار ومكافحة الاحتكار وغير ذلك .

وهناك حاجة لخفض التكاليف التي يتحملها مستوردو المواد الأولية والمنتجات الوسيطة وتبسيط المعاملات ، وإعادة النظر بقانون العمل ليصبح أكثر مرونة وإصلاح نظام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، وإدخال تقديرات البطالة ، وإلغاء برامج التعويضات العائلية والحد من الهدر واستبدال برامج التقاعد .

وكذلك إعادة النظر بكلفة الكهرباء والمحروقات ، وخفض رسوم تسجيل الأراضي في المناطق الحرة والصناعية ، وإنشاء مناطق جديدة ، وإنشاء مراكز لرعاية واحتضان الأعمال ، وتوفير الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة ، وتشجيع نقل الخبرات والمهارات ، ورفع مستوى التعليم وتدريب مدراء المؤسسات ، وتحسين الحصول على المهارات والموارد المتخصصة ، وإيجاد بنية تحتية متخصصة من الاتصالات ، وإنشاء قاعدة للمعلومات .

وكذلك تعزيز الاحصاءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر ، وإيجاد مركز للمعلومات التجارية وشبكة للتجارة الإلكترونية ، وتطوير بنك المعلومات ، وإدارة الإحصاء المركزي ، وإيجاد صندوق دعم التنافسية ، ووحدة خصخصة وأخرى للسياسات الاقتصادية ، وإعادة النظر في سياسة الدعم الحكومي للحبوب والشمندر السكري والتبغ . . . وإنشاء مجلس لتشجيع الصادرات ، وإقامة وحدة تابعة لمنظمة التجارة العالمية .

٣- وضع استراتيجيات لتطوير المجموعات الانتاجية المترابطة الواعدة بهدف تحقيق النمو الوطني من خلال التحسين المستمر لمستوى المنافسة على الصعيد القطاعي . وتشير الخطة بهذا الإطار الى توصية بأن تشمل المبادرات الشاملة لتطوير الاستراتيجيات قطاعات الانتاج والخدمات التي تميزت غالباً بأداء جيد ، فضلاً عن القطاعات التي تساعد في تعزيز القدرة التنافسية للبنان على المدى الطويل .

وتشمل هذه القطاعات في الخدمات : الإعلام والدعاية والإعلان والسياحة

والخدمات التخصصية وتكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية والترفيه والأعمال المصرفية ، والتعليم والصحة والنشاطات المساندة للنقل ، وتجارة التجزئة والجملة ، وتشمل في الصناعة والزراعة : صناعة الأغذية الزراعية والكيمائيات والمنتجات الصيدلانية والطباعة والنشر والمجوهرات والمفروشات وأزياء الموضة .

وتخلص الخطة في مجال الميزة التفاضلية والقدرة التنافسية الى اقتراح "صندوق لدعم التنافسية" رأسماله حوالي ٢٥ مليون دولار أميركي ، وذلك لتنفيذ المشاريع التي تتطرق بصورة خاصة لمواضيع النمو (GROWTH) والتنافسية (COMPETITIVENESS) . ويمكن الحصول على رأس المال اللازم ، بواسطة القروض أو الهبات الخارجية .

وتعطي الأفضلية في الاستفادة من قروض الصندوق للمجموعات الانتاجية (GROUP OF FIRMS) التي تبني للعمل معاً على أساس (CLUSTERS) لدعم التنافسية . كما تقترح الخطة أيضاً ربطاً هذا الصندوق بمجلس خاص بالتنافسية يمكن انشاؤه لهذه الغاية .

٢-٣- رفع مستوى الأداء للخدمات العامة وللقطاعات الاجتماعية

في إطار إيلاء الأولوية للشأن الاجتماعي بمعناه الواسع ، ومراعاة للاندماج المتوازن بالتركيز على المناطق الأقل تطوراً ، فإن تحديد الأولويات في اختيار مشاريع الخدمات العامة والقطاعات الاجتماعية جاء نتيجة دراسة أوضاع هذه الخدمات في كافة المناطق اللبنانية ، ومقارنتها بالحد الأدنى المقبول لدى البلدان ذات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المماثلة للبنان .

وبهدف دراسة الأوضاع الحالية للخدمات في كافة المناطق اللبنانية ، فلقد جرى اعتماد مؤشرات عامة (GLOBAL INDICATORS) في كل قطاع من قطاعات الخدمات العامة والقطاعات الاجتماعية (ملحق رقم ٣) ، لتحديد مستوى هذه الخدمات في كافة المناطق اللبنانية .

وبالقياس الى هذه المؤشرات فلقد تبين بأن القطاعات الرئيسية مثل المياه ، والمياه المتبدلة ، وحركة النقل على الطرقات اللبنانية ، والبيئة ، ومعالجة النفايات

الصلبة هي ما دون الحد الأدنى المقبول عالمياً . وفي المقابل فإن أوضاع بعض القطاعات مثل التريية ، والصحة ، والكهرباء ، والاتصالات السلبيّة والاسلبيّة ، والسكن تعتبر مقبولة نسبياً . ولقد استندت الخطة في تحديد المشاريع ذات الأولويّة لتلبية الاحتياجات في القطاعات التي تحتاج الى تطوير واضح لتصل الى المقاييس المقبولة عالمياً ، الى :

- الخطط القطاعيّة (SECTORIAL PLANS) المتوفرة حالياً في مجالات مياه الشرب والمياه المبتذلة ، الطرق والاورتوسترادات .

- تقييم ملفات المشاريع العائدة للقطاعات ذات الأولويّة والمتوفرة لدى مجلس الانماء والإعمار ، والإدارات العامة . مع لظ ضرورة استكمال ملفات المشاريع في حال عدم جهوزيتها وذلك بتأخير بدء التنفيذ سنة أو سنتين لهذه الغاية .

ومن قراءة عامة للتوزيع القطاعي للمشاريع يمكن ملاحظة ما يلي :

تبلغ الكلفة الاجماليّة للخطة الإنمائيّة الخماسيّة حوالي ٦٣٥٠ مليون دولار أميركي .

يبلغ الانفاق المطلوب على مدى السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٤ أي السنوات الخمس القادمة حوالي ٥٩٠٠ مليون دولار أميركي .

حظيت قطاعات المياه المبتذلة ، ومياه الشرب بما فيها السدود والبحيرات ، والطرق والاورتوسترادات ، بنسب عاليّة من الإنفاق (٦٣٪ من مجمل المصاريف المتوقعة) بالقياس الى القطاعات الأخرى . وهذا أمر طبيعي ، إذا ما راجعنا مستوى الخدمات في هذه القطاعات بالقياس الى المعدلات العالمية المقبولة .

وبصورة عامة ، نرى بأن الخطة المقترحة تعكس الأهداف العامة المحددة لها . ومن أهم ما يجدر الإشارة إليه ما يلي :

إن القطاعات الاجتماعيّة والخدمات التي تعكس الشأن الاجتماعي بمعناه الواسع قد حظيت بنسبة ٥٢٪ من مجمل الانفاق المتوقع في الخطة .

إن نسبة الانفاق المتوقع على قطاعات البنية الانشائيّة بلغت ٢٩٪ .

خصصت الخطة للقطاعات الانتاجيّة وبرامج دعم القدرة التنافسيّة للقطاع الخاص نسبة ١٩٪ من الانفاق المتوقع .

- III -

عوائق تطبيق

خطط التصحيح المالي والانمائي

من المؤكد أن خطة التصحيح المالي وخطة الانماء الاقتصادي أسهمت في اضافة أضواء لرؤية افضل لإمكانية معالجة الاقتصاد اللبناني ، وسمحتا بتحديد أولويات إعادة الإعمار ، وذلك ، بعد مرحلة أولى تجسدت فيها سياسة إعمار مكلف . صحيح أن تردّي الأوضاع بعد انتهاء الحرب اللبنانيّة ، وتدهور البنى التحتيّة فرضت البدء بإعادة الاعمار في أسرع وقت ، وعلى أساس ديناميكيّة جديدة سمحت بتخطي عوائق إداريّة وماليّة متفرقة ، وأعطت نتائج إيجابيّة أكيدة . لكن هذه الديناميكيّة اقترنت بعوائق عدة وفرضت على الاقتصاد اللبناني اختلالات كبيرة .

وفي تقييم أولي لهذه الخطط وخاصة الشق المتعلّق منها بالتصحيح المالي ، نرى أن النتائج ما تزال خجولة لأسباب متعدّدة نذكر منها :

١- التجاذبات السياسيّة والتدخلات في تحديد الأولويات

على رغم عودة الهدوء وتوقّف المعارك العسكريّة في معظم الأراضي اللبنانيّة (وأخرها في الجنوب) ، بقي الوضع السياسي الداخلي لسنوات عدة غير مستقر ، وما زال كذلك .

على صعيد أمن المواطن والممتلكات ، استطاعت الحكومات تأمين الهدوء

اللازم للبنانيين ، الذي طالما حلموا به طوال سنوات الحرب ، لكن ذلك بقي غير كاف ، لتأمين الوفاق الوطني الذي هو الضامن الأساسي لمئات المؤسسات والحياة السياسية في لبنان .

في الأشهر الأخيرة ، تمّ تحصين هذا الوضع لكن الممارسات داخل الإدارة ما تزال خاضعة لتجاذبات متعددة تفقدها الكثير من فعاليتها .

لم تسلم خطط التصحيح المالي والتنمية من هذه المداخلات ، وأعيد النظر بالكثير من المقترحات الأساسية على خلفية الضغوطات المتنوعة ، مما أفقد هذه الخطط الكثير من زخمها وأضعف نتائجها المتوقعة ، وخاصة على المدى القصير .

ومما يسمح بهذه التجاذبات ، هو فقدان المؤسسة العامة لمتابعة الخطط والملفات المنبثقة عنها . ففي بعض الأحيان تناط المسؤولية بمجلس الانماء والاعمار ، وفي البعض الآخر يرجع وضع التصورات الى بعض الوزارات مع التدخل الدائم لمجلس الوزراء وأو اللجنة الوزارية المصغرة . وتفتقر هذه الآلية الى رؤية مؤسسية شاملة والى الموارد البشرية الضرورية لتوضيح الرؤية ، وبالتالي لاتخاذ القرارات بالشكل الذي يضمن الفاعلية الضرورية لهذه الخطط ، التي تتعرض أيضاً الى ضغوطات الحالة السياسية .

٢- غياب المؤسسة الجامعة

لقد تمّ وضع الخطة الخماسية للاصلاح المالي عن طريق خبراء اقتصاديين لبنانيين تحت اشراف وزارة المال ورفعت التوصيات الى مجلس الوزراء الذي أدخل عليها تعديلات كثيرة جاءت لتخفيف بعض الاقتراحات التي اعتبرت جريئة ، ومن الممكن أن تحدث صدمات لا تنوي الحكومة تبنيها .

أما بالنسبة للمتابعة فليس هناك أية آلية دقيقة بل انيطت هذه المسؤولية بمجلس الوزراء ، وبوزارة المال دون أي التزامات واضحة في هذا الشأن .

لم يختلف الوضع بالنسبة للخطة الانمائية التي أقرت مؤخراً ، فلقد تمّ إعدادها من قبل شركة استشارية أجنبية تحت إشراف مجلس الانماء والاعمار ،

وقامت اللجنة الوزارية المصغرة بادخال تعديلات كثيرة عليها ، ولم تحدّد بدقة آليات المراجعة والتصحيح ، ومراقبة النتائج ، رغم أن أهم التوصيات المعتمدة تؤكد على ضرورة إعادة النظر الدورية في القرارات والأولويات المعتمدة في هذه الخطة .

من الممكن اعتبار مجلس الانماء والاعمار المسؤول المباشر عن هذه المتابعة لكن ذلك لا يكفي بدون تحديد الآلية والجهاز والموارد المالية والبشرية الموجبة متابعة هذه الخطة .

غياب مؤسسة تخطيط جامعة مثل وزارة التخطيط أو المجلس الأعلى للتخطيط ، وتوزع الصلاحيات في هذا المجال بين مؤسسات مختلفة يضعف الخطط الموضوعية ، ولا يسمح بتوفير آلية المتابعة والمراقبة ، ويعرض القرارات المتخذة للمداخلات المتعددة ، وخصوصاً في حال تناوب سياسي أو تغيير وزاري .

٣- الوقع أو الصدمة الايجابية المفقودة

إن النتائج الايجابية للخطط الانمائية لا تقتصر على ما تحققه القرارات المتخذة بعد الانتهاء من التطبيق . فهناك عامل نفسي أكيد يسمح بتحقيق النتائج ، ويقلب المعادلات عن طريق الصدمة التي من الممكن أن يخلقها تحضير هذه الخطط ، وقبل أي تنفيذ أو حتى إقرار ما .

مثال على ذلك ، "الورشنة" التي أحدثتها بعثة "ارفد" في أواخر الخمسينات ، والدراسات المتعددة التي أعدتها ، وأشركت فيها عدد كبير من الباحثين والاقتصاديين اللبنانيين والدوليين ، والتي امتدت على فترة ٤ سنوات قبل أن توضع تصوراتها النهائية . ويعتبر الكثيرون أن ديناميكية التحضيرات كانت من أهم النتائج التي حققتها هذه البعثة .

يختلف الوضع اليوم عما كان عليه في السابق ، خصوصاً وأن المهلة المعطاة للمؤسسة الاستشارية لتحضير الخطة الخماسية للانماء كانت قصيرة ، ولم تتوفر لها دائماً الموارد والمعلومات الضرورية .

لذلك يعتبر البعض أن الخطة الموضوعية تبقى منقوصة ، وتفتقد الى ديناميكية فاعلة لاشراك أكبر عدد ممكن من أصحاب القرار والباحثين ، وتسويقها الى الرأي العام الداخلي والخارجي .

٤ - خطط منقوصة

من الواضح أن تعقيدات الوضع الاقتصادي والاجتماعي اللبناني ، تفرض خطط تصحيح وانماء معمقة ومدروسة ، خاصة ، وأن الأرقام والاحصاءات المتعلقة بهذه الميادين تبقى غير متوافرة أو جزئية ، وغير دقيقة في أغلب الأحيان ، نظراً لغياب طويل لمؤسسات الإحصاء الرسمية .

لقد تمّ احياء إدارة الاحصاء المركزي عام ١٩٩٥ ، لكن الموارد المخصصة لها بقيت ضعيفة ، ومن غير الممكن إصدار أرقام واحصائيات دقيقة في فترة وجيزة ، وتتطلب هذه العمليات سنوات طويلة للتثبيت منها ومقارنتها بين سنة وأخرى .

وما يزيد النقص في الخطط أنها شملت ميادين متعددة ومتفرقة من مالية واقتصادية واجتماعية ، واكتفت في بعض الأحيان بإشارات قصيرة لها . من الضروري التعمق في جميع هذه الميادين قبل اتخاذ القرارات المناسبة ، وإعادة النظر بها دورياً ، خصوصاً وأن الرؤية العامة حول الكثير من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية غير واضحة ومشوشة ، وتخضع في أغلب الأحيان لتصورات ما قبل الحرب ، ولا تأخذ في الاعتبار التحولات العالمية الحاصلة في السنوات الماضية .

إن عدم توفر المعلومات والاحصاءات يفقد الخطة الكثير من جديتها ، ويسمح باعطاء آراء وتقديرات خارجية متناقضة أو مغايرة للاستنتاجات الموضوعية ، ويضعف النقاش حولها ويحدّ من رصانتها .

٥ - عامل الوقت

إن تعدّد المشاكل والمعوقات وتشعبها ، وفقدان المعطيات الدقيقة ، تفرض على المخطط اتخاذ الوقت الكافي لوضع التصورات المستقبلية للاقتصاد

اللبناني . لكن من جهة ثانية ، لا تستطيع الدولة انتظار الدراسات للبدء بالعمل ، مما اضطرها للاسراع بوضع الخطتين المذكورتين ، وإن جاءت غير مكتملة أو منقوصة في بعض الميادين .

ونتذكر أن خطة الاصلاح المالي تأخرت بعض الشيء قبل وضعها ، فتوالت الضغوطات السياسية للاسراع بتقديمها ، نظراً للانتقادات التي كانت حاصلة حول الاداء الحكومي في ذلك الوقت . من هنا ضرورة اعتبار الخطط الموضوعية على أنها مسودات غير نهائية ، تسمح بعدم تأجيل القرارات العملية الى آجال طويلة على أمل أن تستكمل وتتوضح بشكل متوازن .

٦ - ضعف مشاركة التجمعات المهنية والاجتماعية

بقيت مشاركة القطاعات المهنية والاجتماعية في وضع خطط التصحيح والائناء هامشية ، واقتصرت على بعض الإستشارات السريعة ، وذلك لقصر المدة المعطاة لاعتماد التصورات المستقبلية .

من هنا ، بعض النظرات الحذرة من قبل التجمعات المهنية والأهلية حول عدد من المواضيع المطروحة ، خصوصاً أن العديد منها بقي عناوين عامة غير واضحة وغير مبلورة ، وهي أقرب الى إعلان النيات منها الى رؤية عملية نافذة . لا يمكن ابقاء المؤسسات الأهلية والمهنية خارج التخطيط المستقبلي العام .

فمشاركة الجمعيات ضروري لاستيعاب المطالبات والهواجس المطروحة من قبلها من جهة ، ولاغناء الحوار وسبل المعالجة من جهة ثانية . يضاف الى ذلك ضرورات "التسويق" للخطة وتحقيق أكبر دعم اجتماعي لها .

لا ترمي هذه المشاركة الى افقاد السلطات السياسية لدورها باتخاذ قراراتها ، إذ ستبقى كلمة الفصل لها دائماً بعين الإسهام في بعد توسيع الرؤية ، ومساعدتها على أخذ ما تراه مناسباً لتدعيم الخطط وتحسين فرص نجاحها .

٧ - حالة ضاغطة

نظراً لثقل الأزمة وتشعباتها ، تعثرت السياسة التصحيحية للحكومة ،

وانعكست تراجعاً عن تطبيق بعض الخطوات وتأجيل بعضها الآخر . يضاف طبعاً الحالة السياسيّة الاقليميّة الدقيقة ، والتطورات في الجنوب اللبناني وتأثيراتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي الداخلي .

وقد أخذت الحكومة على نفسها أن تتفادى الصدمات القوية ، وأن تحقق الاصلاحات بشكل تدريجي ، وإن تمّ خرق الروزنامة الموضوعة للاصلاح .

٨- نواقص إدارية وتنفيذية

وضعت خطة الاصلاح المالي في أولوياتها إعادة تأهيل القوى العاملة في القطاع العام ، نظراً لتردي إنتاجيتها ، وغياب الحوافز لديها . ولا تقتصر خطة التأهيل على الأشخاص ، وإنما أيضاً ، أنظمة الإدارة التي ما زالت مفككة وغير فاعلة .

ونظراً لهذه النواقص ، لم تستطع السلطات العامة انجاز القرارات الموضوعة في خطط الاصلاح . فنرى مثلاً أن عقلنة إدارة الدين العام ، اصطدمت بفقدان الجهاز البشري المؤهل في وزارة المال لوضع الخطة اللازمة ، ومواكبة تطورات هذا الدين للحد من تكاليفه وتخفيف النفقات المتعلقة بهذا البند الذي أصبح يشكل الباب الأساسي لمجمل المصاريف الحكوميّة .

يمكننا تعميم النواقص الإداريّة والبشريّة المؤهلة على أغلبية ادارات القطاع العام حيث تصطدم خطة التأهيل بالعوائق والمحاذير السياسيّة والاداريّة المتعدّدة ، وبفقدان الموارد الماليّة اللازمة لهذه العملية . وفي الكثير من الأحيان ، تواجه عملية الإصلاح الإداري صعوبات قانونيّة وتنظيميّة يُفترض حلّها قبل التمكن من إعادة التأهيل ويؤدي فقدان التنسيق ، وتراكم العوائق والمحاذير الى تأخير عمليات الإصلاح المنشود .

- IV -

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المساهمة في توضيح الرؤية ومواكبة عملية الاصلاح

يشكل إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي دعماً أساسياً لعملية الاصلاح والتنمية الاقتصادية والاجتماعيّة . ومن المفترض أن يعالج هذا المجلس الكثير من الثغرات التي أحاطت بوضع الخطة الخماسيّة للاصلاح المالي ، والخطة الخماسيّة للانماء . من دون ان يكون له أي دور تنفيذي أو أية مهمات للمراقبة وستبقى تدخلاته محصورة على الرأي والمشورة فيما يختص باستراتيجية الإنماء ، خصوصاً لجهة تأمين مشاركة القطاعات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والمهنيّة عبره كجسم موحد بالرأي والمشورة في صياغة السياسة الانمائيّة .

١- توضيح الرؤية وتدعيم المؤسسات

لقد خصص قانون المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأهداف الأساسيّة التي استوجبت انشاءه مرتكزة على محورين أساسيين :

(أ) تأمين مشاركة القطاعات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والمهنيّة بالرأي والمشورة في صياغة السياسة الاقتصاديّة والاجتماعيّة للدولة .

(ب) تنمية الحوار والتعاون والتنسيق بين مختلف القطاعات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والمهنيّة .

تختصر هاتان الفقرتان مشكلة أساسية رئيسية وهي الأكثر أهمية بين المشكلات المتعدّدة التي تصطدم بها مخططات التنمية والاصلاح في لبنان ،

٣- دور المؤسسة الجامعة

لقد تمّ وضع الخطط الإصلاحية والائتمائية عن طريق خبراء إقتصاديين ، وتحت إشراف مؤسسات حكومية مختلفة ، وفي غياب مؤسسة شاملة جامعة ، مثل مجلس أو هيئة تخطيط عليا .

إن عملية التخطيط لا يمكن ان تكون محصورة بتصور واحد ، او دراسة منفردة ، مهما كانت معمقة وموثقة وصائبة فالحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية متطورة ومتغيرة وتفرض إعادة النظر الدورية بالقرارات والتصاميم ، وفي بعض الاحيان بالمبادئ العامة المقررة . وتقوى هذه الملاحظة في ظل الوضع الحالي المتأزم في لبنان ، وضعف المعلومات المتوافرة والسرعة التي تم بها إقرار الخطط الخمسية .

فلذلك ، من المتوقع من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ومن لجانه أن يتابعوا هذه الخطط وأن يعملوا على تطويرها وتبويبها وإغنائها بالدراسات والاقتراحات الإضافية .

٤- شمولية الرؤية

إن إنشاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي فتح الباب لإعطاء دفعاً جديداً للحياة العامة في لبنان ، ومن الضروري مواصلة هذه المسيرة لتدعيم إعادة إعمار لبنان ووضعها على طريق النمو الحقيقي والمستدام . خصوصاً وأن لبنان يفتقد آلية جدية لوضع التصورات على المدى المتوسط والطويل . إن الكثير من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة اليوم ، ناتجة من قرارات إتخذت في السابق ، دون وضعها في إطارها الاستراتيجي ، واقتصرت النظرة على النتائج الآتية .

من غير الممكن اتخاذ خطوات ، وإن كانت إيجابية لبعض القطاعات أو المجموعات ، دون النظر الى وقعها على المكونات الأخرى ، أو الى نتائجها على المدى الطويل . والأمثلة على ذلك كثيرة : هل الحمایات الجمركية ، أو التحويلات الإجتماعية ، أو الاقطاعات الضريبية ، ارتبطت نتائجها بوقعها على حجم الأعمال ، أو مصالح المستهلكين أو المعاهدات التجارية ؟ هل المشاريع

حيث تفتقد التصورات الموضوعية حلقة أساسية رابطة بين المؤسسات الحكومية من جهة ، والهيئات الاقتصادية والمهنية والاجتماعية من جهة أخرى . فيرتكز العمل العام حتى اليوم ، على وجود مؤسسات حكومية ترعى الشأن العام ، يقابلها مؤسسات ، وتجمعات ، وأفراد تحاول تأمين مصالحها والدفاع عنها ، وتبقى المشاركة الأهلية ضعيفة ومهمشة .

لم يعد هذا النمط من الممارسات العامة يلبي حاجات الأوطان والانسان لمواجهة التحولات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي تفرضها التطورات التكنولوجية الحديثة والعولمة الاقتصادية وحتى الاجتماعية . فالتطور الحديث للنمو يرتكز أكثر فأكثر على انخراط المجتمع الأهلي في إدارة الحياة العامة الاقتصادية والاجتماعية ، وفي المساهمة في تحديد الخيارات وطرق المعالجة . ويعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي رأس الهرم في هذه الهيكلية الجديدة ، التي تفرض مساهمة التجمعات المهنية والاجتماعية في مؤازرة الدولة ، لترسيخ النمو المستديم ، وتثبيت السلم الاجتماعي .

٢- تحييد القرارات الاقتصادية والاجتماعية

تعتبر التجاذبات والمناقشات السياسية من صلب الحياة الديمقراطية التي يجب تعزيزها وإغنائها . وتعتبر هذه الناحية من أهم الايجابيات في الحياة الاجتماعية وحتى الاقتصادية في لبنان . لكن هذا لا يعني أن على السياسة تحريف أو تشويه القرارات الاقتصادية والاجتماعية الاستراتيجية المعروضة في خطط التنمية .

من المؤكد أن وجود مؤسسة مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي سيسهم في تقديم الرأي الذي يبلور تجنب الخطط الائتمائية التأثيرات السلبية الناتجة عن الاختلافات أو التغييرات السياسية . فالنقاش سيتم داخل المجلس الذي يضم ممثلين من كافة القطاعات بما يمثل كل منهم وبما لديه من توجه سياسي .

هذا لا يعني أن المجلس سيعاني من نقص أي صلاحيات حكومية أو إدارية ، بل أن مهمته تقتصر على تثبيت الأهداف ، على المدى الطويل ، والمساعدة على وضع العمل الحكومي في إطار استراتيجي واضح .

التربوية ارتكزت على دراسة معمّقة لمتطلبات سوق العمل ، أو التحولات الاقتصادية الحاصلة على المستوى الإقليمي والدولي؟

لائحة التساؤلات طويلة ، ومن المفترض أن يسهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتوضيح الصورة وتصحيح القرارات وربطها في ما بينها لضبط مفاعيلها السلبية .

٥- تكملة الخطط والتصورات

من المؤكد أن الخطط الموضوعة في فترة زمنية قصيرة ، لا يمكنها أن تعطي صورة واضحة عن المواضيع والمجالات المتعددة التي تطرقت إليها ، لا سيما وأن تعقيدات الوضع الاقتصادي والاجتماعي كثيرة ومتشعبة . ومما يزيد من عدم وضوح الرؤية ، الافتقار الى معطيات رقمية ونوعية متعدّدة .

ومن الضروري أن يصار الى التعمق في جميع الميادين قبل اتخاذ القرارات المناسبة ، وهذا يمكن أن يتم تأمينه عبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

ورغم الانجازات الحاصلة في السنوات الماضية ، تبقى الرؤية العامة حول الكثير من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية غير واضحة ومجزأة . ويجب مضاعفة الجهود في سبيل توضيح الحاجات لاتخاذ الخطوات اللازمة . وتأتي مثل هذه المهمات في صلب عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

لا شك في أن التحسين يتم عبر الربط والتنسيق فيما بين التصورات القطاعية لتفادي خلق صعوبات جديدة نتيجة خيارات ، كانت تهدف أساساً معالجة أزمات معينة .

إن عملية تحديد الأولويات هي مهمة مستديمة ، تفرض متابعة التفتيش عن الحلول والاقتراحات ، وإعادة تقييم مستمرة للمعلومات والأرقام المتوافرة في كل الميادين . ولا يمكن أن تكون هناك خطة واضحة ونهائية ، إنما يجب أن تستكمل الدراسات والتحليل لتوضيح مستمر للرؤية .

٦- مشاركة التجمعات المهنية والاجتماعية

إن ضعف مشاركة القطاعات المهنية والاجتماعية ، في وضع خطط

التصحيح والائتماء يعرضها للانتقاد وينقص من تأثيرها خصوصاً وأنه في بعض الحالات تعتبر المشاركة الشاملة ووقعها النفسي من أهم نتائج التخطيط .

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يضم ممثلين عن كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية ، الى جانب أهل الاختصاص والخبرة ، ومن المؤكد أن هذا التعدد يعطي للمجلس مصداقية لدى جميع الاطراف .

وهذا المجلس هو المكان الفريد المخصص للتوافق حول المواضيع الاساسية للتنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي . حيث يلتقي ارباب العمل والعمال تحت مظلة الحكومة في كثير من الاحيان لتفادي الازمات الخطيرة التي من الممكن ان تنتج من تضارب المصالح بينهما . لكن هذه اللقاءات تبقى في إطار التسويات للحفاظ او لتحسين المكتسبات الخاصة بكل فريق ، ولا تؤسس لحوار ومشاركات فاعلة بين جميع الاطراف كما هو الحال في المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

ان هذه المؤسسة فسحة حوار بناء بين جميع شرائح المجتمع لبلورة التصورات والمخططات الاقتصادية والاجتماعية ، لدعم السلم الاهلي والاجتماعي في لبنان .

ان المهمات الملقاة على عاتق المجلس تسمح بعرض الاشكاليات والقضايا الاقتصادية والاجتماعية الحساسة بشكل فاعل وفي إطار ترسيخ الديمقراطية عن طريق تدعيم المؤسسات والنظم الاقتصادية . ويتمتع المجلس بذهنية جدية مبنية على العمل في سبيل المصلحة العامة ، وليس بعقلية الدفاع عن المصلحة الخاصة أو الفئوية . أن أعضاء المجلس يبنثقون من كافة القطاعات لكنهم لا يتواجدون للدفاع عن مصالح قطاعاتهم ، بل للمشاركة في وضع رؤية سليمة للنمو الاقتصادي والاجتماعي وتغذية النقاش الوطني حول هذه المواضيع .

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

برنامج العمل

إن التشخيص الدقيق للوضع الاقتصادي والاجتماعي الراهن ، وتحديد العوامل العضوية والأسباب الظرفية التي انتجته ، يشكل أساساً متيناً لاستخلاص قواعد برنامج مناسب لمعالجته ، في ضوء القدرات التي يمكن توفيرها وتفعيلها لهذه الغاية .

وإذا كان برنامج التصحيح المالي الخماسي وخطة الانماء الخماسية قد رسما التصورات العامة والملامح التفصيلية للمعالجة ، كما رأتها السلطات العامة التي وضعتها ، فإن الدراسات والتقارير والابحاث والتعليقات الموسوعة حول هذا الموضوع ، من هيئات اقتصادية ومهنية ، كما من فعاليات وخبرات ، قد انطوت على أكثر من تباين صغير و/أو كبير مع تصورات المعالجة الحكومية ، سواء في صيغة كل من «البرنامج» و«الخطة» أو في مناحي تطبيقهما .

وإذا كان الواقع التطبيقي لكل من «برنامج التصحيح» و«خطة الانماء» قد أكد الحق بهذا التباين ، فإن ذلك يعني أن على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يستلهم كل ما هو موضوع (خاصة في إطار التباين القائم) في ورش العمل التي سيقوم بإعدادها عبر اللجان المتخصصة ، كما في الدراسات والتقارير التي سيعمد الي وضعها عبر آلية عمله .

تنطوي الصفحات التالية على تصورات عامة وملامح مفصلة لكافة ورش العمل التي يري المجلس الاقتصادي والاجتماعي إقامتها لاستنهاض الوضع القائم ووضعه على سكة الخروج من الأزمة ، والمعالجة والتصحيح .

وكما تدل عليه الصفحات ، فإن الورش متعددة ومتشعبة ، وتكاد لا تترك أي جانب من جوانب الموضوع المعني .

لكن هذا لا يعني أبداً إطلاق كل الورش دفعة واحدة ، ولا العمل على كل الجبهات في وقت واحد .

ففضلاً عن كون هذا الأمر متعذراً لأسباب تتعلق بالامكانيات والقدرات ، فإن أي عمل استنهاضي وتصحيحي لأزمة معقدة ومتشعبة ، يفترض اعتماد برنامج للأولويات .

- قد لا يكون جديداً القول أن الأولوية في الاصلاح والتصحيح يجب أن تعطى للحياة السياسية اللبنانية بكل مكوناتها ، وللحالة الإعلامية التي تتصل بها اتصالاً وثيقاً ، بل عضويًا . وإذا كان هذا الأمر حقيقةً بديهيةً لا تحتاج الى تبرير ، ولا حتى الى تذكير ، فإن موضوعه قد لا يكون من الصلاحيات المباشرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي . لكن المجلس الذي يلفت النظر اليه الآن ، لن يتردد في التأكيد عليه ، وبقوة ، وفي كل وقت ، ولن يتأخر عن تناوله بالشكل المناسب كلما رأى ذلك ضرورياً .

إن النتائج الايجابية لتصحيح الحياة السياسية اللبنانية ، وكذلك الحالة الإعلامية التي تتصل بها ، لا تقف عند حدود تأثيرها المباشر على حياة الوطن وعلى البنية الاستثمارية والاجتماعية ، وإنما تتعدى كل ذلك لتصب في خانة الحفاظ على جوهر النظام الديمقراطي ، وعلى نظام الحريات العامة في لبنان ، وتطوير هذا النظام الذي يشكل علامة تميز بها لبنان ، وعنصراً بارزاً من عناصر ثروته وموارده الاقتصادية وغير الاقتصادية .

- إيلاء موضوع الانماء المتوازن أهمية واسعة وعميقة ، ليس فقط لتخفيف الهوة بين المناطق أو لتعويض بعض المناطق عن تأخير أصابها في حقها من الانماء النسبي . . . وإنما أيضاً لسببين متكاملين :

. السبب الاول : توفير مقومات الحياة والتطوير لقطاعات مهمة مثل الزراعة ، و غير مرعية مثل الصناعة مع ما كل ما يعنيه ذلك من توفير فرص عمل جديدة وتحسين مستوى معيشة قطاعات واسعة من المواطنين وترسيخ الحياة في المناطق وتخفيف التمرکز في العاصمة و ضواحيها . . الخ .

. السبب الثاني : بناء قواعد الثقة بالدولة لدى أهل المناطق المعنية ، وترسيخ قاعدة الانتماء الوطني والمواطني فيها . فإذا كانت الوحدة الوطنية ، الضرورية لانجاح أي برنامج تصحيح وانماء ، مرهونة في بعض جوانبها بحركة التصحيح السياسي العام ، فإنها ترتبط بكثير من جوانبها بتوزيع مناسب لنتائج الانماء بين الجميع .

- إيلاء موضوع الاحصاء والمعلومات أهمية ماثلة ليس فقط باعتبار الأرقام القاعدة الرئيسة لتحديد الحاجات وتبين الامكانيات وصياغة الخطط والبرامج وتعديلها . وإنما أيضاً لتوفير الشفافية الكاملة التي باتت جزءاً عضويًا من أي حالة انماء اقتصادي واجتماعي في اي مجتمع ديمقراطي .

- إدارة الموارد الطبيعية بشكل عقلاني ، وضمن صيغة تهدف دائماً الى حماية البيئة وتطويرها في كافة جوانبها الجمالية ، الطبيعية والتراثية ، كما في كافة انعكاساتها على حياة الانسان ونظام معيشته في المجتمعات الحديثة المتطورة .

وإذا كان هذا الأمر أساسياً من حيث المبدأ في كل بلد ، فإنه في لبنان يرتدي أهمية خاصة مزدوجة : أولاً بسبب صغر مساحة لبنان ، وثانياً بسبب انعكاسه على القطاع السياحي الذي يشكل واحداً من القطاعات التي يمكن التعويل عليها في الانماء وفي اطار الخبرات التفاضلية .

- اعتماد برنامج متكامل ، متوسط و/ أو طويل المدى ، لإعداد نظام ضريبي

١- ورشة القطاع العام

إن أية سياسة للانعاش الاقتصادي أو لإصلاح بيئة الأعمال وتدعيم الوضع الاجتماعي ، لن تؤتي بشمارها ما لم تصحح الممارسات والاختلالات البنيوية الملاحظة على مستوى القطاع العام .

هذه المقولة صحيحة ، خصوصاً وأن العمل الحكومي ، والاختلالات التي ولدها تؤثر بشكل كبير على النشاط الاقتصادي العام للبلاد . فالمفاعيل الاستيعابية الناجمة من الدين العام الداخلي ، وارتفاع معدلات الفوائد ، وزيادة الرسوم الجمركية على المدخلات المستوردة ، وبعض التدابير الحكومية المرهقة للتحصيل والمراقبة ، كلها عوامل تؤثر على أداء الوحدات الإنتاجية في البلاد . وعلى الحالة الاجتماعية المرتبطة بالوضع الاقتصادي العام .

إن عملية تصحيح الأوضاع في القطاع العام ، لا تقتصر على عملية محاسبية صرف ، بل تفرض عملاً في العمق بدءاً بإعادة تحديد دور الدولة وصولاً الى نوعية الخدمات التي تقدمها ، مروراً بوظيفتها لجهة إعادة التوزيع الاقتصادي وضمن الممارسات الاقتصادية السلمية ، دون أن ننسى التزاماتها الدولية وخياراتها .

إن قانون انشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، سيستثني الشق المالي من اعماله ، لكن هذا الاستثناء لا يمنع من ان يساهم المجلس بمتابعة خطط التصحيح المالية ، وأن يعمل مع السلطات العامة لايجاد التوجهات المفترض اتباعها لتخفيف وقع متربات عجز الموازنات وتراكم الدين العام .

يتجه الاقتصاد الحديث الى وضع معايير للجسم المالي للقطاع العام ولعجز الموازنات ونسبة الدين . ومن الممكن ان يعمل المجلس الاقتصادي الاجتماعي على حث السلطات المالية على الاتجاه نحو التقيد بهذه المعايير الحديثة ، كما يمكنه العمل على تقويم دوري لتطابق خطة التصحيح المالي مع النتائج الفعلية .

يعتمد تحفيز النشاطات الانتاجية وتمييزها عن العوائد الرعيّة واثماء المناطق والعدالة الاجتماعية بين المكلفين والتكليف الدقيق والحماية الكاملة والتبسيط الاداري .

- اعتماد برنامج متكامل ، متوسط و/أو طويل المدى لعملية اصلاح اداري تشمل كافة مؤسسات القطاع العام ومرافقه .

- خلق أطر تدعيم السلم الاجتماعي عن طريق تقوية شبكات الأمان وترسيخ التضامن والتعاقد الاجتماعي وتقوية الموارد البشرية الداخلية ، إن في القطاع العام أو الخاص ، وتفعيل دور التربية والتدريب والتأهيل .

- التصدي بشكل سريع ، عبر مجموعة من الاجراءات على اكثر من صعيد في اكثر من ميدان ، للحد من اتساع ظاهرة الفقر ولتخفيف عدد الذين يعيشون تحته .

- تفعيل دور المؤسسات الخاصة التي فقدت الكثير من فعاليتها لتقوية انتاجيتها وتنافسيتها .

- - -

إن العمل المطلوب كبير ومتنوع ويتناول كل المجالات على كافة المستويات ، في القطاع العام وأجهزته ومرافقه ، كما القطاع الخاص ومؤسساته .

أما التدابير الواجب اتخاذها ، فيمكن أن يكون بعضها بشكل تصحيحات بسيطة أو عمليات تحديث للقوانين ، في وقت يتطلت بعضها الآخر انشاء بني جديدة لدعم الاقتصاد وقدرته التنافسية ، وتقوية موارده البشرية ، وتأكيد التوزيع العادل لنتائج النمو بين جميع الفئات والمناطق .

يمكن ادراج بعض هذه التدابير في برامج قصيرة الأمد ، في حين أن ثمة تدابير أخرى لن تثمر إلا عبر سياسات متوسطة و/أو طويلة الأجل .

فيما يلي عناوين عامة رئيسة وفرعية للورش المطلوبة في كافة المجالات ، نظرهما وندعو انفسنا ، أعضاء ولجاناً ومجلساً ، للالتزام باطلاقها وتفعيلها ، ولتحويلها الى أفكار قابلة للتطبيق والى صيغ معدة للتنفيذ .

١- ورشة القطاع العام
٢-١ مجال العمل : خفض النفقات

المواقف والمخاطر	الإجراءات	الأهداف
- تراكم الدين والوقوع في "فخخ خدمة الدين" (Debt Trap)	- متابعة ضبط الكلفة والحزول دون هدر المال والوقت في المشاريع الحكومية	- ترشيد نفقات القطاع العام
- صعوبات الوضع الاقتصادي والاجتماعي	- العمل على خفض القوائد وكلفة الدين	- تخفيض المعجز وضبطه
- صعوبة التخلي عن مستوى الانفاق وبعض التعويضات	- إعادة تحديد الأولويات في المشاريع الحكومية	- الحد من تدخل الدولة المباشر في عمليات الانتاج
- ضيق هامش المناورة المالية على المدى القصير	- الحد من التمويل المباشر لمعجز المؤسسات العامة	- الالتزام بالمعايير الدولية الحديثة بالنسبة للمعجز العام (٣٪) كحد أقصى من الناتج القومي
- صعوبة خفض المصاريف في مرحلة إعادة الهيكلة الاقتصادية والإدارية	- ترشيد الانفاق الاجتماعي وحصر دور الدولة في تأمين التغطية الاجتماعية والتخلي عن التسيير المباشر لبعض الخدمات الاجتماعية ، خصوصاً في قطاع الصحة . - برمجة واقعية وعقلانية لمشاريع البنى التحتية . - تجميع التوظيف في القطاع العام وإعادة النظر بهيكلية الإدارة العامة وتخفيض عدد الموظفين	

١- ورشة القطاع العام
١-١ مجال العمل : تحسين الإنضباط المالي

المواقف والمخاطر	الإجراءات	الأهداف
- الضغوط السياسية وانزلاقاتها	- إعادة النظر بأهداف الخطة الخمسية للإصلاح المالي	- تقليص عجز الموازنة
- صعوبة الوضع الاقتصادي	- إصدار قطع الحسابات ومطابقتها مع الموازنة	- الالتزام بأرقام الموازنة
- نقص في موارد أجهزة المراقبة في القطاع العام .	- رفض مبدأ المصاريف من خارج الموازنة	- شفافية الأرقام في تحديد الانفاق والمعجز والديون المتركمة
- صعوبة التوازن بين التحفيزات الإستثمارية والعبء الضرائني للأسر	- فصل الحسابات الدائنة للمؤسسات العامة وتجميعها .	- تحديد أبواب الانفاق والفصل بين الموازنة العامة ونفقات المؤسسات العامة .
	- إدارة عقلانية للدين العام لتخفيض خدمته (خفض الودائع لدى المصرف المركزي ، تأجيل الاستحقاقات ، الاستعانة بقروض خارجية ، ...)	- ربط الانفاق العام بالأهداف الاقتصادية .
	- مكتبة الإدارة وتأهيل مواردها البشرية	

١- ورشة القطاع العام
تابع جدول ١-٣- مجال العمل : إصلاح النظام الضريبي

الموافق والمحاذير	الإجراءات	الأهداف
	- توسيع قاعدة الحماية للضرائب المباشرة . يتبع بعض الأصول العامة والأحكام للقطاع الخاص (ضريبة ، سوليديتير ، أسواق التجارية ، ...)	- استعمال الضريبة لترشيده الانفاق والحفاظ على البيئة والصحة .
	- اعتماد التقنيات الحديثة للتصريح الضريبي خاصة عبر برامج وشبكات المعلوماتية	
	- إدخال مفهوم البيئة والصحة على الرسوم غير مباشرة ، والتقليل على التبغ ، الخروقات ، الكحول ...	

١- ورشة القطاع العام
٣-١- مجال العمل : إصلاح النظام الضريبي

الموافق والمحاذير	الإجراءات	الأهداف
- محدودية امكانية زيادة الضغط الضريبي	- التسريع في قرار التسوية المالية المقترحة	- زيادة مداخيل القطاع العام
- ضعف الجهاز الإداري	- تبسيط الإجراءات الضريبية المباشرة والحد من التخصيمات والامتنساب	- تصويب توزيع النقل الضريبي بشكل عادل
- صعوبة توسيع القاعدة الضريبية	- اقبال الملفات الضريبية المعالقة	- تحسين الانتاجية والمردودية الضريبية
- ضعف النمو الاقتصادي	- تحديث قانون الضريبة المباشرة	- تفتية الاجراء بين الادارة والكلفين
- صعوبة تثقيف بعض الضرائب والرسوم نظراً لتفقدان البنى وشبكات الأمان الاجتماعية اللازمة (نقل عام ، طبابة ، إسكان ، ...)	- القبول ببعض الحماية المحدودة دون احداث تفاوت كبير في الأسعار	- تحديث النظام الضريبي للامانة الانفتاح الاقتصادي والتأكيد على الاستقرار الضريبي لتعزيز ثقة المستثمرين .
	- تسريع عملية تطبيق الضريبة على القيمة المضافة	- مقارنة النظام الضريبي من نظام المحاسبة الحديث
	- تبسيط اجراءات التصريح الضريبي	- تخفيف الأعباء الضريبية على الاستثمار مع تفضيل التركيز على الأرباح الموزعة ، وضريبة الخدمات ، ورسوم الاستهلاك النوعية

١- ورشة القطاع العام

تابع جدول ١-٤- مجال العمل : تفعيل المؤسسات الاقتصادية العامة

الموافق والمخاضير	الإجراءات	الأهداف
- البطالة الممكن ان تسفر عن اعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية .	- توسيع مبدأ أقسام القطاع الخاص في المؤسسات العامة ليطال خدمات تؤمن حالياً عبر القطاع العام (طرق ، موانئ ، ...)	- تهيئة الأسواق المالية
	- خلق جهاز إداري متخصص لمواكبة تأهيل المؤسسات العامة بالتعاون مع المنظمات الدولية .	
	- اعتماد خطط اجتماعية لتعويض البطالة التي يمكن ان تنتج من اعادة هيكله المؤسسات العامة .	
	- اعتماد الشفافية والوضوح في عمليات التخصصه .	

١- ورشة القطاع العام

٤-١- مجال العمل : تفعيل المؤسسات الاقتصادية العامة

الموافق والمخاضير	الإجراءات	الأهداف
- ضعف ط اجتماعية وسياسية	- تحديد برامج واضحة ودقيقة لإدارة المؤسسات العامة ان بهدف نشر كثرها خصصتها كلياً أو جزئياً .	- تحسين الانتاجية في المؤسسات الاقتصادية للقطاع العام
- عجز الاستثمار في الكثير من المرافق المرشحة للتخصصه	- تحديث قوانين التجارة العامة لمواكبة عملية التخصصه ان اعتمدت لبعض المؤسسات العامة .	- تحسين الخدمات والاداء الاقتصادي
- عدم وجود سوق مالية فاعلة	- تعديل نظم إدارة المؤسسات العامة وتقريبها من النظم المتبعة في القطاع الخاص .	- توسيع وسائل تفعيل المؤسسات العامة : تخصصه كاملة ، أو جزئية ، تشركه ، ادارة من قبل القطاع الخاص ، ال .B.O.T . .
- ضعف الثقافة الاستثمارية	- تحويل المؤسسات العامة الاستثمارية الى شركات خاضعة لقانوني التجارة والعمل .	- وضع حد لعجز الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية
-	- التأكد من عدم خلق مواقع احتكارية في مجال الخدمات والقطاعات التخصصه .	- نقل الخبرات الإدارية الخاصة الى القطاع العام
-	- اعتماد الصيغ الحديثة : B.O.T ، رخص استثمار ، لتكليف القطاع الخاص بإنتاج وسلم وخدمات اجتماعية	- توسيع فرص الاستثمار للرسائل المحلية والعربية والأجنبية

٢- تفعيل الاداء السياسي والاداري

٢-١ مجال العمل : إصلاح وتأهيل الإدارة

المواقف والمخاطر	الإجراءات	الأهداف
- اندخالات سياسية في الإدارة العامة .	- إعادة تأهيل دورية لكل الموارد البشرية الإدارية .	- تحديث نظم العمل والتجهيزات .
- ضعف الموارد المالية والبشرية	- الاستفادة من برامج الدعم المقدمة من قبل المنظمات الدولية والاقليمية .	- إعادة التوازن لتوزيع الموظفين داخل الإدارة .
- الافتقار الى عقلية عصرية في الأداء الإداري .	- إدخال نظام المراقبة (AUDITING) المالية والنوعية .	- عصرية الهيكليّة الإدارية وخلق حوافز للاجراء .
- رواسب الأزمات الأهلية السابقة والخلافات الداخلية .	- اعتماد الشفافية والحاسبية في المؤسسات العامة .	- إعادة الثقة بين المواطن والإدارة .
- الأثار السلبية لازمة الاقتصادية والصعوبات الاجتماعية الحالية .	- محاربة الفساد داخل الإدارة .	- إبعاد السياسة عن الإدارة .
	- استحداث عمليات التقييم الدورية في الإدارات العامة .	
	- إدخال التجهيزات والمكنة الحديثة واللجو الكثيف الى المعلوماتية .	

٢- تفعيل الاداء السياسي والاداري

يؤثر الأداء السياسي الداخلي بقوة على تصرفات المستثمرين والأسر ، من هنا ، ضرورة تحاشي توترات داخلية عديدة الجدوى ، وتثبيت الديمقراطية التي هي الكافل الأساسي لانجاح أي سياسة اقتصادية واجتماعية .

ان استرداد دور الدولة أو تصحيح الاختلالات السابقة ، لا تتم عن طريق فرض قوانين صارمة ومزعجة ، ووضع العراقيل ، بل عن طريق التأهيل الإداري ، وتحسين الانتاجية في جميع القطاعات العامة .

تدخل هذه الاهداف ضمن اولويات عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، إن لجهة خلق مناخ نقاش ايجابي بين جميع الاطراف ، أو لجهة تقييم خطة التأهيل الاداري التي اعتمدها الدولة اللبنانية . ويمكن للمجلس المشاركة في التوجهات لاعادة النظر في دور حجم الدولة الاقتصادي والاجتماعي ، والعمل على تقوية أجهزة الرقابة لضمان جودة المنتجات والخدمات ، وحماية المستهلك ورعاية الفئات المهمشة . ولا بد من التذكير بضرورة تسهيل التعامل بين المؤسسات العامة والمواطن ، وتخفيف القيود والاعباء الادارية عن الوحدات المنتجة للوصول الى المصالحة بين الدولة والمواطن ، والتي تعتبر خطوة في اطار المصالحة العامة لتثبيت السلم الاهلي والاجتماعي .

٢- تفعيل الاداء السياسي والاداري

٢-٢- مجال العمل : تحديث القوانين

الموافق والمخادير	الإجراءات	الأهداف
- عملية استنهاض وتحديث البنية القانونية طوية الأمد .	- تحرير تكوين المؤسسات وتسهيل تحويل أشكالها القانونية .	- عصيرة الأطار القانوني اللبناني ليتلاءم مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة .
- ضعف الموارد البشرية ونسب الاختصاصات .	- تشجيع عمليات الدمج وتحويل شركات الأشخاص التي شركات أموال .	- تنظيم صيغ جديدة للشركات والعمليات التجارية المفقدة . (عمليات دمج ، مشاركة ، تمكك جزئي ، ...)
- ذهنية فردية تعيق التأقلم مع المطالبات الحديثة لادارة المؤسسات والفصل بين مصالح الشركة والمصالح الخاصة .	- تأمين حرية المؤسسات على مستوى قواعد الإدارة الداخلية (عدد الشركاء ، الفرع عن المخصص ، تعيين أعضاء مجلس الإدارة)	- المحافظة على حقوق الامتياز والملكية الفكرية .
- الميل نحو حل النزاعات عن طريق التصالح والتراضي .	- إحداث قانون تشجيع الاستثمار وتسهيل الاستفادة من الاستثناءات والحوافز الضريبية .	- تحديث المحاكم وخلق أطر جديدة للنظر بالتراعات
- ضعف العوامل الاجتماعية لتخفيف المخالفات .	- تحديث إطار قانون التمويل التجاري ، (leasing)	
	- الحماية القانونية للأقلية المساهمة .	
	- تنقية مالية للمؤسسات الخاصة وتحسين الشفافية .	

٢- تفعيل الاداء السياسي والاداري

تابع جدول ٢-١ مجال العمل : إصلاح وتأهيل الإدارة

الموافق والمخادير	الإجراءات	الأهداف
	- اختصار المعاملات الإدارية ومهل التفتيش .	- تقوية الديموقراطية وعدم استغلال السلطة لأرب شخصية ، وتأكد الفصل بين السلطات التنفيذية والشرعية والقضائية .
	- تقوية مؤسسات التأهيل الإداري واعداد برامج تأهيل دورية .	- تثبيت دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي كسلطة استشارية .
	- تحسين الرواتب والأجور في القطاع العام مقابل زيادة عدد ساعات العمل وتخفيض عدد الأجراء على المدى الطويل .	
	- استحداث نظام المكافأة المالية والمعنوية في القطاع العام .	

٢- تفعيل الاداء السياسي والاداري تابع جدول ٢-٢- مجال العمل : تحديث القوانين

الأهداف	الإجراءات	الموافق والمخاير
- تشديد عقوبات سوء استخدام أموال الشركات		
- خلق محاكم لتسريع البت بالنزاعات البسيطة .		
- تفعيل وتسهيل تنفيذ أنظمة الرهن .		
- التشجيع على اللجوء الى الأنظمة التحكيمية .		

٣- السلم الاجتماعي

تترسخ وحدة لبنان السياسية والاجتماعية بتأمين سياسة اجتماعية عادلة ، مبنية على عوامل التعاضد والتكامل بين جميع أعضاء المجتمع .

ومن المفترض لهذه السياسة الاجتماعية الفاعلة والعصرية أن ترعى جميع اللبنانيين ، من عمال وارياب عمل واصحاب مهن ومواطنين ، مع الاخذ بالاعتبار أنه من غير الممكن إعطاء تقديرات اجتماعية نفيض عن القدرة الانتاجية . كما وأنه من غير الممكن أن نحمل الوحدات المنتجة والعمال اعباء السياسات الاجتماعية كلها .

وتجدر الاشارة الى أن تقوية البنى الاجتماعية وشبكات الامان لا تتم عن طريق التوزيعات الربعية العشوائية ، بل بإعتماد نظم ومؤسسات كفيلة بتغطية المخاطر الاجتماعية .

يجب ان تركز هذه الخطة على ادارة حديثة لشبكات الامان تساعد على عقلنة القرارات ، وتوفير الانتاجية الافضل لتوظيفات الموارد المالية والبشرية . ويفرض ذلك إعادة النظر بدور الدولة الرعائي ، وتهميش عملها في ادارة ونتاج الخدمات الاجتماعية ، والاكتفاء بدور الرقيب وتأمين التضامن والتمويل الاساسي لجميع أعضاء المجتمع

يمكن لشبكات التضامن الاجتماعي ان تلعب دوراً أساسياً في تحريك الاقتصاد اللبناني ، خصوصاً لجهة تمويل الاستثمارات على المدى الطويل ، نظراً للتراكمات المالية التي توفرها عن طريق إدارة صارمة وشفافة لهذه الاموال ، وعدم التفريط بها .

وفي هذا الاطار تتمحور مساهمة المجلس الاقتصادي الاجتماعي حول المواضيع التالية :

- قانون عصري يضمن حقوق العمال دون تهديد انتاج المؤسسات وقدرتها على المنافسة .

٣- السلم الاجتماعي

٣-١- مجال العمل : قانون وتنظيم العمل

العواقب والمخاطر	الإجراءات	الأهداف
- الضغوط السياسية والاجتماعية .	- إدخال التنظيمات الإدارية للمحظ العقود الجزئية والحدودة الوقت والموسمية .	- إعادة النظر بقانون العمل وتنظيماته لتتواءم مع متطلبات العمالة التي تفرض ليوونة ومرونة في قوانين العمل الحديثة .
- واسب الحرب .	- الحفاظ على حقوق العمال والتسريع في حل النزاعات بين أرباب العمل والأجراء .	- التخفيف من وقع البطالة المتوقعة في الفترات المقبلة تحت وطأة إعادة هيكلية المؤسسات الخاصة والعامه .
- ترسخ العقليّة التقليديّة في العلاقات التصادمية بين رب عمل مستأثر بالقرار وعمال مطالبون .	- التخفيف من تدخل الإدارة في النزاعات الاجتماعية .	- توسيع غطاءات شبكات الأمان ، لمواجهة الضغوط الاجتماعية .
- الضغوط الاجتماعية الناتجة عن الأزمة الاقتصادية ومخاطر البطالة .	- إقرار قوانين مشاركة الأجراء في رأسمال الشركة والأرباح والنسجيع عليها	- تشجيع الاستخدام واعطائه الأولوية على تصحيح الأجرور في الرحلة الراهنة .
	- إعادة النظر بأنظمة تصحيح الأجرور .	- التشجيع على تحسين الاتاجية عبر الحوار والكافافات
	- ترقية شروط العمل للحفاظ على سلامة وصحة الأجراء .	- العمل على تحويل العقليات من التصادم الاجتماعي الى المشاركات الاجتماعية .

- اعادة النظر في قانون الضمان الاجتماعي إن لجهة توسيع الخدمات والفئات المضمونة ، أو في توزيع الاعباء والمساهمات .
- تحديث قانون نهاية الخدمة والاسراع باستبداله بقانون عصري يرتكز على الاسس المتطورة لضمان الشيخوخة .
- توضيح السياسة الاسكانية وربطها بقانون حديث للايجار ، ويخطط الادخار ، وبتنمية قطاع البناء .
- الاهتمام بمشاكل النقل لتخفيف أعباء هذا القطاع عن الاسر والوحدات المنتجة ، ووضع استراتيجية تؤمن التكامل بين جميع وسائل النقل وإعادة النظر بالخيارات المتاحة .
- العمل على انخراط الفئات المهمشة في المجتمع اللبناني وخاصة المعوقين أو العاطلين عن العمل او الاميين .

٣- السلم الاجتماعي

٣-٢- مجال العمل : الأعباء شبكات الأمان الاجتماعية

الموانق والمخاطر	الإجراءات	الأهداف
- التدخلات السياسية والضرور الاجتماعية .	- إعادة النظر بهيكلية الضمان الاجتماعي لتأمين استقلالية الصندوق .	- تحسين اتناجية شبكات الضمان التوفرة لخفض الأعباء الاجتماعية وتقوية الخدمات المقدمة .
- الأزمة الاجتماعية والاقتصادية .	- إعطاء استثناءات من الأعباء الاجتماعية لتشجيع بعض الاستثمارات ، شرط أن تتكفل الخزينة بدفع الأعباء وليس تحميلها لصندوق الضمان الاجتماعي .	- تقوية التضامن الاجتماعي عبر خلق شبكات أمان نظمي لجميع أفراد المجتمع .
- عدم تأهيل الإدارة العامة .	- مكنتة وتحديث ادارات صندوق الضمان الاجتماعي وتسهيل عمليات الرديات عبر استعمال المواصلات البريدية والإعتماد بكثافة عليها بدل الحضور الى مكاتب وشبايك الصندوق .	- توسيع قاعدة المشاركة في هذه التغطية بمساهمات القطاع العام ، وليس فقط آرباب العمل والأجراء .
- ضعف الموارد البشرية .	- توسيع خدمات الصندوق ليشمل آرباب العمل وأصحاب المهن الحرة تحت شرط المساهمة .	- إخراج القطاع العام من استثمارات الخدمات الصحية والتركيز على تغطية الكلفة .
	- تأكيد مشروع استعادة المتقاعدن من الخدمات الصحية تحت شرط المساهمة .	- مشاركة القطاع الخاص والتعاوضدي في المساهمة بتقوية شبكات الأمان .

٣- السلم الاجتماعي

٣-١- جدول ٣-١- مجال العمل : قانون وتنظيم العمل

الموانق والمخاطر	الإجراءات	الأهداف
	- التشجيع على إنشاء النقابات وتأمين حرية العمل النقابي .	
	- إدخال التدريب والتأهيل الإلزامي خلال سنوات العمل .	

٣- السلم الاجتماعي

٣-٣-٣ مجال العمل : مساعدة الفئات المهمشة

العوائق والمخاطر	الإجراءات	الأهداف
- تراكمات الأزمة السياسية والاجتماعية في سنوات الحرب .	- تطوير برامج وأطر لتأهيل المهمشين	- العمل على انخراط الفئات المهمشة في المجتمع اللبناني ، وخاصة المعوقين والمعطلين عن العمل والمسنين .
- ضعف الموارد البشرية والمالية .	- درس إمكانية وضع "كونا" الزامية لاستخدام المعوقين جسدياً ، وخلق حوافز لاستيعابهم اجتماعياً .	- إيجاد بيئة سليمة وتأهيل المهمشين للمشاركة في الدورة الاقتصادية .
- عدم إعطاء الأهمية اللازمة لهذه المشكلة في ظل أزمنة اجتماعية أخرى .	- إحداث قانون معاقبة التمييز بحق المهمشين .	- مكافحة الاضرار واتباع سياسة اجتماعية لتدعيم أسس الأسرة .
	- دراسة البنى التحتية لتتلاءم مع حاجات المعاقين .	
	- برامج إعداد للمعطلين المزمين عن العمل وللأميين .	
	- استحداث معاهد متخصصة وتقوية التجهيزات المتوفرة .	
	- التعاون مع الجهات الدولية والأقليمية المتخصصة .	

٣- السلم الاجتماعي

٣-٢-٢-٣ جدول ٣-٢ مجال العمل : الأعباء شبكات الأمان الاجتماعية

العوائق والمخاطر	الإجراءات	الأهداف
	- توسيع الاستفادة من الخدمات الصحية والعائلية للأجراء الأجانب المصريح عنهم لدى صندوق الضمان .	- الاستفادة من التراكمات المالية لشبكات الأمان لتغذية الاقتصاد الوطني .
	- إعادة النظر بالأعباء الاجتماعية وفصل بعض التحويلات (تويضات عائلية ، نقل ، دراسة) عن أعباء التغطية الصحية والشيخوخة ، وحصصها بالأجراء ذوي الدخل المحدود .	- العمل على تحويل تعويض نهاية الخدمة الى ضمان الشيخوخة .
	- عدم تخصيص جميع فوائض وتراكمات صندوق المالية لتمويل العجز العام وإدارتها بشكل سليم يضمن استمراريتها حسب النظم الأكثريارية .	- المساعدة على تخفيف عواقب البطالة خلال إعادة هيكلة المؤسسات العامة وخاصة .
	- تأهيل الموارد البشرية لدى الصندوق .	
	- تسديد متأخرات الدولة .	
	- عصر نفقات الإدارة .	

٣- السلم الاجتماعي

تابع جدول ٣-٤- مجال العمل : سياسة صحية

الموافق والمحاذاير	الإجراءات	الأهداف
	- العمل على خلق أطر استشفاء متنوعة (استشفاء منزلي ، استشفاء نهارى . . .) .	- المحافظة على الكادر والتضامن الاجتماعي (السر ، آرب عمل ، منظمات أهلية) ، وعلم التوجه نحو غطاء صحي مؤمن فقط من الدولة .
	- تقوية الرعاية الصحية على الجهاز الطبي والمستشفيات لتأمين التغطية الفضلى من الخدمات الصحية .	- إعادة لبنان الى المحارطة الاستشفائية في المنطقة .
	- تقوية الجهاز الطبي المساعد من توفير وتقييم في مجال الصحة .	
	- إقرار تعرفه طبية عادلة في مؤسسات الضمان العامة .	
	- ترشيد الاتاق الصحي والاقاء على مبدأ مساهمة المريض ونوعية روية .	
	- توحيد أنظمة التغطية لتفادي تكاليف الازدواجية والافراط في كلفة التشغيل وتحقيق موفرات حجم في القطاع الصحي .	
	- تطوير برامج توعية صحية لتحسين العادات الاجتماعية والصحية (مكافحة التدخين ، مكافحة السمنة ، التشجيع على الرياضة ، الابتعاد عن الكحول ، نظام الأخذية) .	

٣- السلم الاجتماعي

٣-٤- مجال العمل : سياسة صحية

الموافق والمحاذاير	الإجراءات	الأهداف
- صعوبة ادخال ثقافة صحية جديدة .	- وضع خارطة صحية لتحديد الحاجات .	- ترشيد الإنفاق الصحي وتخفيف عبء الفاتورة الصحية .
- عادات تقليدية لجهة تقديم الخدمات الصحية (تفضيل بعض الاختصاصات لأسباب اجتماعية ، فرائض في الخدمات والتجهيزات الإستشفائية . . .) .	- القيام بحملات توعية صحية وتلقيح دوري .	- إعطاء أهمية أكبر للرعاية الصحية وعدم حصر الجهود بالعلاجة الصحية .
- عدم توافر موارد بشرية ومالية .	- تقوية الطيارة المدرسية والطيارة المهنية .	- المحافظة على صحة الأم والطفل .
- طغيان المصالح الفردية .	- الإسراع بمشاريع معالجة النفايات الصلبة والمياه المبتلاة .	- الرقابة من الأوبئة والتوعية الصحية .
	- التأكيد على ضرورة استقلالية المستشفيات والمستوصفات الحكومية .	- تأمين التغطية الصحية من قبل الدولة وليس خلق وإدارة مؤسسات إستشفائية عامة وتلزم إدارة النسي الصحية العامة المتوفرة الى القطاع الخاص أو الجمعيات الأهلية .
	- ترشيد الاستثمارات الصحية في القطاع الخاص لتفادي التخمه في بعض المجالات والناطق .	- توزيع متوازن للمبنى الصحية والاعتماد عن سوء توزيع الموارد والاستهلاك المفرط .

٣- السلم الاجتماعي

تابع جدول ٣-٥- مجال العمل : الإسكان

الموافق والمخاطر	الإجراءات	الأهداف
- ككرة المخالفات السابقة وصعوبة إبرام الورش الحديثة بالتقيد بالأنظمة .	- التشديد بتطبيق قواعد التنظيم المدني وعدم القبول بالتسويات .	- العمل على تشجيع التعاقدات الإسكانية خصوصاً في المناطق الريفية .
	- إعادة النظر دورياً بقواعد التنظيم المدني لتتواءم مع البيئة السكنية الفعلية .	- العمل على خلق بيئة حياتية ملائمة للسكن وتأهيل المناطق النائية بالبنى التحتية الضرورية .
	- تشديد تطبيق قانون الضمانات العقارية لحث المصارف على تكييف الإقراض الإسكاني .	
	- إعطاء حوافز للمستثمرين لتقسيم الشقق الكبيرة الفارغة .	
	- الحث على تحديث صناعة البناء لتخفيف الكلفة دون المساس بالجودة ورفاهية الوحدات السكنية .	
	- العمل على تطبيق المواصفات الحديثة المتعلقة بالسلامة العامة وبيئة الصحة .	
	- تشديد مسؤولية المستثمر في البناء إن لاحتاجة المواصفات الفنية أو الإلتزام بمهل التسليم .	
	- تشجيع البلديات على استملاك وإيجاد مساحات خضراء وحدائق عامة في المناطق السكنية .	

٣- السلم الاجتماعي

٣-٥- مجال العمل : الإسكان

الموافق والمخاطر	الإجراءات	الأهداف
- كلفة مالية مرتفعة خصوصاً في ظل التوراند العالية .	- تشجيع الإذخار على المدى الطويل والأدخار المخصص بالإسكان (خطط وحسابات إذخار سكنية) عن طريق الحوافز المالية : فائدة مخفضة ، قروض طويلة الأمد .	- وضع خطط إسكانية عامة تسمح بترشيد العرض لقيادة الطلب .
- ضرورة التحضير على المدى الطويل .	- تصحيح تدريجي على مدى عشر سنوات لقانون الإيجارات القديمة وإعطاء قروض شراء لتسهيل عملية تسويات الإيجار .	- تقوية المؤسسة الوطنية للإسكان لتأمين حاجات الأسر ذوي الدخل المحدود .
- صعوبة التوفيق بين العرض والطلب نظراً لطول مدة انشاء المباني .	- إعطاء حوافز ضريبية لمشاريع البناء خارج المدن وتخفيف أعباء الرخص .	- ربط سياسة الإسكان بسياسة تخطيط مدني معاصر يزيح الأعباء عن العاصمة وضواحيها .
- عدم قدرة الدولة على خلق أطر استثمار للمساكن .	- تحديث تنظيمات الملكية المشتركة والمساعدة على خلق شركات متخصصة .	- تفعيل السياسة المالية والمساعدة على تمويل عمليات البناء والإسكان .
- ارتفاع أسعار العقارات .	- توجيه عمل المؤسسة الوطنية للإسكان الى المساعدة على التملك عن طريق التمويل والبناء للبيع دون اللجوء الى المساكن العامة للإيجار ، نظراً لعدم قدرة القطاع العام على استثمار الأبنية .	- العمل على ترقية قانون الإيجار وعدم تحميل وزر المشكئة الإسكانية لأصحاب الأملاك المنية .

٤- تطوير الموارد البشرية

٤-١- مجال العمل : التربية والتعليم

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
- تعزيز الموارد البشرية لتتلاءم مع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة .	- وضع خارطة دقيقة وتحديد البنى والموارد التعليمية للعمل على تحقيق التوازن التربوي والتعليمي .	- عوائق إجتماعية ، تفصيل التخصص التقليدي (محاماة ، طب ، هندسة) والإبتعاد عن التعليم المهني .
- تقوية التعليم العام إن لجهة اكتساب القدرات الضرورية لاستيعاب التطلعات التقنية الحديثة أو لجهة الانفتاح والعولمة .	- إعادة انشمار الموارد ، مدارس واساتذة ، التابعة للقطاع العام إن لجهة المناطق أو التخصصات .	- صعوبة تحديث البرامج التعليمية وكلفتها العالية .
- تقوية التعليم المهني والفني ليتلاءم مع متطلبات سوق العمل .	- تأهيل الاساتذة والكوادر الإدارية عبر برامج دورية متخصصة .	- عدم جهورية المؤسسات الخاصة والتجمعات المهنية للانخراط في مشاريع التعليم .
- التأكيد على تطبيق الزامية التعليم .	- إدخال التكنولوجيا وتقنيات التربية الحديثة وتوسيع استعمال المعلوماتية .	- مفارقات إجتماعية حول مواضيع التربية والتعليم .
- تطوير القدرات التعليمية والتربوية للمرأة في جميع مراحل التعليم واختصاصاته	- إعادة النظر بالبرامج التربوية والتعليمية .	
- العمل على إعادة لبنان الى خارطة التربية والتعليم في المنطقة .	- تقوية قطاع التعليم المهني والتقني وشرائح التجمعات المهنية في التخطيط وإعداد البرامج .	

٤- تطوير الموارد البشرية

تبقى الموارد البشرية مصدر الغنى الأساسي للإقتصاد اللبناني ولا يمكننا تحسين الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية إلا بتقوية المؤهلات العلمية والإدارية والتقنية لدى جميع أفراد المجتمع . لذلك ستتصدر تقوية الموارد البشرية أعمال المجلس الإقتصادي والإجتماعي ، إن لجهة تفعيل أدوات التعليم والتثقيف ، أو لجهة دعم برامج التدريب والتأهيل ، ومن الأولويات المطروحة :

- تطوير الأنظمة التربوية لتتلائم مع التطورات الإقتصادية والإجتماعية الحديثة .
- تفعيل التعليم المهني والتقني وربطه بحاجات سوق العمل والفرص المتاحة .
- إشراك المؤسسات المنتجة في إرساء البرامج والمساعدة في تدريب الفنيين والمتأهلين .
- التدريب والتأهيل خلال الحياة العملية لمواكبة التطورات التقنية الحاصلة .
- إيجاد ثقافة إنتاج حديثة تركز على المسؤولية المهنية والإلتزام بالجودة ، لكافة الموارد البشرية ، عمالية كانت أم إنتاجية .
- تقوية دور المرأة في الحياة الإقتصادية ودفعها على المشاركة الفعلية في الدورة الإنتاجية ، إن على صعيد مهني حر ، أو على صعيد تعاقدية .
- إدخال التقنيات الحديثة والتدريب عليها ، خصوصا المعلوماتية والإتصالات لمواكبة العولمة والمساهمة في عملية الإبداع .
- العمل على تطوير العقلية لتتأقلم مع النمط الجديد للتوجهات الإقتصادية والإجتماعية ، إن لناحية تحسين صورة المهن التقنية والعمل اليدوي والحرفي ، أو لجهة التأقلم مع معطيات العمالة الجديدة . إن الإقتصاد الحديث هو الإبتقال من عمل متخصص إلى آخر في قطاع مغاير ، أو من موقع جغرافي إلى آخر ، كما يدفع أحيانا "بضرورة القبول بعقود أعمال مؤقتة أو جزئية .

٤- تطوير الموارد البشرية

٤-٢- مجال العمل : التأهيل والثقافة

الموافق والمخادير	الإجراءات	الأهداف
- صعوبة إدخال ثقافة جديدة تتعلق بجودة الانتاج .	- تكييف برامج التدريب والاعداد المهني وتوجيهها .	- تقوية دور لبنان الثقافي على صعيد المنطقة العربية
- ذهنية تقليدية في العلاقات بين أرباب العمل والعمال .	- إيجاد برامج مخصصة لأرباب العمل وأصحاب المصالح الصغيرة والمتوسطة ، من خلال غرف التجارة والصناعة والزراعة والتجمعات المهنية .	- تأهيل دوري للموارد البشرية في القطاعين العام والخاص .
- عدم توافر موارد مالية وبشرية لتغطية المصاريف الثقافية .	- خلق سياسة الكتاب واعفاء جميع المنشورات من الضرائب وخصوصاً التعرفات الجمركية .	- إيجاد ثقافة إنتاج حديثة للتحفيز على الجردة والاضائية .
	- تطوير البرامج التنشيقية والرياضية والتربوية للمحنة للتعليم العام وحتى التعليم العالي .	- تقوية دور المرأة للمشاركة في الحياة الإنتاجية .
	- تكييف دورات التدريب على الإدارة واللغات والكمبيوتر .	- إدخال مبدأ التدريب المهني المتواصل خلال فترات العمل .
	- تخصيص دورات تأهيل للمرأة ، خصوصاً في الريف .	- التأقلم مع انماط الانتاج الجديدة التي تفرض اختصاصات متغيرة ومتعددة .
	- دورات إعادة تأهيل الأجراء خصوصاً لكافة البطالة الزمنية .	

٤- تطوير الموارد البشرية

٤-١- جدول ١-٤- مجال العمل : التربية والتعليم

الموافق والمخادير	الإجراءات	الأهداف
	- التأكيد على أهمية الأعمال التطبيقية داخل المعاهد والتدريب في المؤسسات الانتاجية لتقوية المكتسبات الأكاديمية .	- دعم التعليم الرسمي وتأمين التكافل مع التعليم الخاص .
	- العمل على رفع العمر الانزامي للتعليم من ١٣ الى ١٥ سنة .	- إعادة نظر دورية في أهداف التعليم على قاعدة تربطه بحاجات السوق
	- ترشيد الانفاق على التعليم خصوصاً في القطاع العام .	
	- تقوية تعليم اللغات الأجنبية .	
	- تقوية برامج التبادل الثقافي مع المعاهد والجامعات الأجنبية .	
	- تقوية التجهيزات المدرسية .	
	- تطوير مركز البحوث والاعناء التربوي وإعادة النظر دورياً بالكتب وأدوات التعليم وإدخال الحديثة منها (فيديو ، صوت ، كمبيوتر . . .) .	

٤- تطوير الموارد البشرية
تابع جدول ٤-٢- مجال العمل : التأهيل والثقافة

الأهداف	الإجراءات	المؤثر والمعايير
- تقوية النشاطات الثقافية من نوادي ومسارح ومسابح ومهرجانات دولية .		
- خلق مكافآت للعمال والشركات المتفوقة .		
- العمل على نشر الكمبيوتر والانترنت والمعلوماتية في جميع طبقات المجتمع .		
- التشديد على التبادل الثقافي بين لبنان والبلدان الأخرى .		

٥- المحافظة على البيئة

عانت البيئة في لبنان من الفوضى وغياب القواعد التنظيمية أثناء الحرب اللبنانية . ولم تعط إعادة الإعمار الأهمية الكافية للجوانب البيئية .

إن التمدين العشوائي للبلاد ، وتكاثر مخالفات قوانين التنظيم المدني وعدم تحديثها ، والتعديت على الأملاك والمساحات العامة ، وتلوث المياه والهواء ، والإفتقار إلى قوانين بيئية حديثة ، إضافة إلى ضعف إدارة النفايات الصلبة والسائلة ، والتلوث الصناعي ، ساهمت جميعها في تكبير فاتورة البيئة في لبنان .

ونظرا " لضيق المساحة في لبنان وكثافة سكانيه ، والدور الأساسي الذي تلعبه البيئة والطبيعة في الإقتصاد اللبناني ، من الضروري إعطاء هذا القطاع الأهمية القصوى للمحافظة عليه بشكل فاعل والحد من الخسائر .

يلعب المجلس الإقتصادي الإجتماعي دورا "أساسيا" في تقييم نتائج القرارات السياسية والإقتصادية على البيئة ، في جميع البلدان التي اعتمده . لذلك ستبقى هذه المهمة من صلب أعمال المجلس الإقتصادي والإجتماعي اللبناني . إن هذه المواضيع المتعلقة بقطاع البيئة متشعبة ودقيقة ، ومن أهمها :

- المحافظة على الثروة الحرجية والحيوانية ، والعمل على حمايتها وتنوعها .
- اعتماد طرق عصرية لإدارة ومعالجة النفايات الصلبة والسائلة ، صناعية كانت أو منزلية .
- التسريع بتأمين القوانين المتعلقة بالتلوث .
- إعادة النظر في قوانين التنظيم المدني للمحافظة على الشاطئ والمواقع الطبيعية والأثرية .
- العمل على وضع تصنيف للمساحات والمناطق اللبنانية ، بدافع المحافظة على البيئة وعدم تشويهها .
- ضبط قوانين وضع وسائل النقل في الخدمة ، بهدف تخفيف تلوث الهواء والتقليل من الضجيج والإزعاج ومخاطر السير وإزدحاماته .

٥- المحافظة على البيئة

تابع جدول ٥-١- مجال العمل : البيئة العامة

المواقف والمخاطر	الإجراءات	الأهداف
	- المساعدة على إنشاء مختبرات لإجراء فحوصات دورية للسلع والتبضعات .	
	- التشدد في الرقابة على جودة السلع من ناحية المختبرات والمواصفات .	
	- اعتماد بيانات معلومات دقيقة وشاملة للسلع للتتبع أو المسزورة نظهر : السعة ، الكمية ، الوزن ، والدخلات وذلك بهدف مواكبة التطور الحاصل .	
	- إعداد حملات تحريج وتشجير دورية ، وإشراك المدارس والجامعات في هذه العمليات .	
	- تجهيز الدفاع المدني وفرق الإطفاء بالمعدات الحديثة لمكافحة فعالية للحرائق والحالات الطارئة .	
	- تطبيق أنظمة الرقابة من الحوادث والكوارث الطبيعية (حرائق ، فياضانات ، هزات) .	
	- التشجيع على إنشاء الحميات البيئية الطبيعية	

٥- المحافظة على البيئة

٥-١- مجال العمل : البيئة العامة

المواقف والمخاطر	الإجراءات	الأهداف
- كلفة التدابير العالية ، خصوصاً للوحدات الصناعية القائمة .	- تحديث قوانين مكافحة التلوث للحد من التعديلات على البيئة .	- خلق ثقافة بيئية لجميع أفراد المجتمع خصوصاً أن البيئة من أهم موارد الاقتصاد اللبناني .
- ذهنية تقليدية وسلبية في مواجهة الحوادث والظواهر .	- إعداد خطة عملية فاعلة لفرز النفايات الصلبة لتسهيل إعادة تصنيعها .	- لمحافظة على الثروات الحرجية والحيوانية .
- نقص في التجهيزات والمختبرات وكلفتها العالية .	- تطبيق تدريجي لقوانين إعادة التكرير والتصنيع في الصناعات اللبنانية القائمة خصوصاً الثقيلة منها .	- مكافحة جميع أنواع التلوث : - هواء - مياه - ضجيج - نفايات
- عدم التمكن من استعمال التقنيات الحديثة والتي من الممكن أن تشكل خطراً على الإنسان والبيئة (مواد ذرية ، مواد معوية جينية...) .	- العمل على تطبيق قوانين مكافحة التلوث الناتج من المركبات والسيارات .	- تشجيع إعادة التصنيع والتكرير لمختلف أنواع النفايات
- نقص المساحات غير المأهولة وكثافة التمدن .	- تسريع مشروع تكرير المياه المبتذلة وإنشاء شبكات صحية في جميع المناطق اللبنانية .	- خلق ثقافة صناعية صديقة للبيئة

٥- المحافظة على البيئة

تابع جدول ٥-٢- مجال العمل : التخطيط والتنظيم المدني

الموافق والمخادير	الإجراءات	الأهداف
	- إقرار أنظمة المحافظة على التراث مع احترام قوانين الملكية الفردية وتأمين البديل العادل .	
	- إقرار مخطط عام لتنظيم عمل الكسارات والمقالع والتشديد في التطبيق .	
	- درس إمكانية استيراد الرمول والحجارة من مصادر أقل كلفة .	

٥- المحافظة على البيئة

٢-٥- مجال العمل : التخطيط والتنظيم المدني

الموافق والمخادير	الإجراءات	الأهداف
- تراكم التجاوزات وصعوبة حلها على المدى القصير .	- تطبيق قوانين التنظيم المدني بدلاً من اللجوء إلى مبدأ التسوية .	- تصحيح التجاوزات الحاصلة منذ ١٩٧٥
- صعوبة خفض عامل الاستثمار نظراً لأهميته في تقييم الثروة العقارية .	- إعادة درس شبكات الطرق والنقل لتأمين توزيع متوازن للسكن وتخفيف الضغط عن العاصمة وضواحيها .	- إعادة التوازن بين المناطق البنائية .
- كلفة مشاريع إعادة تأهيل البيئة .	- إدارة سليمة وفاعلة لشبكات الطرق .	- الحفاظ على التراث والطابع اللبناني .
- تعقيدات وصعوبات عمليات التصنيف والتنظيم المدني .	- تشجيع تطبيق المرافق البنائية الطابع على وحدات السكن في المناطق الريفية .	- العمل على تصنيف جميع المناطق البنائية وتحديد أدوارها في التنمية .
	- ترسيب عمليات الإنشاء والبناء لنادي الاختلافات في التوزيع .	
	- إقرار مخطط عام للمدن والسكاني في كافة الأراضي البنائية .	
	- المحافظة على الشاطئ والأماكن الأثرية ومنع البناء بجوارها . وإعادة تأهيل المناطق المتضررة من التطور المدني العشوائي .	

٦- تفعيل دور المؤسسات الخاصة

٦-١- مجال العمل : سياسة السوق المفتوحة وتشجيع الصادرات

الأهداف	الإجراءات	المواقف والمخاطر
- التفاعل مع تيارات العولمة والانضمام إلى اتفاقيات تحرير التجارة	- البدء بالعمل على توسيع التخفيضات الجمركية على المواد الأولية والنصف مصنعة المستوردة	- الرسوم الجمركية تشكل ٤٢٪ من مداخيل الدولة .
- التحضير التدريجي لاتفاقيات التحرير التجاري	- تخفيض كلفة التخفيض الجمركي وتبسيط معاملاته	- مخفضات الإيرادات العامة الجمركية .
- تخصيص الأسواق الإقليمية المشتركة	- تسهيل الصادرات الرسمية وتخفيف عدد المستندات المطلوبة	- ارتفاع كلفة التجهيزات وإعادة تأهيل الكوادر
- استبدال الرسوم الجمركية التقليدية بضرورية القيمة المضافة .	- تخفيف وطأة المراقبة الأمنية على العمليات التجارية الخارجية	- التدخلات السياسية
- تسهيل المبادلات الخارجية ورفع العوائق والمخاطر الإدارية	- تطوير استعمال نظام "السكرانينغ" (Scanning) "لمراقبة الحمايات والبضائع المستوردة .	- ارتفاع كلفة إنشاء المناطق الصناعية وتجهيزها بالبنى التحتية الضرورية
	- تسهيل تطبيق الإعفاءات الجمركية والادخال المؤقت	
	- تسريع عمليات تحديث المرافق الجمركية على كافة البوابات .	- صعوبة تطبيق نظام ضرورية القيمة المضافة .

٦-٢- تفعيل دور المؤسسات الخاصة

إن ضرورة تحسين الأداء في القطاع العام ، يجب ان لا يغيب نظرنا عن ورشة تفعيل وإعادة هيكلة المؤسسات الخاصة التي تعاني هي أيضاً من ضعف إنتاجيتها ، وعدم تمكنها من المنافسة والتأقلم مع التغييرات الحاصلة على المستوى الدولي والإقليمي . إن وجود عدد كبير من الفعاليات الإقتصادية بين أعضاء المجلس الإقتصادي والإجتماعي إلى جانب ممثلي الهيئات المهنية والعمالية والإقتصاديين وأهل الاختصاص ، يجعل من المجلس المكان الأفضل لتصوير مستقبل المؤسسات الإقتصادية وخطط تطويرها وحاجاتها ، وورش الأعمال المتعددة ويمكن تحديد أبرزها :

- التحضير لسياسة السوق المفتوحة للإنضمام إلى منظمة التجارة الدولية وتكثيف إتفاقيات التبادل التجاري الحر مع الدول العربية والإتحاد الأوروبي .
- تقوية الشفافية داخل المؤسسات للسماح بالمشاركات الداخلية وخصوصاً الخارجية التي ستسمح بتعزيز القدرات التقنية والإدارية والتسويقية للمؤسسات اللبنانية .
- العمل على مشاركة أكثر فعالية للأجراء ، والمساهمة في المؤسسات التي يتمكنون إليها ليصار إلى توزيع أفضل لتحسين الإنتاجية .
- تحسين البيئة الإستثمارية العامة إن عن طريق تحديث القوانين أو تسهيل المعاملات الإدارية .
- تأمين التمويل اللازم إلى جانب خلق الأسواق المالية الضرورية .
- ضبط نظم الإنتاج والإلتزام بالمعايير والمقاييس الدولية لتفعيل الإنتاج وتدعيم عمليات التصدير .
- تأمين المنافسة الحقيقية في الاسواق ، ومحاربة السياسة الاغراقية أو الاحتكارات .

٦- تفعيل دور المؤسسات الخاصة

٦-٢- مجال العمل : تصحيح النظام الضريبي وتقوية شفافية المؤسسات

الموانع والمعاذير	الإجراءات	الأهداف
- عقابية تقليدية مركزة على المواجهة بين المؤسسات ومصالحه تحصيل الضرائب	- تسريع اقرار مشروع التسوية الضريبية على أساس واقعي وعملي .	- تحديث النظام الضريبي واعتماد مبدأ البسيط والوضوح
- الانتقار الى معلومات دقيقة متعلقة بالوحدات الإنتاجية والمؤسسات	- تحديث قانون الضريبة العامة وإعادة النظر بالقيم وطاقتها مع الواقع وتوحيدها .	- إرساء العدالة الضريبية وليس الإعتماد على مبدأ المردود فقط .
- نقص في الموارد البشرية وكوادر وزارة المالية	- تسهيل معاملات التصريح الضريبي وتفايدي الرقابة الضريبية المهيكلة والمروجة .	- اعتماد مبدأ تشجيع الاستثمارات
- ضغط عجز الموازنة العامة والحاجة الى الموارد السريعة	- السماح بتسريع نسبة استهلاك المعدات والتجهيزات .	- تفعيل الضرائب على العمليات التجارية الفورية بالصحة والبيئة (الكحول ، السجائر ، السيارات الكيرة المستهلكة للوقود... الخ)
- الضغوطات السياسية ، طول المدة ، الضجج ، عقابية ضريبية حديثة .	- تسهيل تطبيق الإعفاءات المالية لبعض الاستثمارات الصناعية والزراعية والسياحية وتوسيعها لتشمل عدداً أكبر من المشاريع خصوصاً الاستثمارات الخارجية المباشرة .	- ادخال مبدأ الشفافية لتسهيل عمليات فتح رؤوس أموال المؤسسات التجارية .
	- مطابقة قانون الضرائب وقوانين المحاسبة الحديثة .	- الفصل بين موجودات المؤسسات والمنتجات الخاصة والعمل على تثبيت مبدأ "المأسسة" .

٦- تفعيل دور المؤسسات الخاصة

٦-١- مجال العمل : سياسة السوق المفتوحة وتشجيع الصادرات

الموانع والمعاذير	الإجراءات	الأهداف
	- ادخال مبدأ إعادة الرسوم الجمركية المدفوعة لتخفيف التصدير ويمكن أن تتخذ هذه الإعفاءات شكل رديات مالية أو ائتمانات ضريبية (Tax Credit)	
	- تطوير المناطق الحرة خصوصاً قرب المرفئ والمطارات والحدود البرية .	
	- التنسيق مع البلدان المجاورة لتسهيل عمليات الترانزيت .	

٦- تفعيل دور المؤسسات الخاصة

٦-٣- مجال العمل : ورشة المواصفات والجودة

الموافق والمعايير	الإجراءات	الأهداف
- كلغة الالتزام بالمعايير الدولية .	- تقوية مؤسسة LIBNOR للتسريع بعملية التوافق مع المعايير العالمية .	- حماية المستهلك وتحسين نوعية الانتاج
- الانتقار الى الرقابة الفعالة على النوعية	- التعاون مع منظمات تطابق المواصفات العالمية والعربية . تشجيع المؤسسات للالتزام بقواعد الـ ISO	- الانفتاح على الاسواق العالمية والتسكن من المنافسة على الصعيد العالمي والمحلي .
- صناعات لبنانية صغيرة الحجم	- الدعوة الى التنفيذ بنظام بيانات معلومات السلع (Labeling) حسب معايير معينة تبرز : اسم المنتج ، المكونات ، تاريخ الانتاج والانتها ، معلومات غذائية ، من أجل حماية المستهلك	- التسكن من التوغل في أسواق جديدة غير الأسواق التقليدية .
- الانتقار الى معايير نوعية محددة تعنى عمليات التصدير .	- التشديد على ابراز مصدر المنشأ الخاص بالمنتج لابرار جودة السلع اللبنانية .	- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع المؤسسات العالمية على اعتماد مراكز لها في لبنان .
- عقلية تقليدية بعيدة عن أساليب الانتاج الحديثة .	- تطوير معايير الانتاج اللبنانية للمطابقة العالمية .	- العمل على إعادة الثقة بالنتج اللبناني .
- قيود إدارية من حيث تخلص وتصديق المعاملات	- تبسيط وتفعيل معاملات التصديق على المنتجات .	
	- تقوية دور المعهد الصناعي للبحوث والتعاون من خلاله مع معاهد أجنبية مماثلة .	

٦- تفعيل دور المؤسسات الخاصة

٦-٢- جدول ٦-٢- مجال العمل : تصحيح النظام الضريبي وتقوية شفافية المؤسسات

الموافق والمعايير	الإجراءات	الأهداف
	- إعادة الاعتبار لمدققي المحاسبة وعدم اقتصار دورهم على "مواجهة المراقبة المالية والتكاليف الضريبي"	
	- تقوية التمويل الذاتي للمؤسسات	

٦- تفعيل دور المؤسسات الخاصة

٦-٤- مجال العمل : الأسواق المالية

المواقف والمخاطر	الإجراءات	الأهداف
- نقل الدين العام وتأثيره على ارتفاع القوائد .	- ترقية دور مؤسسة "كالات" لتأمين تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تجد صعوبات كبيرة للحصول على القروض المصرفية العادية .	- تأمين التمويل اللازم للمؤسسات التجارية وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم .
- ثقافة مالية قصيرة الأجل .	- الاستفادة من التعاون مع المنظمات المالية والائتماد الأوروبي والقروض الموجهة للبنان لتكثيف التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .	- ترقية ثقافة الادخار وخاصة الادخار الطويل الأمد .
- الطابع العائلي للمؤسسات والأعمال التجارية .	- ترقية مشاريع التمويل الاستراتيجي (Leasing)	- خلق سوق مالية فاعلة ومتجاوية مع حاجات الاقتصاد الوطني .
- ضعف المناخ والبيئة الاستثمارية الحالية .	- تشجيع الشراكات العالمية الخارجية عبر التسهيلات والاعفاءات الضريبية ، وبعض الأعباء الإجتماعية ، لتقوية وحدات الإنتاج .	- العمل على إعادة دور بيروت كمركز مالي إقليمي وعالمي .
	- تسريع الاضطرار في برامج التعاون مع الاتحاد الأوروبي (MEDA) والتعلق بالمشاركات التجارية والاستثمارات الجديدة .	- تحسين البيئة المالية لتشجيع الاستثمارات والشراكات الخارجية .

٦- تفعيل دور المؤسسات الخاصة

٦-٣- جدول ٦-٣- مجال العمل : ورشة المواصفات والجودة

المواقف والمخاطر	الإجراءات	الأهداف
	- تدريب الكوادر الادارية والتسويقية البشرية وتمكينها من التعامل مع كل جديد ومتطور في هذا الحقل .	
	- إنشاء نظم مراقبة فعالة وصارمة دون تحويلها لعمليات ملاحقة وإعاقة للمنتجين .	
	- عقد اتفاقيات تجارية مع شركاء لبنان في التجارة الخارجية ، تضمن قبولهم للمعايير والتصرجات اللبنانية .	
	- إنشاء مختبرات حديثة ومخصصة لتسهيل عمليات المراقبة النوعية	

٧- المعلومات والمعلوماتية

يستند النمو الاقتصادي الحديث على قاعدتين اساسيتين : المعرفة والابداع . وتشمل المعرفة المعلومات بشكلها العام ، إن لجهة الاعلام والاعلان ، ام لناحية الاحصاءات الرقمية والنوعية . وبسبب الاضطرابات الامنية ، بقي لبنان لحوالي عشرين سنة من دون أية معلومات رسمية دقيقة ، وهو يحاول منذ خمس سنوات بناء قاعدته الاحصائية . ورغم التحسن الحاصل تبقى الارقام المتوافرة غير دقيقة ومجتزأة في الكثير من الاحيان .

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي يعي المشاكل المترتبة على فقدان المعلومات الدقيقة وتأثيراتها السلبية على الكثير من اعماله . ومن المتوقع ان يساهم المجلس في وضع تصور لتحسين القاعدة الاحصائية وبلورتها .

إن ورشة عمل تحسين الارقام والمعطيات الاحصائية لا تقتصر على الادارة المركزية للاحصاء ، بل تتعداها الى مشاركة المؤسسات العامة والخاصة ، نذكر على سبيل المثال لا الحصر ، السجلات التجارية ، الجمارك ، المالية العامة ، مراكز التوثيق في الوزارات المتخصصة ، التجمعات المهنية ومكاتب الاستشارات ، من هنا ضرورة المساهمة في :

- تقوية النشاط في الادارة المركزية للاحصاء بتأمين كل المعطيات الاحصائية وتحسينها .

- ابراز اهمية الشفافية في جميع قطاعات المجتمع ، ان على الصعيد الاقتصادي او الديمغرافي او الصحي او التربوي .

- الحث على نشر الارقام والمعلومات لتحديد الحجم الفعلي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها لبنان .

اما في ما يختص بالابداع ، فإن هذه الورشة ستبنى على اساس إدخال أحدث نظم المعلوماتية ونشرها بين جميع الفئات . إن المستوى الثقافي الذي يتمتع به اللبنانيون يعطيهم مزايا تفاضلية في هذا المجال ، شرط العمل الجدي على نشر وتطوير هذه الثقافة الجديدة بين جميع افراد المجتمع .

تتضح يوما بعد يوم معالم "المجتمع المعلوماتي الجديد الذي بدأ بالظهور في

٦- تفعيل دور المؤسسات الخاصة تابع جدول ٦-٤- مجال العمل : الأسواق المالية

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
- توسيع الآفاده من برامج مؤسسة التمويل العالمية (IFC) ومن تسهيلات صناديق التنمية العربية .	- خلق قوانين تشجع صناديق الاستثمار والتمويل على المدى الطويل .	
- تشجيع المؤسسات على فتح رؤوس أموالها .		
- تقوية دور المؤسسة الوطنية لتأمين الاستثمار (INGI) والمؤسسة الوطنية لتشجيع الاستثمار (IDAL)		
- تحديث قوانين بورصة بيروت .		

الأهداف	الإجراءات	المواقف والمحاذير
- تقوية المعلومات وتحسين نوعيتها ومصداقيتها .	- تقوية الإدارة المركزية للإحصاء عن طريق الكنتنة والتأهيل البشري ورفع الموزانات .	- ضعف ثقافة الرقم بسبب غيابه لفترة طويلة .
- نشر المعلومات بفعالية وسرعة واتاحة التواصل بين المنتجين والمستهلكين لتفعيل الأسواق .	- تكثيف الدراسات الاحصائية وتبويبها والحفاظ على نشرها دورياً .	- الميل الى إخفاء الاحصاءات الفعلية للشركات خوفاً من الملاحقة المالية أو الإدارية أو اكتشاف أسرار الهمة .
- تقوية صناعة المعلومات والأعلام حيث يتمتع لبنان بميزات تفاضلية أكيدة .	- نشر المعلومات المتوافرة عبر الانترنت لجميع الوزارات والمؤسسات والحاكم التجارية .	- كلفة تحديث أنظمة إحصاء وبناء التحتية والوقت الذي يستغرقه للحصول على معلومات دورية صادقة وسهولة الاستعمال .
- الشفافية ونشر المعلومات تقوية بني المؤسسات	- فرض نشر المعلومات الحسائية المتعلقة بالمؤسسات التجارية وتقوية الاعلام التجاري ، وتثبيت الشفافية .	
- إبراز أهمية الدراسات والاستشارات في تعزيز الانتاجية .	- تقوية مركز المعلومات التجارية (TRADE INTERNATIONAL CENTER) وتوسيع نشاطه لتأمين أفضل المعرفة عن الأسواق الخارجية إن لجهة التصدير أو الاستيراد .	

شتى أرجاء العالم . وستكون آثار التغييرات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال كبيرة وعارمة في جميع قطاعات الإقتصاد بحيث تصبح جميع الأنشطة الجديدة التي تعتمد على المعلومات والمعلوماتية والاتصالات ، هي المعيار الاساسي للنجاح الاقتصادي وحتى الاجتماعي للدول .

وستغير المشاريع القائمة لتصبح أكثر انتاجية ، ومن المتوقع أن تصبح المعرفة الأساسية في كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، مهارة ضرورية للقوى العاملة المنتجة .

وقد دخلت المعلوماتية نمطا جديدا ، حيث أصبح الفرق بين السلع والخدمات أقل وضوحا إذ أن الخدمات أخذت في الظهور كمصدر اساسي للقيمة المضافة بالنسبة للمشاريع الانتاجية التقليدية . وسيكون التنوع والمرونة والتكامل مصدر المؤسسات الاقتصادية . ولن تتأمن هذه القدرة على المنافسة عن طريق قدرة المؤسسات على استخدام التجهيزات والبرامج الحديثة .

وستبرز التكنولوجيا الجديدة ، جديدا من ادارات الشركات حيث من المرجح أن يوكل المزيد من المسؤوليات الى العاملين أنفسهم ، ما يدفع الى تحسين تأهيلهم بشكل دوري طيلة حياتهم العملية .

وقد أدخلت المعلوماتية نمطا جديدا في المجادلات التجارية من المرجح أن تتسارع في السنوات المقبلة ، حيث ستأخذ التجارة الالكترونية قسما كبيرا من تبادل السلع . وستبرز بشكل شبه مؤكد اللوجستيات المبنية على علاقات الترابط المتكاملة بين وحدات الانتاج التقليدية وقطاعات الاتصالات والمعلوماتية والنقل ، مما سيسمح للمؤسسات بخدمة المستهلكين بغض النظر عن البعد الجغرافي .

من الطبيعي ، نشر ثقافة الكومبيوتر في المدارس والجامعات ضمن خطة شاملة لمنع الفجوة مع أقلية استوعبت المعلوماتية في العلم والعمل .

ولن يبقى القطاع العام بمنى عن هذه التطورات فهو مدعو بدوره الى مكنته جميع عملياته وخدماته وترشيد استعمال موارده المالية والبشرية وتأهيلها . وقد اعتمدت بعض الدول مبدأ "الحكومة الالكترونية" (خدمة العملاء عبر شبكات المعلومات) ، الى جانب مبادرات "التجارة الالكترونية" .

٧- المعلومات والمعلوماتية

٧-٢- مجال العمل : المعلوماتية والأبحاث

الموافق والمخادير	الإجراءات	الأهداف
- كافة التجهيز والكنة في القطاع العام والخاص .	- تحديث جميع أجهزة الدولة ومكتبتها .	- التحضير للبيئة المعلوماتية الحديثة الراجعة .
- التأخر الحاصل في النهضة التكنولوجية الحديثة نتيجة الأزمات السياسية والاقتصادية الماضية .	- ربط كافة الدوائر والادارات بشبكات الانترنت وتأمين خدمات المواطنين عبر الأنترنت .	- تحديد أهداف طموحة لنسبة إدخال الكمبيوتر والمعلوماتية في المؤسسات العامة والخاصة .
- التحولات السريعة في قطاع المعلوماتية وصعوبة مواكبتها بشكل فاعل .	- تشجيع الاستثمارات الخارجية المباشرة في قطاع المعلومات والأبحاث عن طريق الاعفاءات المالية والتسهيلات الإدارية .	- خلق شبكات تبادل للمعلومات وصيانتها وتطويرها بشكل فاعل وسريع .
- هجرة الأدمغة اللبنانية الى الخارج .	- إعطاء الأولوية لهذه المشاريع من قبل المؤسسة العامة للاستثمار (IDAL)	- إشاعة وتعميم ثقافة المعلوماتية والكمبيوتر في جميع القطاعات والفئات الاجتماعية .
	- الامتصافاة من تجارب وخبرات بعض عرواصم التكنولوجيا الحديثة (هونغ كونغ ، سينغافورة ، دبي) .	- إعلان لبنان مركزاً للمعلوماتية (Cyber Country)
	- تقوية العلاقة في مجال البحث والتكنولوجيا بين المؤسسات التجارية والجامعات ومعاهد التكنولوجيا .	- تقوية الأبحاث ومراكز تطوير التكنولوجيا .

٧- المعلومات والمعلوماتية

٧-١- جدول ١- مجال العمل : المعلومات والنشر

الموافق والمخادير	الإجراءات	الأهداف
	- تقوية ثقافة الإعلان عن الأسعار والمعلومات المتعلقة بالسلع لتأمين أفضل نشر للمعلومات للمستهلكين .	
	- تقوية إنشاء جمعيات حماية المستهلكين التي تتولى بدورها نشر المعلومات من كافة القطاعات .	

الأهداف	الإجراءات	الموافق والمخادير
	- ليس المطلوب التركيز على اختراعات متقدمة بل استعمال التكنولوجيا المتوافرة لتطابق متطلبات الأسواق الداخلية والإقليمية . - الاستفادة من الأموال والقدرات التي من الممكن توفيرها عبر التعاون مع المؤسسات العالمية والبلدان الصناعية المتقدمة .	

- VI -

اللجان المتخصصة وحلقات العمل

إن مبدأ المشاركة الذي يقف وراء فكرة إنشاء المجلس الإقتصادي والإجتماعي ، والذي يفترض ان يشكل التزاما دائما ، يدفعه الى خلق أجواء جديدة في التعامل العام ، وابرار نظم حديثة للتعاطي بالمواضيع الاقتصادية والاجتماعية الوطنية الحساسة . ومن المتوقع أن تبرز أعمال المجلس اهمية مشاركة القطاعات المهنية والأهلية والتي من المتوقع أن تساهم في المساعدة على وضع الرؤيا الصحيحة لخطط المجلس الاقتصادية والاجتماعية ، خصوصا وأن غالبية أعضاء هذا المجلس تنبثق من القطاع الخاص ، ومن التجمعات المهنية والنقابية ، وتتوفر فيها المؤهلات العلمية والفكرية الضرورية لنشاطه .

ان المهمات الملقة على عاتق المجلس لن ترتجل ولن تكون منقوصة ، بل ستتخذ في إطار مؤسستي وستتم بالشفافية المطلقة .

لتأمين الإنتاجية الضرورية لأعمال المجلس الإقتصادي والإجتماعي ، نص النظام الداخلي للمجلس على إنشاء لجان مختصة يشارك فيها جميع الأعضاء ، بمعدل عضو في لجنة واحدة على الأقل أو اثنتين على الأكثر ، كما يعمل به في أغلب البلدان التي اعتمدت إنشاء مجالس اقتصادية وإجتماعية .

من المعلوم أن العمل الفاعل والأساسي لجميع المجالس يتم في اللجان . من هنا ضرورة انشائها وهيكلتها وتفعيلها لتصبح أداة أساسية لدى المجلس .

يلحظ النظام الداخلي للمجلس انشاء اللجان التالية :

١- لجنة القضايا الاقتصادية العامة .

(التخطيط - السياسات الاقتصادية)

٢- لجنة القضايا الاجتماعية العامة .

(الصحة - الاسكان والتعاونيات)

٣- لجنة التنمية البشرية وحقوق الانسان

(التربية والتعليم والثقافة - التأهيل والتدريب - المرأة - المعوقين)

٤- لجنة النشاطات الانتاجية

(الصناعة - التجارة - المال - التأمين - الطاقة)

٥- لجنة العلوم والتكنولوجيا والمواصفات

(البحث والتطوير والمقاييس)

٦- لجنة البيئة والسياحة

(البيئة - السياحة - التنظيم المدني - النقل)

٧- لجنة قضايا المناطق والشؤون الزراعية .

(قضايا المناطق - الزراعة - التنمية الريفية)

٨- لجنة قضايا العمل والمهن والحرف

(الضمان الاجتماعي - البطالة - القطاع الحرفي)

تنشئ كل لجنة من أعضائها لجاناً فرعية دائمة أو مؤقتة ، حسبما تراه لسير عملها .

يعود للهيئة العامة اذا أرادت القرار بانشاء لجان أخرى دائمة .

عدد أعضاء كل لجنة من ٧ (حد أدنى) الى ١١ (حد أقصى) بمن فيهم الرئيس والمقرر .

خاتمة

طبعاً ..

هذا ليس كل شيء ..

لا على صعيد الأهداف ،

ولا على صعيد الوسائل ،

ولا على صعيد اللجان ،

ولا على صعيد ورش العمل .

إنما هي رؤية وإطار للعمل ، يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي نفسه ، على كافة مستوياته وفي كافة تنظيماته ، للانطلاق عبرهما ، مثلما يدعو الهيئات والفعاليات والقدرات المتعددة في المجتمع للانضمام إليهما أو للتفاعل معهما والإسهام بتطويرهما .

ومثلما هذه الرؤية قابلة للتطوير والاعناء والتوضيح ، فإن ورش العمل نفسها قابلة للزيادة والتعديل

خاصة في المواضيع والميادين القطاعية ،

وذلك عبر اللجان المتخصصة ،

التي تشكل قاعدة في أساس عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي تفعيل نشاطه وانجاح مسيرته .